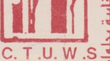
التكييف الهيكلى فى المكسيك
من منظور جماهيرى



مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية

ترجمة : مجدي النعيم











التكيف الهيكلي في المكسيك

منظور جماهيري

أغسطس ١٩٩٣

مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية حول
سياسات البنك الدولى
ايكويبو بويبلو Equipo Pueblo - المكسيك

التكيف الهيكلي في المكسيك

منظور جماهيرى

أغسطس ١٩٩٣

المنسق: كارلوس هيريديا
المحررة: مارى بورسيل
منسقو دراسات الحالة :
فيكتور كينتانا (شيهواهوا)
كلارا بروجادا (سان ميجيل تيوتنجو)

ترجمة: مجدى النعيم

إهداء

إلى نساء سان ميجيل تيوتنجو
وفلاحي شيهواهوا

تصدير وشكر

كثيراً ما تعتمد قصص النجاح على جانب واحد من الحقيقة . وإذا ما كانت المؤسسات المالية الدولية والتيار الغالب فى الصحافة والحكومة المكسيكية يدعى أن أداء المكسيك فى تطبيق سياسات برامج التكيف الهيكلى يجعل منها نموذجاً يحتذى ، فلن تكون فكرة سيئة أن نسمع ما يقوله المستفيدون المفترضون من هذه السياسات عن تأثير هذا البرنامج الاقتصادى على حيواتهم اليومية .

وبالإضافة إلى ذلك تشكل الذكرى الخمسين لتأسيس مؤسسات بريتون وودز فرصة طيبة لتقييم كيف يخدم البنك الدولى وصندوق النقد ـ المروجان الرئيسيان لبرنامج التكيف ـ هدفهما الشامل : رعاية التنمية المتواصلة ومعالجة الفقر فى آن معاً .

ونساهم نحن فى «المجموعة الشعبية» Equipo PUEBLO فى هذا التقييم بالبحث الميدانى والتحليل التاليين. وقد اعتمدنا ، عندما دعتنا مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية ، التى تدرس نشاط البنك الدولى ، فى نهاية ١٩٩٢ لإنجاز دراسة حالة حول تأثير التكيف فى المكسيك ، على خبرة خمسة عشر عاماً فى التنمية الشعبية لتقديم شهادات أسر الطبقة العاملة المكسيكية حول تأثير هذه السياسات على حيواتهم اليومية .

وتحدثنا طويلاً مع الفلاحين ومنتجى الغذاء فى شيهواهوا ومع النساء فى أحياء سان ميجيل تيوتنجو الفقيرة خارج مكسيكو سيتى . وقدموا لنا عبر فيكتور كينتانا وكلارا بروجادا إدراكهم لمعنى سياسات العقد المنصرم الاقتصادية بالنسبة

لمجتمعاتهم . وقد وجدنا فى هذه الحوارات ثروة من الأفكار لم تنعكس بالتأكيد فى أوراق استراتيجية الحكومة المكسيكية ولا فى السياسات التى روج لها البنك الدولى وصندوق النقد .

ساعد العديد من الناس فى جمع عناصر هذه الدراسة . فقد قرأ ديفيد باركين وجورج .ج. كاستانيدا وافيجينيا مارتينز مسودات الدراسة وقدموا تعليقات عميقة. وعملت معنا سيلفيا وايزر على فهم التأثير الإقليمى للتكيف فى جنوب المكسيك. كما ساهم زملاؤنا فى منبر العون المتبادل (FAM) ومنظمات مكسيكية غير حكومية أخرى ومجموعات المواطنين المناصرة للديمقراطية بآرائهم حول المقاربة التنموية البديلة .

ومن الطبيعى، فى عصر التكامل الاقتصادى ، أن ينبثق تعاون متنامى بين المنظمات غير الحكومية فى الشمال والجنوب . وقد كانت هذه هى حالة الشراكة بين جاب Development GAP ومنظمتنا.

دعتنا « جاب » أولاً للمشاركة فى منتدى المنظمات غير الحكومية الموازى لاجتماعات البنك الدولى / صندوق النقد السنوية فى نهاية ١٩٩٢ . وقد تطورت هذه الدعوة إلى تعاون متنام برهن على أنه مثمر للغاية بالنسبة للطرفين . ويشرفنا فى إيكويبو بويبلو (المجموعة الشعبية) أن يكون لنا هكذا رفاق فى هذا المجهود، ونود أن نشكر على وجه خاص دوج وستيف هينجر وكل أسرة جاب لدعمهم المتواصل.

كما نشكر قراء آخرين خارجيين من مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية ، وتحديداً ميشيل جيمس وجيم رويز تاجل لأفكارهما التى طرحاها من منظورات التجربة الكاريبية والشيلية . وآخيراً فثمة شخصين كان مستحيلاً أن تكون هذا الدراسة بدونهما : مارى بورسيل التى صنفت المادة البحثية بأناة، وجسرت الفجوة بين

شهادات الفئات الشعبية والتحليل على مستوى السياسات، وصاغت المسودة النهائية، وماركوس أررودا قائد الدفة الذى قدم التوجيهات الضرورية للوصول إلى بر الأمان .

ومع كل ما تقدم ، فالمسئولية المطلقة عن محتوى هذه الدراسة تقع على عاتق إيكوبيو بوبيلو .

كارلوس أ. هريديا

مدير برنامج دبلوماسية المواطن

إيكوبيو بوبيلو

مكسيكو سيتى وواشنطون دى سى

أغسطس ١٩٩٣

التكييف الهيكلى فى المكسيك : منظور جماهيرى

ملخص

نظرة عامة

حثت الأزمة الاقتصادية فى المكسيك فى عام ١٩٨٢ على إحداث نقلة كبيرة فى السياسة الاقتصادية . فقاد صندوق النقد والبنك الدولى الحكومة المكسيكية ، شديدة الحاجة إلى العملات الأجنبية ، إلى إعلان برنامج تثبيت وتكيف اقتصادى بعيد المدى . فتحول الاقتصاد المكسيكى خلال العقد التالى كلية إلى « أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً فى العالم». فأصبح أداؤه فى ظل التكيف محلاً لثناء المؤسسات المالية الدولية والحكومات الدائنة .

كثيراً ما تعول قصص النجاح على جانب واحد من الحقيقة . وإذا كانت المؤسسات المالية الدولية والحكومة المكسيكية والاتجاه الغالب فى الصحافة تدعى أن أداء المكسيك فى تطبيق سياسات التكيف الهيكلى يجعل منها نموذجاً يحتذى، فستبدو فكرة طيبة أن نستمع إلى ما يقوله المستفيدون المفترضون من هذه السياسات عن تأثير هذا البرنامج الاقتصادى على حيواتهم اليومية .

وتقيم هذه الدراسة تأثير سياسات التكيف الهيكلى على الاقتصاد الوطنى وعلى قطاعى المجتمع المكسيكى من منظور جماهيرى . وبينما نعترف بأن التكيف والتثبيت قد حققا نجاحاً نسبياً على مستوى الاقتصاد الكلى macro فى المكسيك، تركز الورقة على الأكلاف الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج ، بتركيز خاص على الفقراء وعلى التنمية المتواصلة والعادلة . وبعد تحليل السياسات وتأثيرها على كل

قطاع ، توصي الدراسة بمقاربة بديلة .

وتقوّد نتائج الدراسة إلى الاستخلاص التالي : لم ينجز التكيف بعد عقد من الزمان هدفيه الرئيسيين في المكسيك بعد ، أي النمو الاقتصادي المتواصل ووضع الأساس لتخفيف الفقر على المدى الطويل .

الأداء الوطني

يحلل التقرير أربعة مجالات من الإصلاح الاقتصادي تعززت في ظل التكيف : إصلاح القطاع العام وإصلاح التجارة وإصلاح القطاع المالي وإصلاح سوق العمل . وقد كان واضحاً في كل مجال أن ثمة مواطن للفشل وأخرى للنجاح . ومع ذلك فحتى عندما تنجح سياسة إصلاح معينة ، فالنجاح لا يسهم ، بالضرورة ، في بلوغ الأهداف العامة للتكيف . وهذا يضع مدى ملائمة مجموعة الوصفات التي يوصي بها صندوق النقد والبنك الدوليين لبلوغ هذه الأهداف ، محل التساؤل .

إصلاح القطاع العام

يتضمن إصلاح القطاع العام خفض النفقات العامة والخصخصة أو إعادة هيكلة المشروعات العامة والإصلاح الضريبي . وقد كان لخفض النفقات العامة تأثيراً قاسياً على الخدمات العامة . فانخفض الإنفاق الفيدرالي على التنمية الاجتماعية (التي تشمل الرعاية الصحية والتعليم وصندوق الاستثمار الاجتماعي، « صندوق التكافل») بنسبة ٤٦٪ بين عامي ١٩٨٢ـ ١٩٨٨ . وارتفع هذا الإنفاق تدريجياً منذ ١٩٨٨، لكنه ما يزال دون مستويات ١٩٨٢ .

لقد خصخص قرابة الألف مشروع تملكه الدولة بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢ ، فتراجع دور الدولة في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٣ , ٢٥٪ إلى ٥ , ٧٪ .

و

وساهمت الخصخصة فعلياً فى تحسين الوضع المالى الحالى للدولة . كما ساهمت أيضاً، بسبب الطبيعة والسرعة التى أنجزت بهما ، فى زيادة تركز الثروة العالى الموجود أصلاً .

ووسع الإصلاح الضريبى من القاعدة الضريبية وبسّط الهيكل الضريبى ، لكنه فشل بشكل ملحوظ فى زيادة العائدات كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى ، وفشل فى استخدام الإصلاحات كوسيلة لإعادة توزيع الثروة .

إصلاح التجارة والميزان الخارجى

كان تحرير التجارة سريعاً وشاملاً . ونجح فى تنويع الصادرات مما ساعد فى تقليل اعتماد المكسيك على النفط. ومن ناحية أخرى ، أدى تحرير الواردات إلى عجز تجارى هائل بلغ ٢٢ بليون دولار فى عام ١٩٩٢ . وقد بدأ ركود الصناعة المكسيكية فى إبطاء الواردات ، لكن إذا استمرت الواردات فى النمو بمعدلات ١٩٩٢ فستواجه المكسيك عاجلاً أزمة أخرى فى ميزان المدفوعات . وقد استمر البيزو * المقيم بأعلى من قيمته الفعلية مفيداً للواردات على حساب الصادرات ، لكن ليس لدى الحكومة أى خطط لتخفيض كبير فى المستقبل القريب .

إصلاح القطاع المالى

تضمنت إصلاحات القطاع المالى التقييد الكلى للتسليف وتحرير معدلات الفائدة وخصخصة وإصلاح القطاع المصرفى ، إضافة إلى إصلاحات أخرى . وقد واجه المنتجون المكسيكيون صعوبة متزايدة فى الحصول على القروض حتى بأسعار فائدة

---

* البيزو هو عملة المكسيك المحلية.

تصل إلى سبعة أضعاف الأسعار فى الولايات المتحدة . وقادت إصلاحات البنوك إلى تركز عالى للأصول ، بينما ارتفعت تكاليف السمسرة للشخص العادى .

إصلاحات سوق العمل

لقد نظر لمستوى الحماية العمالية العالى فى المكسيك باعتباره عائقاً يحول دون الكفاءة . لذا بدأت الإصلاحات عملياً ، وإن لم يكن قانونياً. وكان تجميد الأجور / الأسعار فى قلب برنامج التثبيت ، بالرغم من أن الأسعار قد ارتفعت باضطراد أسرع من الأجور . وقد انخفض الحد الأدنى الفعلى للأجور ، خلال الثمانينيات ، ٥٠٪ على الأقل . واستمر العجز فى الوظائف يتزايد ، وبدأ المزيد والمزيد من الناس يدخلون الاقتصاد غير الرسمى كوسيلة للبقاء .

تأثير توزيع الدخل والفقراء

واصل عدد الناس الفقراء تصاعده خلال فترة التكيف عموماً، بينما أصبح الدخل أكثر تركزاً . ويعيش نصف السكان المكسيكيين تقريباً فى فقر . فقد تلقى الـ ٢٠٪ الأكثر ثراء من المكسيكيين ٦٣٪ من الثروة فى ١٩٨٣ وتلقوا فى ١٩٩٠ مانسبته ٧٢٪ منها ، هذا بينما شهد الـ ٣٠٪ الأكثر فقراً نصيبهم ينحدر من ٨٪ إلى ٥٪ خلال هذه الفترة .

دراسات الحالة

حللنا تأثير التكيف الهيكلى فى قطاعين من المجتمع المكسيكى لنحدد كيف أن مختلف السياسات قد أثرت على الفقراء . وكان الفلاحون منتجو الذرة الشامية والفول فى شيهواهوا والنساء فى سان ميجيل تيوتنجو ، المنطقة الفقيرة المجاورة

لمكسيكو ستى ، هم موضوعات دراسات الحالة .

وبينما كانت بعض سياسات التكيف تحمل إمكانية مساعدة هذين القطاعين ، إلا أنها لم تنفذ بالشكل الذى يمكن أن يفيدهما . وكان الأثر النهائى لبرنامج التكيف على كلا المجموعتين سلبياً. إذ لم يسهم التكيف فى تحسين مستويات حياتهم ، وإنما هدد معيشتهم ذاتها .

شيهواهوا

عانى صغار المزارعين فى شيهواهوا من تقييد الائتمان على المستوى الوطنى . واستفاد الكثيرون من الائتمان الجديد الذى قدمه « صندوق الاستثمار الاجتماعى » دون فوائد ، لكن مستوياته كانت أقل من أن تغطى عمليات الحصاد ناهيك عن الحصول على معدات جديدة أو مخصبات وبذور محسنة . وقاد إلغاء الإعانات ، فى الوقت نفسه ، إلى زيادة أسعار المدخلات ، بينما انخفضت الأسعار الحكومية لمنتجاتهم . وكان لتحرير التجارة نتائج إيجابية وسلبية على المنتجين فى شيهواهوا. فقد كانوا يتنافسون ، من ناحية ، مع تدفق الحبوب متدنية الأسعار من الولايات المتحدة ، ومن ناحية أخرى ، انفتح الطريق أمامهم للحصول على مدخلات منخفضة الثمن من الخارج . ومع ذلك ، ونظراً لندرة رأس المال ، لم يكونوا قادرين على شراء معظم هذه الواردات . وقد قادت هذه السياسات ، معاً، إلى خفض الإنتاجية وسط منتجى شيهواهوا .

سان ميجيل تيوتنجو

رأى قاطنو سان ميجيل أجورهم الحقيقية تتراجع خلال العقد الماضى بسبب سياسة الحكومة فى تقييد الأجور . وارتفعت الأسعار أسرع من الأجور ، رغم أنه

افترض أنها ستقيد أيضاً . وقلصت الخدمات الاجتماعية التى كانت تتصاعد فى ذات الوقت . وكان استبعاد الدعم الشامل وتوجيه ما تبقى لأغراض معينة يعنى استبعاد الكثير من العائلات عن برامج الدعم مما رفع إنفاقها . وقد أجبرت هذه السياسات، معاً، الأسر فى سان ميجيل على استكمال دخلها بأى وسيلة ممكنة وعلى تقليل استهلاكها للسلع الأساسية .

طورت مجتمعات شيهواهوا وسان ميجيل آليات بقاء (إرسال الأبناء للعمل فى الولايات المتحدة أو بيع الطعام الذى يجمعونه من القمامة خارج المستودعات) كما طورت بعض البدائل . ومع ذلك ، فهذه المجتمعات لا تستطيع وحدها أن تسن سياسات تنموية بديلة تستند على قاعدة عريضة ما لم يتم إصلاح مجمل إطار السياسات ليسمح لهم بالمشاركة فى عملية صنع السياسة بجانب تنفيذ المشروعات .

هل يمكن إصلاح برامج التكيف الهيكلى ؟

يفترض أن تقود السياسة الاقتصادية عموماً فى المكسيك (والتكيف الهيكلى هو عمودها الفقرى) إلى :

١ ـ نمو متوازن وسط مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى، مقابل النمو الناقص وغير المتكافىء .

٢ – معالجة تركز الثروة والدخل العالى عبر توزيع أكثر مساواة لأعباء التكيف .

٣ ـ توازن التمويل المحلى والخارجى للتنمية .

٤ ـ إنتاج كافى للسوق المحلى وليس للتصدير فقط .

٥ ـ تحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية .

٦ – سياسة استخدام منتجة للدخل .

٧ - التشاور المتواصل مع الفاعلين الاقتصاديين لخلق إجماع سياسى حقيقى على الإصلاحات الاقتصادية

إن العنصر الأساسى الذى يغيب عن برامج التكيف هو السياسة المنتجة للدخل بالنسبة للفقراء . وتلعب البرامج التعويضية دوراً حاسماً لحماية القطاعات الأكثر حساسية للانتقالات ، لكنها لا تقدم حلاً لمشكلة الفقر طويلة المدى وتستند برامج التكيف على افتراض أن مدخل السوق الحر سيخفف بذاته الفقر آخر الأمر . إن المكسيك ليست سوى واحدة من حالات عديدة باتساع العالم وعرضه فشل فيها التكيف ليس فى تخفيف الفقر ، وإنما ساعد أكثر من ذلك ، فى تركز ثروة البلاد.

وكما أوضحنا فى دراسات الحالة ، فثمة العديد من السياسات التى يتضمنها برنامج التكيف الهيكلى والتى يمكن أن يفيد منها الفقراء إذا ما صممت ونظمت على نحو ملائم . وهذا يقتضى أن ينظر لكل سياسة من منظور تأثيرها على الفقراء . وهذا ما لم يحدث فى المكسيك . فقد نفذت سياسات التكيف بهدف تسريع التحولات الهيكلية وتراكم رأس المال . وتشير هذه الدراسة إلى السبل التى يمكن بها تغيير مثل هذه السياسات ليفيد منها الفقراء .

أنشأ الرئيس ساليناس Salinas صندوقاً للاستثمار الاجتماعى ليتصدى لاحتياجات أفقر قطاعات المجتمع . ولكن هذا برنامج تعويضى مفصول عن صنع القرارات الاقتصادية . ولا يتصدى للأسباب الهيكلية للفقر فى المكسيك .

توصيات واقعية لتغيير سياسة البنك الدولى

يجب أن يركز البنك الدولى على تأسيس علاقاته مع المنظمات فى الجنوب ، فى إطار تشاور متبادل مع السكان المحليين فيما يتعلق بالبدائل . ويجب أن تبدأ مراجعة جادة لسياسات البنك الدولى فى أعقاب الاحتجاجات المتصاعدة ضد

التكيف. وينبغى أن تستجيب هذه العملية لاحتياجات التنمية المحلية بدلاً من فرض سلسلة سياسات اقتصادية كلية متماثلة عالمياً . ويقتضى هذا تبادل الأفكار بين جماعات الجماهير الشعبية والمنظمات غير الحكومية والحكومية وبنوك التنمية متعددة الأطراف . وإذا ما أريد للقروض المخصصة لمشروع أو سياسة ما أن تخدم المصلحة العامة ، يجب أن يكون الحصول على المعلومات عن هذه القروض متاحاً ، بما فى ذلك نشر تقييمات التأثير البيئى للمشروع . كما يجب أن يشمل ذلك مؤشرات مثل تنمية الإنسان والدمقرطة ونوعية الحياة كمعايير لنجاح المشروع.

وآخيراً، فدمقرطة النظام السياسى المكسيكى هى ضرورة ملحة، فى وجود برنامج التكيف الهيكلى أو فى غيابه . لقد كان غياب الديمقراطية مفيداً فى تطبيق برنامج التكيف لأن النظام السلطوى وجد أن تقييد العمل وغياب حكم القانون شرطان مهمان فى تطبيقه للتكيف. كما كشف التحرير الاقتصادى المتصاعد التناقض الصارخ بين التحرير الاقتصادى والسلطوية السياسية المتواصلة ، الأمر الذى أطلق التحرك من أجل الديمقراطية .

المحتويات

اولا: نظرة عامة

ثانيا: التأثير العام لبرنامج التكيف الهيكلي

دراسات الحالة

ثالثا: تأثير برامج التكيف الهيكلى على الزراعة فى شيهواهوا

رابعا: تأثير برامج التكيف على فقراء الحضر :
النساء والاستهلاك سان ميجيل تيوتنجو

خامسا: استخلاصات وبدائل

الجداول:

أولاً : نظرة عامة

١ - خلفية : الوضع الاقتصادى والسياسى

قدمت المكسيك مؤخراً طلباً للانضمام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (DECD). وقد ارتقت مكانة المكسيك من كونها بلداً مصنعاً حديثاً إلى عضو فى نادى البلدان المصنعة. وتلى قاعدتها الصناعية، فى أمريكا اللاتينية البرازيل، كما طورت اقتصاداً متنوعاً مقارنة بالبلدان الأخرى فى الإقليم. ومع ذلك، ما يزال الفقر واسع الانتشار وتركز الثروة المتزايد يبتلى البلاد ويهدد استمرار نموذجها التنموى.

١-١ الاقتصاد :

تبنت المكسيك فى الثلاثينيات شأن معظم بلدان أمريكا اللاتينية، نموذجاً تنموياً تصنيعياً هو نموذج إحلال الواردات. وقد حاولت ، عبر استخدام مستويات عالية من الحماية، بناء قاعدة صناعية وطنية للسوق المحلى. وقد تمتعت، لثلاث عقود عقب الحرب العالمية الثانية، بعهد من النمو العالى والمستقر. لكن برزت العديد من المشكلات مع حلول منتصف السبعينيات نتيجة لاستنزاف المرحلة المبكرة من نماذج إحلال الواردات ونتيجة لتركز الثروة العالى. فمرت المكسيك فى ١٩٧٦، بعد عشرين سنة من استقرار البيزو مقابل الدولار بتخفيض كبير فى قيمة عملتها وواجهت أزمة فى مدفوعاتها الخارجية. وقد مكن اكتشاف احتياطات نفطية كبيرة (والتى خصصت للديون الثقيلة) النظام المكسيكى من تأجيل الإصلاحات حتى

انهيار أسعار النفط فى ١٩٨١. وبعد سنة أعلنت الحكومة المكسيكية أنها قد استنفدت الاحتياطات الأجنبية ولم يعد بمقدورها دفع فوائد الدين الخارجي. وقد كان هذا هو دافع التحول فى النموذج الإقتصادي التنموى المكسيكى.

١-٢ السياسة:

حاولت الثورة المكسيكية فى ١٩١٠ - ١٩١٧ بناء مؤسسات تكفل الاستقرار السياسى والمساواة الاقتصادية. وبعد سنوات من الفوضى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تشكل الحزب الوطنى الثورى فى ١٩٢٩ ليجمع داخله العديد من المجموعات السياسية التى كانت تتصارع داخل الثورة. فأديرت السياسة المكسيكية على مدى أربع وستين عاماً كنظام حزب واحد احتوائى. ونُظم العمال الصناعيون والفلاحون والفئات الوسطى تحت سلطة هذا الحزب (الذى تغير اسمه لاحقاً إلى حزب الثورة المكسيكية ثم أصبح أخيراً الحزب المؤسسى الثورى). وكان الولاء السياسى يُكافئ بمكاسب اقتصادية من الدولة. واستمر التعايش بين الحكومة والحزب لست عقود. وقد أثبت النظام، باستثناءات قليلة، أنه كان مستقراً على نحو لافت.

أخمدت الحكومة فى ١٩٦٨، التمرد الطلابى والشعبى فى مكسيكو سيتى وسط أزمة شرعية حقيقية واجهها النظام. ورغم ظهور بعض الانفتاح السياسى أثناء إدارتى ايشيفيريا (٧٠ - ١٩٧٦) ولوبيز بورتيللو (٧٦ -١٩٨٢)، نزع هذا الانفتاح أساساً إلى كبح جماح حركات العصابات الوليدة وإلى استيعاب اليسار فى النظام، وخلق نوع زائف من التعددية السياسة فى ذات الوقت. لكن هذه الموجة من الإصلاح السياسى لم تذهب أبعد من وضع الأساس لنظام تعددى حزبى حقيقى. وبينما سمح لأحزاب المعارضة بالتنافس فى الانتخابات، لم يعترف النظام بانتصاراتها سوى فى المناطق غير الاستراتيجية (على الأقل حتى أواخر

الثمانينيات).

لم يعد النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى أمراً مسلماً به بعد ١٩٨١. ومن حينها أصبحت معاناة غالبية السكان من الوضع الاقتصادى وتآكل النظام السياسى وانفجارات السخط الاجتماعى المتواترة أبرز ما يميز المشهد السياسى المحلى.

١ - ٣ مشاركة المنظمات غير الحكومية فى عملية صنع السياسية:

ظهرت معظم المنظمات المكسيكية غير الحكومية خلال عقد السبعينيات نتيجة للتفاعل بين مجموعات الطلاب ولجان العدالة الاجتماعية والجماعات المسيحية وقادة الحركات الاجتماعية والأكاديميين. وكان صورة الكثير منها شعبية، حتى منتصف الثمانينيات ، لكنها بدأت تشارك بنشاط فى التعليم السياسى وتنظيم المجتمعات على مستوى الجماهير. وقد نظمت هذه المنظمات ، منذ منتصف الثمانينيات (وخاصة عقب زلزال مكسيكو سيتى فى ١٩٨٥)، مشاركتها فى نشاطات التنمية الاجتماعية عبر مشروعات الاسكان والرعاية الصحية والتعليم الشعبى والغذاء والزراعة ومشروعات أخرى. ودخلت ، علاوة على ذلك، فى حوار مع الحكومة والقطاعات الاجتماعية الأخرى لنشر مقترحاتها بشأن الاصلاح الاجتماعى.

بنت الحكومة المكسيكية خلال السنوات الستين الماضية مؤسسات تتصدى فعلياً لكل مشكلة اجتماعية. وكانت مؤسسات الدولة هذه مسئولة، حتى أوائل الستينيات، عن حملات محو الأمية وحملات التطعيم والتدريب التقنى الزراعى وتوزيع الغذاء الخ - وهى المشروعات التى كانت تديرها المنظمات غير الحكومية فى أقطار أمريكية لاتينية أخرى. وقد بدأ تفكيك هذه الشبكة الحكومية من مؤسسات

التنمية الاجتماعية تدريجياً عندما بدأ التكيف وحل محلها جزئياً صندوق الاستثمار الاجتماعي. فتطورت المنظمات غير الحكومية من مجرد نقد برامج الحكومة الى اقتراح السياسة العامة.

وفى ذات الوقت تطورت الحركات الشعبية من مجموعات احتجاج إلى كيانات منظمة تطرح مقترحاتها الخاصة لحل مشكلات مجتمعاتها. وأصبح شائعاً أن ترى الفلاحين يناقشون مشكلات السياسة الزراعية وأن ترى سكان الحضر يساهمون فى تحسين برامج الإسكان الحكومية أو العمال الصناعيين يقترحون استخداماً رشيداً للموارد الطبيعية فى البلاد. ومع ذلك، فرغم أن المنظمات المكسيكية غير الحكومية قد ساهمت فى السياسات الاجتماعية، إلا أنها لم تصل فعلاً إلى صنع القرار الاقتصادى. وهذا هو ميدان المصالح المشتركة والنخبة السياسية بصورة عامة. ويشيع القول أن مهمة مدير صندوق الاستثمار الاجتماعى- التكافل هى إصلاح ما خربه وزير المالية. وتنظر الحكومة للمنظمات غير الحكومية باعتبارها منظمات خيرية وليست مساهمة فى نقاش السياسة العامة. وكثيراً لا تبدى سوى القليل من الاهتمام بمقترحاتها. وعلاوة على ذلك ليس ثمة آلية للرقابة فى النظام السياسى المكسيكى، فكل شئ يقرره الرئيس وحده. وتسعى حركة القواعد الشعبية الجماهيرية المطالبة بالديمقراطية، التى تشارك فيها المنظمات غير الحكومية بنشاط، إلى تغيير هذا الواقع والأمل أن تفتح الدمقرطة السياسية المجال للنقاش النموذج التنموى المكسيكى وتوفر شروط المشاركة الأوسع للمواطنين العاديين فى عمليات صنع القرار. وتواصل المنظمات غير الحكومية، فى غضون هذا، اقتراح البدائل لهذا النموذج الاقتصادى.

بدأت أعداد متزايدة من المنظمات غير الحكومية، فى السنوات الأخيرة، دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية. فشرعوا فى حملات أو برامج تعليمية تتصل

بقضايا التجارة الدولية والبيئة والتنمية ومشروطية قروض بنك التنمية متعدد الأطراف (MDB). وكانت هذه المنظمات نشطة للغاية فى مراقبة وصياغة البدائل لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ودورة الأورجواى حول الجات وقمة الأرض فى ريو دى جانيرو فى ١٩٩٢.

لم يواكب مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية العالى حول مفاوضات (النافتا) تحليل شامل لمعنى وتأثير التكيف الهيكلى. ويرجع هذا إلى مشاركتهم لزمن طويل فى القضايا الاجتماعية ومشكلات البقاء اليومية أكثر من المشاركة فى تقييم سياسات التنمية عموماً. ولهذا التقصير أيضا علاقته بالسرية النسبية التى أحاطت "بالتكيف الهيكلى" مقابل وابل من المعلومات اليومية حول النافتا.

٢ - أهداف الدراسة :

تقيم هذه الدراسة تأثير سياسات التكيف الهيكلى على الاقتصاد الوطنى وعلى قطاعين من المجتمع المكسيكى من وجهة نظرالقواعد الشعبية، وبينما تعترف الورقة بأن التثبيت والتكيف قد وصلا إلى نجاح اقتصادى كلى نسبى، فهى تتصدى للأكلاف الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات، مع تركيز خاص على الفقراء وعلى التنمية المتواصلة والمتكافئة. ويعد تحليل السياسات ونتائجها على كل من القطاعين، تقدم التوصية بمقاربة بديلة.

٣ - المنهج :

نركز، بجانب نقاش الأداء الاقتصادى الكلى، على قطاعين اجتماعيين (وجغرافيين) من المجتمع المكسيكى لنقدم أول دراسة لهما: ودراستنا الحالة هما :

١- تأثير برامج التكيف الهيكلى على الإنتاج الزراعى الصغير:

المجموعة محل الدراسة : مزارعو الفول والذرة الشامية فى ولاية شيهواهوا الشمالية .

المنسق : فيكتور كينتانا .

مصدر البيانات : Frente Democratic Camesino

٢- تأثير برامج التكيف على الاستهلاك وسط فقراء الحضر:

المجموعة محل الدراسة : النساء فى سان ميجيل تيوتنجو جوار مكسيكو سيتى .

المنسق : كلارا بروجادا .

مصدر البيانات : إتحاد مستوطنى سان ميجيل.

اخترنا دراستى الحالة هاتين لأنهما تكملان بعضيهما وتغطيان سلسلة واسعة من النتائج على الفقراء. إذ تتيح شيهواهوا إلقاء نظرة على تكاليف الإنتاج فى الإنتاج الصغير، بينما توضح سان ميجيل تغيرات الأجور والأسعار. وتوضح الحالتان ضرورة زيادة دخل الفقراء إذا ما أريد تطوير السوق المحلى.

حلل كل من منسقى دراستى الحالة نتائج سياسات التكيف التى طالت مجموعة كل منها. وقد أجريت المقابلات فى كل من الدراستين ثم أكملتا بالبحث والإحصاءات .فقد كان إنتاج إحصاءات تمثيلية مكلف ومهدر للوقت ويقع خارج مجال هذه الدراسة. ومن ناحية أخرى وفر لنا المسح والمقابلات فكرة عامة عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية العامة لكل قطاع.

ومعظم الإحصاءات الوطنية التى رجعنا لها فى هذه الدراسة هى إحصاءات حكومية . وعندما تكون هذه الإحصاءات غيركافية (مثل معدل البطالة) ، فإننا

نستخدم مصادر بديلة. وتُفيد الإحصاءات فى توضيح الاتجاهات بعيدة المدى على المستوى الوطنى. ومع ذلك، فهى لا تحكى القصة كلها. فوراء كل إحصائية خبرة إنسانية نادراً ما تسهم فى عملية صنع قرار المؤسسات المالية الدولية. لذا، فنحن نضاهى ما بين البيانات الاقتصادية الكلية و التفسيرات الشخصية لنقدم صورة أكثر أصالة للانتقالات التى تشق طريقها فى المكسيك.

٤ - ملاحظات :

برزت أثناء إنجازنا لهذه الدراسة، العديد من الملاحظات التى يجب أخذها فى الاعتبار فى الدراسات المقبلة :

١- لايستخدم مصطلح "التكيف الهيكلى" على نطاق واسع فى المكسيك حتى وسط المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك فالناس ملمون جيداً بسياسات التكيف المعنية التى تمسهم مباشرة (مثل إلغاء الدعم). ويبدو أن هناك عدم إدراك للاستراتيجية الاقتصادية العامة التى تتبعها الحكومة. وهذه عقبة أمام صناعة بدائل شاملة تتجاوز المصالح القطاعية، كما يقتضى هذا ضمناً ضرورة المزيد من التعليم الشعبى حول قضية التكيف.

٢- من الصعب، إحصائياً، البرهنة على علاقة عرضية بين سياسات التكيف وتأثيرها الاجتماعى، بسبب العديد من المتغيرات. ونستطيع، مع ذلك، تحليل سياسات التكيف الهيكلى وتوضيح الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التى تصاحبها. إننا نؤمن أن ثمة علاقة واضحة بين الاثنين. سارعت الحكومة بربط سياسات التكيف التى تبنتها بمؤشرات اقتصادية إيجابية (مثل التخلص من عجز المالية العامة وتراجع التضخم لحد كبير)، لكنها كانت عازفة عن قبول مسئولية التغيرات الهيكلية السلبية التى تحدث

فى المكسيك (مثل تزايد تركز الثروة أو تراجع الأجور الحقيقية). ومن الضرورى الاعتراف بنجاحات وفشل سياسات التكيف معاً لتحديد قيمتها النهائية للمجتمع.

استخدمت المنظمات المكسيكية غير الحكومية، شأن نظيراتها الأخريات فى أمريكا اللاتينية، البحث التشاركى كأداة مهمة فى عملها التعليمى الشعبى. ولهذا أهميته من ناحية التعليم المجتمعى ولأن الباحثين الأكاديميين لا يستطيعون الإمساك على نحو كامل بخبرة الجماهير فى آن معاً. ورغم ذلك كان صعباً جداً أن نحث الناشطين على توثيق خبرتهم الخاصة. فهم مشغولون تماماً بالمشروعات التى تتوجه لمجتمعاتهم ويستندون إلى تراث من التوثيق الشفاهى (مقابل التراث المكتوب والإحصائى). وقدكان خلق التوازن ما بين الشهادات الشخصية وإستخدام البحث الأكاديمى تحدياً متصلاً.

٣- وأخيراً، تشكل الطبيعة السرية لعملية التكيف عقبة أمام الدراسة الناجعة لتأثيرها، كما تشكل عقبة أمام دمقرطة المعلومات فى المكسيك. لقد نُظر للعلاقة بين البنك الدولى والحكومة المكسيكية باعتبارها علاقة بنك - عميل تحاط فيها الاتفاقيات بالسرية. ولأن الدين الحكومى المكسيكى هوعبء على كل المكسيكيين، ولأن القرارات التى تتخذها الحكومة مع البنك الدولى وصندوق النقد تؤثر على كل المكسيكيين، نعتقد أن هذه المعلومات يجب أن تكون متاحة للكافة. لذا ليست مصادفة ألا يدرك المكسيكيون كنه مصطلح " التكيف الهيكلى". وقد كان هذا نتاجاً لقرار واع من قبل الحكومة المكسيكية بألا تعلن ارتباطاتها بالتكيف والمؤسسات المالية الدولية.

وبالرغم من أن مقابلة ممثل البنك الدولى كانت أمراً ميسوراً، وبالرغم من أنهم سمحوا لنا بمراجعة تقارير العديد من قروض التكيف، إلا أن موظفى البنك لم يجيبوا. على أسئلتنا بشأن السياسات والاتجاهات الراهنة فى المكسيك. لذا لاتشمل دراستنا رؤية البنك للوضع الراهن فى المكسيك، رغم أنه من الواضح أنهم مغتبطون عموماً بسياسات وأداء الحكومة.

٥ - الأزمة الاقتصادية والتكيف :

٥ - ١ نظرة عامة :

أطلقت الأزمة الاقتصادية فى ١٩٨٢ نقلة رئيسية فى السياسات الاقتصادية إذ قاد صندوق النقد والبنك الدولى والدائنين الأجانب حكومة المكسيك، التى تحتاج العملات الأجنبية بشدة، إلى استبدال استراتيجيتها التنموية المتوجهة نحو الداخل بنموذج تنموى يتجه نحو الخارج.

كان لابد من نوع من التكيف عقب هبوط أسعار النفط التى كشفت عدم ثبات فورة الإنفاق إبان السبعينيات. إذ مولت الحكومة، عقب اكتشاف احتياطات نفطية كبيرة فى السبعينيات، مستويات عالية من الاستثمار فى قطاع النفط بديون أجنبية. وواصلت عائدات تصدير النفط صعودها حتى ١٩٨٥، لكن النفقات الضخمة الضرورية لتوسيع الانتاج (الاستثمار و الضرائب وتسديد الديون) كانت غير مستقرة. ارتفع الدين الخارجى على قطاع النفط إلى أكثر من ٦٠٠٪ ما بين ١٩٧٧ - ١٩٨٢، ووصل إلى ١٩٫٢ بليون دولار - أو ربع الدين الوطنى [١].

" لقد خططت مشروعات الاستثمار دون أى تناسب مع مواردها الخاصة معتمدة ببساطة على توقعات استمرار زيادة الأسعار " [٢].

كان واضحاً أن حكومة المكسيك، التى واجهت تراجعاً حاداً فى الموارد، كانت

تتجه إلى تغيير استراتيجيتها فى الثمانينيات. وكان السؤال هو أى شكل من التكيف سيتم تطبيقه. وقد قررت المكسيك، التى واجهت خطر عزلها عن الأسواق المالية الدولية، أن تلتزم بصرامة بتوجيهات صندوق النقد والبنك الدولى.

استخدمت الحكومة المكسيكية كل سياسات التكيف التى روج لها الصندوق والبنك الدولى، أى: تخفيض الإنفاق العام (بما فى ذلك الخدمات الاجتماعية)، إلغاء/ أو توجيه الدعم، الإصلاح الضريبى، تقييد القروض، خصخصة معظم مشروعات الدولة، والإصلاحات المؤسسية لمشروعات أخرى، تحرير التجارة، تخفيض العملة، إلغاء الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية وتقييد الأجور، إضافة لإصلاحات أخرى.

حولت التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد وفى دور الدولة، المكسيك إلى أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً فى العالم. وكما عبر أحد كبار موظفى الحكومة، فإن دور الحكومة "لم يعد أن تنظم وإنما بالأحرى ألا تنظم" [٣]. وفى النهاية فقد استبدلت كل أشكال التخطيط الاقتصادى ليحل محلها الاعتماد على السوق. فأشادت المنظمات المالية الدولية وكبار رجال الأعمال فى المكسيك والخارج بنتائج برنامج التكيف هذا.

لكن تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلى، لم تكن تعنى تحسن مستوى معيشة غالبية المكسيكيين. وفى الواقع فقد كان الكثير من النمو الاقتصادى على حساب الفقراء والطبقة العاملة، الذين شهدوا مستوى معيشتهم ينحدر خلال العقد المنصرم، بينما تصبح الثروة أكثر تركزاً فى أيد آخرين. يقول د. أورسولا أورزوالد:

" استمرت شروط معيشة المكسيكيين تتدهور حتى بعد أربع سنوات من النمو

الاقتصادى وضبط الانفاق العام وتراكم قدر معقول من الاحتياطات الأجنبية "[٤].

٥ -٢ قروض التكيف المقدمة من البنك الدولى وصندوق النقد للمكسيك:

وقعت المكسيك اتفاقية تكيف مع صندوق النقد عقب انكشاف أزمة الديون فى١٩٨٨، والتى سهلت لها الحصول على العملات الأجنبية مقابل ضبط المالية ومقابل التكيف الهيكلى. شدد صندوق النقد الدولى والبنوك الدائنة على أن المكسيك تواجه أزمة سيولة . وأكدت الحكومة المكسيكية أن ما تواجهه هو مشكلة هيكلية أكثر عمقاً، لكنها وافقت على اتباع وصفات الصندوق لتواصل تلقى العملات الأجنبية الضرورية لخدمة الدين.

أصبحت العلاقة مع البنك الدولى مختلفة نوعاً ما على السطح، لكنها قامت على مبادئ التكيف ذاتها. يقول البنك:

"طالما كانت الحكومة المكسيكية لا ترغب فى تلقى قرض تكيف هيكلى لأسباب سياسية، نظراً لطبيعة القضايا الهيكلية التى تواجهها البلاد، فإن استراتيجية البنك فى مساعدة المكسيك لتتصدى لقضاياها الهيكلية طويلة المدى كانت عبر تشكيل برنامج يتكون من سلسلة من القروض تشكل معاً العناصر الرئيسية لبرنامج قرض التكيف الهيكلى"[٥].

يشدد كل قرض من قروض البنك الدولى على ضرورة أن تضع المكسيك حزمة إجراءات مالية لتغطية الاحتياجات المالية الخارجية للسنة المعنية. ولأن القروض التجارية تتوقف على التوصل إلى اتفاقية مع صندوق النقد، فقد أصبحت موافقة الصندوق قبل أن تتلقى المكسيك قروض البنك هى مشروطية أمر واقع. ومع ذلك لم تكن هذه عقبة، إذ أشار الصندوق فى منتصف الثمانينيات إلى المكسيك باعتبارها

"مديناً نموذجياً".

بالإضافة إلى ذلك تتضمن قروض البنك الدولى شروط معينة تتعلق بأهداف المشروع والأداء. وقد تخطت الحكومة المكسيكية فى معظم المشروعات التى مولها البنك مثل هذه المشروطيات فى تطبيقها لسياسة الإصلاحات، وطبقاً للبنك فقد كان ضرورياً له فى مفاوضاته المبكرة مع الحكومة أن يضغط من أجل إصلاحات أبعد مما كانت الحكومة مستعدة له، لكن الحكومة مضت فى تطبيق المشروعات أبعد من كل التوقعات[٦]. إذ قللت فى قرض تحرير التجارة، على سبيل المثال، التعريفات أسرع مما استهدف البنك، كما تحركت أسرع من مما هو مطلوب منها فى تحرير بعض الأسعار المحلية، مثل أسعار المخصبات.

٥-٣ مراحل التكيف :

كان هنالك عموماً مرحلتان لعملية التثبيت والتكيف. كانت الأولى خلال السنوات الخمس الأولى من إدارة دى لا مدريد (١٩٨٢ - ١٩٨٧). حيث سعت هذه الإدارة إلى تثبيت الاقتصاد عبر إجراءات بالغة الصرامة وعبر بدء الإصلاحات الهيكلية، بينما تدبر القدر الضرورى من العملة الأجنبية لخدمة الدين. فبدأ برنامج بعيد المدى لتحرير التجارة، بجانب خصخصة بعض مشروعات الدولة. فشلت جهود التثبيت. ومرت المكسيك ما بين عامى ١٩٨٢- ١٩٨٧ بركود حاد ومعدلات تضخم عالية وعجز مالى متزايد.

بدأت المرحلة الثانية مع نهاية إدارة دى لا مدريد (١٩٨٧) واستمرت طوال إدارة ساليناس دو جورتاري. وركزت على التثبيت الاقتصادى، بينما وسعت وعززت من التكيفات التى بدأت أوائل الثمانينيات. وقد مدت المرحلة الثانية الخصخصة إلى صناعات الدولة الرئيسية وعززت إصلاحات قطاعى المال والتجارة.

وأكثر الاختلافات أهمية بين المرحلتين هو تضمين «ميثاق» تثبيت في المرحلة الثانية. وكان الميثاق اتفاقية مشتركة بين الحكومة ورجال الأعمال ومنظمات العمال والفلاحين الرسمية قُصد منها التحكم في الأسعار والأجور (وبالتالي التضخم). إنها العمود الفقري للسياسة الإقتصادية في المكسيك. فهي تخفض الأجور بتروى لتحافظ على ميزة المكسيك التنافسية على البلدان الأخرى وانخفاض تكلفة العمل. فأجلت الاتفاقية زيادات أجور العمال والتي كانت ستنتج، نظرياً، عن مستويات الإنتاجية العالية في العديد من الصناعات. وهي تُجدد دورياً لتعكس الأولويات الاقتصادية للحكومة. وقد أكد الميثاق على الدعم السياسي من نخبة الأعمال وقادة العمل وهو دعم ضروري للاستمرار في تقييد المالية. وقد قبلت الحركة العمالية الرسمية التي يقودها اتحاد العمال االمكسيكيين (CTM) دائما بسياسات تقييد الأجور الحكومية، بدلا من التحرك كمدافع مستقل عن العمال .

٥ - ٤ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا):

كان التكامل الإقتصادي لأمريكا الشمالية قد تحقق قبل زمن طويل من بدء مفاوضات النافتا . لكن النافتا تضفي على عملية التكامل هذه إطاراً شرعياً ، وهي ترمي إلى تثبيت سياسات التكيف . لقد كان التكيف مقدمة ضرورية للنافتا ، مزيلاً العقبات الهيكلية أمام التدفق الدولي الحر لرأس المال والبضائع والخدمات .

يتجاهل كلاً من التكيف والنافتا في مسارهما نحو تنشيط الكفاءة الاقتصادية تقديم استراتيجية شاملة لانتقال ملايين المنتجين غير «الأكفاء» في المكسيك إلى منتجين أكفاء، تاركينهم ليكافحوا من أجل أنفسهم في الاقتصاد الجديد غير المنظم. وسيكون الرابحون الأكيدون في النافتا، هم نفس الرابحين في ظل التكيف، أي: الشركات عابرة القوميات و النخب المالية، وذوي الوضع المنافس أصلاً في قطاع

الاستيراد. أما بالنسبة لبقية المجتمع فسيكون هنالك خاسرون ورابحون معاً، وهذا يعتمد على ما إذا كان نشاطهم الاقتصادى يولد أرباحا مناسبة أم لا.

كانت هناك العديد من التقديرات المستقبلية فيما يتعلق بالتأثيرات النهائية للنافتا على كل من الاقتصادات الثلاث . فمن زاوية الاستخدام تكهن معهد الاقتصاد الدولى بأن ٦٠٩,٠٠٠ وظيفة ستخلق فى المكسيك و١٣١,٠٠٠ فى الولايات المتحدة فى ظل النافتا، بينما يقدر باحثون من جامعة كاليفورنيا فى بيركلى أن المكسيك ستحصل على ٢٧٣,٠٠٠ وظيفة وستخسر الولايات ٢٣٤,٠٠٠ وظيفة [٧]. ورغم التباين الكبير فى التقديرات، إلا أن العديد من الدراسات تتوقع خلق المزيد من الوظائف كنتيجة للنافتا . وعن الجانب الآخر ، المظلم، فثمة تقديرات تذهب إلى أن نحو ٦٠٪ من الأعمال المكسيكية الصغيرة ستنهار بسبب المنافسة المتزايدة من المؤسسات الأكبر. فقد قدر جوز لويس كالفا، وهو اقتصادى زراعى بارز، أن حوالى ٢ مليون فلاح مكسيكى سيهجرون أرضهم ويهاجرون إلى المدن المكسيكية أو إلى الولايات المتحدة إثر خصخصة أراضى الإيجيدو ejido والأراضى المشاع[٨].

وتتراوح التقديرات ، فيما يتعلق بالتوسع الإجمالى للتجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك، من ٥,١ بليون فقط إلى ٢٤ بليون دولار مابين ١٩٨٩ و ١٩٩٥[٩]. ونظرياً، سيستفيد المستهلكون عموماً من انخفاض الأسعار بسبب تصاعد المنافسة الأجنبية وزيادة العرض . وقد حدث هذا سلفاً فى ظل تحرير التجارة، وسيزداد انخفاض الأسعار فى ظل النافتا.

وتمثل النافتا المرة الأولى التى يحاول فيها بلدان صناعيان وأمة واحدة نامية أن يتوصلوا إلى اتفاقية بهذه الضخامة. ولا تشمل الاتفاقية أى اعتمادات مالية هيكلية تتصدى للتفاوتات بين البلدان الثلاث، ولا آليات تشجع تنمية أكثر

استمراراً وعدلاً سوى الآليات التى يوفرها السوق الحر. بينما نجد حتى عند المجموعة الأوروبية، حيث التفاوتات أقل حدة، مثل هذه الاعتمادات الهيكلية. وتقدم الأرقام التالية مؤشراً على التفاوتات بين البلدان الثلاث.

يجادل معارضو النافتا بأنها اتفاقية معيبة أساساً لأنها تحابى رأس المال الدولى على حساب الفقراء والطبقة العاملة وتفشل فى أن تكون أداة للتنمية المستمرة فى البلدان الثلاث. فقد عدل الدستور المكسيكى بشكل روتينى لتهيئ المسرح للنافتا. وقد ميزت العديد من هذه التعديلات (مثل تعديلات نظام ملكية الأرض والقطاع المصرفى والأمن الاجتماعى وقانون الايجارات) رأس المال على مصالح الفقراء. علاوة على ذلك سيستخدم تقييد الأجور وعدم الالتزام بقوانين البيئة فى المكسيك لجذب الصناعات الأجنبية الملوثة للبيئة والتى تتطلع إلى استغلال قوة العمل. إن القوة الشرائية المتدهورة لمعظم المكسيكيين تعنى أن معظم الناس لن يستفيدوا من الصادرات العديدة الرخيصة.

وقد طرحت المعارضة المنظمة للنافتا أنها لا تعارض التجارة المتنامية، طالما كانت تصاحبها استيراتيجية تنموية تأخذ باعتبارها مصالح الغالبية. واقترحوا «جدول

١٩٩٠	الولايات المتحدة	كندا	المكسيك
السكان	٢٥٠ مليون نسمة	٢٧ مليون نسمة	٨٦ مليون نسمة
الناتج المحلى الإجمالى	٥,٤٢٣ بليون دولار	٥٨٤ بليون	٢٣٨ بليون
نصيب الفرد من الناتج	٢١,٦٩٢ دولار	٢١,٦٢٩ دولار	٢,٧٦٧
الحد الأدنى للأجر اليومى	٣٤ دولار	٢٧,٣٦ دولار	٣,٩٠ دولار

المصدر : Mexico: A Country Guide, 1992, وحسابات قام بها المؤلفون.

أعمال اجتماعي» يأخذ في اعتباره التفاوتات بين الأقطار والأقاليم في محاولة لضمان استراتيجية تنموية ذات قاعدة عريضة.

٦ - برنامج التثبيت الحالي :

كانت مواثيق التثبيت ، سياسياً واقتصادياً، مكوناً أساسياً في التكيف الاقتصادي. وقد كانت هذه المواثيق بمثابة الاطار لسياسات التثبيت منذ ١٩٨٧، كما خلقت صورة للاستقرار والإجماع على هذه السياسات.

وُقع في أكتوبر ١٩٩٢ ميثاق التثبيت الاقتصادي الكلي السادس. ويضع هذا الميثاق الذي سمي «ميثاق التثبيت والتنافسية والاستخدام» قواعد الإدارة الاقتصادية خلال ديسمبر ١٩٩٣. وحسب الحكومة فالأهداف الأولية هي تخفيض التضخم إلى رقم واحد وخلق الوظائف وزيادة الإنتاجية وتنشيط التنمية الاجتماعية.

٦ - ١ التضخم :

إن الهدف الأول للميثاق الجديد هو تقليص التضخم إلى ٧٪ في عام ١٩٩١. والتوجه القوي نحو تخفيضات أكثر للتضخم هو محاولة لتوفير مناخ استثماري أكثر استقرارا. ولبلوغ هذا الهدف حددت زيادات الحد الأدنى للأجور ما بين ٧٪ و ٨,٤٪ (حسب القطاع) بينما لن تزيد أسعار خدمات القطاع العام (مثل الجازولين والكهرباء) أكثر من ٩,٩٪ - مما يستدعي مرة أخرى تخفيضاً جديداً في الأجور الحقيقية . وقد قامت المعاهدة على «وعد» من القطاع الخاص بعدم رفع الأسعار أكثر من الحد المتفق عليه.

وقد كان للتقيص الهائل للتضخم من رقم ثلاثي في منتصف الثمانينات إلى

١٢٪ فى عام ١٩٩٢ وإلى ١٠٪ فى منتصف ١٩٩٣ تأثيرا إيجابيا على مجمل الاستقرار الاقتصادى. وقد تأثر الفقراء بشكل متفاوت «بضريبة التضخم» لأن كل ثروتهم بالبيزو (العملة المحلية) بينما يستطيع الأغنياء أن يستثمروا فى الأصول غير النقدية. لذا فقد كان التضخم حاسماً لتوفير الاستقرار للفقراء مثلما للمستثمرين. وبالرغم من الاستقرار النسبى للأجور، إلا أن التفاوت ما بين الأسعار شديدة الارتفاع والأجور المتدنية ما يزال كبيرا ويشكل عقبة يصعب أن يتجاوزها المكسيكيون ذوى الدخل المنخفض.

ونظرا للحاجة الملحة للنمو الإقتصادى والوظائف، فإن استراتيجية إعطاء الأولوية لتخفيض جديد للتضخم مشكوك فيها. وعلاوة على ذلك، فحكومة المكسيك تركز على تقييد الطلب الكلى، بينما تتجاهل مسببات التضخم المرتبطة بالتكلفة بما فى ذلك أسعار الفائدة العالية وهوامش الربح بالغة الارتفاع. وعلى سبيل المثال، فقد واصلت أسعار المستهلك ارتفاعها أسرع من أسعار المنتج. إذ ارتفعت الأولى فى السنوات الأربع الأولى من توقيع الميثاق بمقدار ٣٢١٪ بينما زادت الثانية ٨٥, ٢٥٥٪ فقط [١٠].

٦ - ٢ خلق الوظائف والأجور المتناقصة :

تغير محور تركيز المعاهدة من «النمو» إلى «الانتاجية والتنافسية». ويعنى هذا تقليدياً تقييد الأجور الحقيقية، طالما كان هنالك استثمار قليل نسبياً فى التكنولوجيات الجديدة والتدريب. وتعتمد الحكومة على نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٣٪ لخلق وظائف جديدة. وحتى لو أحرز معدل النمو هذا (وهو عالى وبعيد الاحتمال) لن يكون كافياً لاستيعاب الداخلين الجدد فى سوق العمل.

تجد الصناعة الوسائل للالتفاف على سقف المرتبات الذى توصى به الحكومة مثل

تضمين زيادة إضافية على الإنتاجية تلحق بعقد العمل ، أو إعادة تصنيف الوظائف، لذا ينقل المستخدَمون (بفتح الدال) إلى فئات أعلى أجراً . وتحاول الشركات إخفاء هذه الزيادات خوفاً من توبيخ الحكومة. ومع ذلك فقد فشلت استراتيجيات كهذه فى إخفاء حقيقة أن زيادات الإنتاجية أعلى كثيراً من زيادات المرتب.

وقد وجد الباحث هارلى شيكن Harley Shaiken من جامعة كاليفورنيا فى سان دييجو أن:

«نتائج الصدمة الاقتصادية وسياسات الحكومة وحقوق العمل المقيدة شكلت ضغطاً من أعلى على الأجور، بالرغم من المكسب فى الإنتاجية. وتكشف التقديرات الأولية أن ارتفاعا قد حدث فى إنتاجية العمل المكسيكى فى صناعة السلع إلى ١٣٠ فى سنة ١٩٩٢ من ١٠٠ فى ١٩٨٠. وبالرغم من هذه المكاسب، كان التعويض المكسيكى الحقيقى فى ١٩٩٢ أكثر قليلاً من ثلاثة أرباع ما كانه فى ١٩٨٠ حيث ارتفع التعويض الحقيقى إلى ١٠٨ فى عام ١٩٨٢ ثم صعد إلى ٦٤ فى ١٩٨٨ وقفز إلى ٧٧ فى١٩٩٢» [(١)].

٧ - العملية السياسية :

لم يصاحب التحرير الاقتصادى لبرلة سياسية فى المكسيك إذ فشلت استراتيجيات الحكومة لاكتساب نوع من الشرعية فى إخفاء حقيقة أن المكسيك ما تزال تفتقر للديموقراطية. ويوضح ذلك التلاعب الانتخابى بجانب نفوذ الرئاسة المتزايد والاستخدام المكثف للأموال الحكومية صعوبة إقامة ديموقراطية تشاركية فى المكسيك. وقد صرح الرئيس ساليناس مراراً «أن الديموقراطية لا تزدهر فى ظل

الفقر».

وبينما خبرت حكومات أمريكية لاتينية أخرى ثورات وانقلابات ودكتاتوريات عسكرية، وفرت البنية السياسية والاجتماعية المكسيكية الاحتوائية استقراراً نسبياً لما يربو على الستين عاما. ومع ذلك، فقد هددت الأزمة الاقتصادية وسياسات التكيف فى الثمانينيات استقرار نظام الحزب الواحد، حيث تطلع المكسيكيون إلى بدائل للنموذج الاقتصادى، لليبرالية جديدة.

وقد ظل النظام السياسى ذو المركزية العالية والذى شكل عقب الثورة المكسيكية لأسباب ذات صلة بالأمن الوطنى بلا تغيير. ويقودتركيز السلطة هذا فى بلد بحجم المكسيك وذو ثروة من التنوع بين ولاياته إلى الاستياء الإقليمى وإلى تعويق الديمقراطية. لقد شجعت اللا مركزية علناً فى ظل إدارة ساليناس. ومع ذلك فقد تم تعزيز سلطة الرئاسة على نحو ملحوظ فى ظل هذه الإدارة. وقد كان ساليناس، كما كان شائعاً فى الكثير من أنحاء أمريكا اللاتينية، أكثر شعبية من حزبه. إذ تعانى الأحزاب السياسية عموما من افتقادها للثقة الشعبية.

كانت الانتخابات محلا للجدل منذ ١٩٨٨ وصاحبتها الاحتجاجات الشعبية ضد التحايل الذى أصبح هو القاعدة، وفى ظل هذه الأحوال، كثيراً ما يتدخل الرئيس ساليناس ليقرر من سيشغل الموقع المحدد. إن الطبيعة غير الديمقراطية لعملية كهذه تحث المزيد من الدعوات إلى التغيير السياسى.

وقد تباهى الحزب الثورى المؤسسى (PRI) حتى فى ظل إدارة ساليناس بحصوله على ٩٣٪ من كل البلديات فى القطر و ٦٦٪ من مجلس النواب و ٦٤٪ من الشيوخ. وقد ثبت أن هذا الوجود الكلى للحزب الثورى، وقدرته المطلقة على الوصول إلى الأموال الحكومية هى المعوق الرئيسى لليبرالية السياسية الحقيقية.

عقد فى ٢٦ فبراير ١٩٩٣ اجتماع سرى بين الرئيس ساليناس وثلاثين من أكثر

المكسيكيين ثراء من بينهم معظم من اشتروا مشروعات الدولة ومصارفها المخصخصة حديثاً. وقد طلب من أى من هؤلاء التبرع بـ ٢٥ مليون دولار للحملة الرئاسية للحزب الثورى لعام ٩٣ -١٩٩٤. وهذا مثال واحد فقط على كيف تدار العملية الديمقراطية فى المكسيك.

٧ - ١ انتخابات ١٩٨٨:

ساهمت كلفة التكيف العالية وانسحاب الدولة من العديد من مجالات التنمية الاجتماعية خلال الثمانينيات فى تراجع تأييد الحزب الثورى المؤسسى وسط قطاعات كانت تساند تقليدياً. وقد عكست انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية عدم الرضا الشعبى العام على الوضع الاقتصادى والسياسى. فقد تحرك يسار الوسط بقيادة كوتيموك كارديناس ونافس ساليناس فى الرئاسة وحصل على تأييد غير مسبوق. وقد بدأ الحزب الثورى، بعد إعـــلان فوز ساليناس (وسط اتهامات بالتلاعب)، يعيد تنظيم وبناء التأييد الذى فقده فى أوائل العقد. وقد كان تشكيل برنامج التكافل الوطنى (Pronasol)- وهو برنامج مساعدة موجه صمم لمساعدة أفقر قطاعات المجتمع - استجابة مباشرة لانتخابات ١٩٨٨ المشكوك فيها، كما كان ناجحاً جداً فى تجديد التأييد الانتخابى للحزب الثورى. ومع ذلك فقد تصاعدت مطالب المواطنين بالديمقراطية الحقيقية (بما فى ذلك إعادة النظر فى تمويل الحملات الانتخابية ومراجعة قوائم التسجيل ووقف تمويل الدولة للحزب الثورى ومطالب أخرى) منذ انتخابات ١٩٨٨ وهددت هيمنة الحزب الثورى.

ولم يلاق اقتراح الساعة الحادية عشر للاصلاح الحكومى الذى قدمه الرئيس ساليناس عبر الحزب الثورى أى حماس من المعارضة أو المواطنين. وقد عالج الاقتراح العديد من الشكاوى من أحزاب المعارضة ومجموعات المواطنين حول قضايا تمويل

الحملات رتسجيل الناخبين والوصول إلى الإعلام. ومع ذلك لم يطرح أى تغيير هام فى الرقابة على مجالس الانتخابات والمحاكم الانتخابية. وتزعم مجموعات المواطنين المناصرة للديمقراطية أنه لن تكون ثمة شروط لانتخابات نزيهة ونظيفة حتى يكون للمكسيك مجلس انتخابات مستقل- لا يخضع لسيطرة الحكومة والحزب الثورى المؤسسى- ويكون مسئولاً مسئولية كاملة أمام المواطنين.

٧ - ٢ الليبرالية الاجتماعية:

اضطلعت حكومة ساليناس باستراتيجية اقتصادية صاحبتها سياسات شعبية - جديدة neo populist تكفل لها تأييداً متواصلاً من القطاعات الاجتماعية التقليدية [١٢]. ويسمى ساليناس هذا المشروع «بالليبرالية الاجتماعية» وقد اكتسب هذا المصطلح ذيوعا فى السنوات الآخيرة. وهى محاولة لإضفاء بعد اجتماعى للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. ومع ذلك فقد فشلت الليبرالية الاجتماعية حتى الآن فى تغيير المشكلات التى فاقمتها الليبرالية الجديدة. إن الليبرالية هى مفهوم يقوم على الفرد والمنافسة، بينما الإجتماعية مفهوم يقوم على الجماعية والتعاون. إن جمع السمات الإيجابية لهاتين الأيديلوجيتين سيعطينا، نظرياً، نموذجاً تنموياً أكثر إنسانية وكفاءة. ومع ذلك لم يعن مصطلح «اجتماعى» أى تغيير أساسى فى نتائج الليبرالية الاقتصادية. إذ ألحق مؤخرا بالنماذج الاقتصادية الليبراية الجديدة (بدلا من دمجه فى التخطيط الإقتصادى).

وقد كانت الأداة الأساسية لليبرالية الاجتماعية فى المكسيك هى برنامج التكافل الوطنى (بروناسول). وبالإضافة إلى ذلك وفر «ميثاق التثبيت» مظهر التمثيل الشعبى فى عملية صنع القرار وقد برهن على أهميته فى إضفاء نوع من الأمان على الفاعلين الاقتصاديين. ومع ذلك فقد بدأت المنظمات الشعبية تحتج ضد

مواثيق التثبيت مباشرة عقب توقيع أولها فى ديسمبر ١٩٨٧ ، مجادلة بأنها:

« تسعى لإخفاء تأثيرات المضاربة الاقتصادية التى شجعت طوال عهد إدارة دى لا مدريد . وهو يكشف مصلحة الحكومة فى كفالة أرباح الشركات الكبيرة حصرا »[١٣].

ويشير بعض المحللين إلى أن الحزب الثورى إذا ما كان سيواصل تقليص دور الدولة فى تخصيص الموارد (وهو ما كان تقليدياً أداة هامة فى الفوز بالأصوات) فهو يدخل فى مجازفة فقد السلطة السياسية. وتدل انتخابات الدولة والبلديات الأخيرة على أن الحزب الثورى يواجه مصاعب فى السيطرة على الموقف السياسى.

ومع ذلك، كان الحزب الثورى قادراً، حتى الآن، على استخدام برنامج التضامن وميثاق التثبيت للحفاظ على استقرار وسيطرة انتخابية نسبيان. وسيبقى أن نرى ما إذا كان هذا التوازن الضعيف بين الليبرالية الجديدة والشعبوية الجديدة سيبقى أم لا.

ثانياً: التأثير العام لبرامج التكييف الهيكلى

١- مدى بلوغ برامج التكييف لأهدافها

١-١ نظرة عامة : أهداف برامج التكييف الهيكلى :

«إن هدف برنامج التكييف الهيكلى هو استعادة النمو الاقتصادى المتواصل وخلق تقدم دائم فى تخفيف الفقر» (١٤).

وفى المكسيك، وبالرغم فى أن النمو الاقتصادى كان إيجابياً فى السنوات الأربع الماضية، إلا أنه فشل فى مجاراة نمو سوق العمل. فقد كان معدل النمو الاقتصادى يتدهور فى السنتين الأخيرتين، ويتوقع أن يتدهور مرة أخرى فى ١٩٩٣. كان التكيف ناجحاً نسبياً فى تثبيت الشروط الاقتصادية الكلية، وهى عامل هام فى الوصول إلى نمو مستمر. ومع ذلك فهنالك مستوى من المدخرات شديد الانخفاض وافتقار للاستثمار المادى والبشرى المنتج وفشل فى التوزيع الواسع للموارد وهى مكونات أخرى هامة للنمو المستمر. وبالإضافة إلى ذلك لم يفشل التكيف فى «خلق تقدم دائم فى تخفيف الفقر» وحسب وإنما هناك ما يدل على أنه وضع الأساس لتنامى الفقر فى المكسيك.

١-٢ الديون :

يشكل عبء الدين الأجنبى على الاقتصاد المكسيكى عقبة أمام التنمية المتواصلة. وقد كان هذا الدين، بلا شك، هو المحدد الرئيسى للسياسة الاقتصادية

فى الثمانينيات. ولم تختار المكسيك أبداً وقف دفع الديون وعارضت تكوين اتحاد للدائنين. وقد رأت الحكومة أن أمامها فرصة أفضل لتتلقى تخفيضاً فى ديونها على مسئوليتها. وبينما استفادت المكسيك من تخفيض الدين اكثر من أى بلد آخر فى الإقليم ، كان مستوى تخفيض الدين أدنى من اللازم مقارنة بإجمالى الديون وبحاجات المكسيك .

وقد أرسلت ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٩ ما مقداره ١٥ بليون دولار سنوياً للخارج لخدمة الدين وهو ما كان يمكن تخصيصه للتنمية . ارتفع إجمالى الدين الأجنبى من ٨٦,٢٣ بليون دولار فى ١٩٨٢ إلى ما يربو على ١٢٠ بليون دولار فى ١٩٩٢. وبالرغم من أن إعادة جدولة الديون كانت تتم منذ عام ١٩٨٢، إلا أن حوالى ٤٪ من الناتج المحلى ما يزال يحول للخارج سنوياً، الأمر الذى يمثل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد. فقد بعثت المكسيك فى السنوات الأربع الأولى من إدارة ساليناس بـ ٤٤ بليون دولار تقريباً إلى الخارج لخدمة ديونها. ويساوى هذا المبلغ الاستثمار المطلوب لتمويل زيادة ٢,٨٪ فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى سنوياً، أو لخلق ٦٠٠,٠٠٠وظيفة جديدة [(١٥)].

تلقت المكسيك تخفيضاً لديونها فى سبتمبر ١٩٨٩ أعاد هيكلة ٤٨,٩ بليون دولار من ديونها الأجنبية ما بين ١٩٨٩- ١٩٩٢. وقد قدرت قيمة التخفيض بخمسة بلايين دولار تقريباً.

ومن حينها اختارت حكومة المكسيك والمؤسسات الدولية أن تقلل من أهمية الدين الخارجى، طالما كان هنالك رأس مال أجنبى يكفى لتمويله. لكن عبئه على السكان - من زاوية أموال التنمية الضائعة - لم يتغير كثيراً. وثمة إجماع متنام أنه ما لم تتلق المكسيك عوناً اساسياً فى مجال الدين (تخفيض التحويلات الخارجية إلى حد أدنى يبلغ ٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى) سيظل نزح الموارد إلى الخارج

يمثل عقبة يصعب تجاوزها للوصول إلى تنمية مستمرة. وبالرغم من أن الدين المكسيكى المحلى (٤٤ بليون دولار تقريباً) أقل من نصف حجم دينها الخارجى، إلا أن تكاليف خدمة الدين تتساوى تقريباً بسبب ارتفاع الفائدة الشديد فى المكسيك .

«وضعت مدفوعات خدمة الديون المحلية والخارجية معاً تنمية اقتصادية عريضة هدفت إلى تحسين رفاهية كل المجتمع وهو هدف لا تطاله قدرات الحكومة المالية. ووجدت الحكومة المدينة لدائنين وطنيين ودوليين، بسبب استقرارها الهش، فى هؤلاء الدائنين رفاقها الأساسيين فى التخطيط الاقتصادى» (١٦).

ونحلل فيما يلى أهداف ونتائج أربع مجالات للسياسة : إصلاح القطاع العام وإصلاح التجارة وإصلاح القطاع المالى وإصلاح سوق العمل. وقد شهد برنامج التكيف فى كلا من هذه القطاعات النجاحات والفشل. ومع ذلك فحتى عندما يتم بلوغ أهداف معينة، فهى لاتسهم بالضرورة فى دفع مجمل أهداف التكيف: أى النمو الاقتصادى المتواصل وتخفيف الفقر. وهذا يقودنا لأن نسأل ما إذا كانت السياسات التى أطلقت فى ظل التكيف هى أفضل السياسات لتحقيق هذه الأهداف.

١-٣ إصلاح القطاع العام :

يعنى إصلاح القطاع العام استعادة توازن المالية وتقليل دور الدولة فى الإقتصاد وجعل القطاع العام أكثر كفاءة. ولبلوغ هذا تتضمن توصيات السياسة الاقتصادية تخفيض الإنفاق العام وخصخصته أو إعادة هيكلة مؤسسات الدولة والإصلاح الضريبى. وفى المكسيك يركز إصلاح القطاع العام بشكل أولى على توازن الميزانية، لكن دور الدولة تحول بشكل كامل شيئاً فشيئاً.

١-٣-١ تقليص النفقات العامة:

بلغ عجز القطاع العام وهو فى قمته فى ١٩٩٢ نسبة ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى. لذا فقد كانت أولى سياسات التكيف التى بدء منها هى التخفيض الكبير فى الإنفاق العام. وبشكل عام، يقترح التكيف تخفيض الإنفاق " غير المنتج"، حتى لا تتأثر العائدات. والإنفاق الاجتماعى هو المجال الأول الذى يقتطع منه فى الغالب. وقد انخفضت الميزانية الفيدرالية للتنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم والمواصلات الخ) بشكل حاد ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٨ ومن ثمّ بدأت ترتفع تدريجياً، لكنها كانت ما تزال فى عام ١٩٩١ دون مستويات عام ١٩٨٠. لقد عصفت هذه التخفيضات بالفقراء الذين يعتمدون على هذه الخدمات بقسوة حيث لم يعودوا قادرين على توفير بدائل خاصة . وهكذا ،فبينما نجح البرنامج فى بلوغ هدفه فى تقليص الإنفاق العام ، كان هذا يتم بكلفة اجتماعية شديدة الارتفاع.

أ) الرعاية الصحية :

عانت المكسيك على الدوام من التفاوتات فى نظام الرعاية الصحية وبينما تستطيع أن تجد الإخصائيين من كل نوع فى المدن الكبيرة لا تستطيع العديد من المناطق الريفية الحصول على خدمات الأطباء، ناهيك عن المستشفيات. وبالرغم من أن المؤشرات الصحية عموماً قد ارتفعت بشكل درامى عبر السنوات الستين الماضية. إلا أن هناك علامات تشير إلى أن الاقتطاع من الخدمات الصحية فى الثمانينيات قد قلب اتجاهات معينة .

تكفل المادة (٤) من الدستور المكسيكى حق الرعاية الصحية العامة كحق أساسى للإنسان . ومع ذلك فواقع الرعاية الصحية دون ذلك كثيراً، شأنها شأن

«الضمانات الدستورية الأخرى» . ويوفر نظام الرعاية الصحية المكسيكي الرعاية للعمال من خلال برنامج (IMSS)، أو (ISSSTE)، أو برامج الصناعة مثل صناعة النفط (PEMEX). وتمول هذه البرامج بمساهمات مشتركة من المخدم والمستخدم والحكومة. وتقدم وزارة الصحة الخدمات لمن هم خارج هذه المؤسسات بتمويل من الحكومة الفيدرالية. ومع ذلك، وبينما تغطى هذه الخدمات كل المجتمع، نظرياً، إلا أنه حسبما يورد البنك الدولى فإن ٤٥٪ فقط من السكان كانوا يستطيعون الحصول على هذه الخدمات فى ١٩٨٥ (١٧).

تراجعت ميزانية الصحة خلال عقد الثمانينيات من ٤.٧٪من الإنفاق العام إلى ٢.٧٪ (١٨) . لقد قلصت ميزانية الـ (IMSS) فى الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٨٩ بنسبة ٤٤٪ وقلصت ميزانية الـ (ISSSTE) بنسبة ٦١٪ وقلصت ميزانية وزارة الصحة بنسبة ٥٠٪ (١٩). لقد كانت هذه التخفيضات الشديدة فى ميزانية الصحة خلال الثمانينيات تعنى أن المكسيك قد أنفقت ما متوسطه ٣.٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى على الرعاية الصحية أو ٦٠ دولار للفرد بأسعار (الدولار الأمريكى لسنة ١٩٨٤). وهذا أقل مما أنفق فى بلدان اخرى ذات مستويات متشابهة من النمو (بما فى ذلك كولومبيا وكوستاريكا والبرازيل والأورجواى وبنما والأرجنتين)(٢٠) لم يتراجع الإنفاق على الرعاية الصحية فحسب وإنما تراجعت النسبة المئوية لميزانية الصحة التى انفقت على «الاستثمارات والامدادات الضرورية » من١٢.١٪ فى ١٩٨٢ إلى ٤.٦٪ فى ١٩٨٦ (٢١). كما انخفضت مرتبات العاملين فى قطاع الصحة فعلياً بنسبة ٢٢٪ ما بين ١٩٨٠- ١٩٨٨ (٢٢).

اعترف البنك الدولى بأن الحكومة المكسيكية « قد يكون إنفاقها منخفضا على الرعاية الصحية»، لكن بسبب ضرورة السيطرة على الإنفاق العام فمن الضرورى

البحث عن موارد بديلة للتمويل « . . . بما فى ذلك خصخصة انشطة قطاع الصحة مثل الخدمات العلاجية » [٢٣]. رفع « برنامج التكافل» استثماره فى قطاع الصحة منذ ١٩٨٩ بشكل كبير. ومع ذلك، دفع التراجع العام فى نوعية ومدى الخدمات العامة الكثيرين ممن يستطيعون أن يدفعوا مقابلها إلى اللجوء للرعاية الصحية الخاصة . إذ كان القطاع الخاص يوفر سلفاً أكثر من ٥٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى للخدمات الطبية ، ثم بدأ ينمو منذ ١٩٨٣ أسرع من القطاع العام [٢٤]. ونظراً لحقيقة أن حوالى نصف المكسيكيين يعيشون فى فقر فإن الاعتماد على نظام الرعاية الصحية الخاص يستبعد معظم السكان، ما لم تدفع الدولة تكاليفه.

تعانى المكسيك من عدد من الأمراض تتنتج أساساً عن تدهور الصحة العامة والتغذية وقد تضاعفت وفيات الأطفال بسبب نقص التغذية ثلاث مرات ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٢ إلى معدلات أعلى مما كان عليه فى السبعينيات [٢٥]. ويساهم الفقر المتزايد، خلاف ميزانيات الرعاية الصحية المتناقصة، فى مفاقمة مشكلة الرعاية الصحية.

يدافع البنك الدولى عن تمويل الموارد من الطب العلاجى عالى التكلفة إلى الخدمات الوقائية منخفضة التكلفة. والمكسيك تحتاج بشدة قرضاً لقطاع الصحة لتوفير الرعاية الصحية الأساسية وخدمات التغذية لـ ١٣ مليون فرد غير مؤمن عليه فى الأربع ولايات الأكثر فقراً: داكساكا وشياباس وهيدالجو وجويرورو بجانب مكسيكو سيتى . ويسعى هذا المشروع ، بالإضافة إلى ذلك، إلى تحسين كفاءة ولا مركزية النظام الصحى [٢٦].

ب) التعليم :-

يلعب التعليم دوراً حاسماً فى التنمية المتواصلة طويلة المدى. ارتفعت معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة والتسجيل فى المدارس فى المكسيك بشكل دراماتيكى خلال العقود الأربعة الماضية . ومع ذلك، ما يزال المكسيكيون ينفقون ما متوسطه ٥ , ٥ إلى ٦ سنوات فى المدرسة . وثمة قلق من أن تكون الأزمة الاقتصادية تجبر الأطفال (خاصة فى المدرسة الثانوية) على التسرب من المدرسة . ففى ١٩٩٠ ، كان ٩٣٪ من الأطفال الذين يبلغون التاسعة من عمرهم مسجلين فى المدرسة الابتدائية. ومن ناحية أخرى كان ٥ , ٦٩٪ فقط من الذين يبلغون الرابعة عشرة مسجلين فى المدارس [٢٧]. وهنالك عدة أسباب لهذا الوضع . وأحد أكثر هذه الأسباب أهمية هو الوضع الاقتصادى. «كثيراً ما يعترف حتى موظفو التعليم بأن العديد من الآباء يأخذون أولادهم من المدرسة لأسباب اقتصادية» [٢٨].

تنصح الأمم المتحدة البلدان النامية بأن تنفق ٨٪ من ناتجها المحلى على التعليم - وقد تراجع الإنفاق العام على التعليم فى المكسيك فى الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٩٠ بنسبة ٢١٪ تقريباً ، من ٥ , ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٢ إلى ٥ , ٢٪ فى ١٩٩٠ [٢٩]. وتنفق المكسيك ما يوازى ٢٥ دولار للفرد سنوياً على برامج التعليم (الولايات المتحدة تنفق ١٤٠٠ دولار) وقد حصل المدرس الواحد فى ١٩٨٢ على ٥ , ٣ من أجر الحد الأدنى (خفض الحد الأدنى الحقيقى إلى النصف خلال هذه الفترة) [٣٠].

وثمة زيادة فى عدد المدارس الخاصة نتيجة للتخفيضات الحكومية إذ تضاعف عدد مدارس التعليم العالى الخاصة تقريباً ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ [٣١]. إن خصخصة التعليم تهدد رغبة المكسيك القديمة فى جعل التعليم متاحاً لكل فئات

مكتسبى الدخل .

شرعت إدارة ساليناس فى برنامج «لتحديث» قطاع التعليم . ويسعى هذا البرنامج ، بعد فشلين سابقين فى الإصلاح التعليمى، إلى لا مركزية البيروقراطية التعليمية ليوفر المزيد من السلطات للولايات . وبينما بمقدور هذا البرنامج أن يخلف آثاراً إيجابية من زاوية جعل التعليم أكثر تلبية للإحتياجات المحلية، يمكن أن يقود إلى تفاوتات أعظم بين الاقاليم إذا لم يدر بشكل يوجة الموارد الفيدرالية نحو الولايات ذات البنية التحتية التعليمية الأضعف.

١- ٣ - ٢ الخصخصة وإعادة هيكلة المشروعات العامة :

دخلت الحكومة المكسيكية قبل ١٩٨٢ فى سلسلة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، الكثير منها غير استراتيجى ومهدر للأموال. ويستمد قرار الحكومة بخصخصة العديد من هذه الشركات معناه من منظور استخدام هذه الموارد لمصلحة الفقراء . من ناحية أخرى واجه الشكل الذى نفذت به الخصخصة نقداً واسعاً ذلك أنها دفعت بتركز الثروة إلى وضع أكثر سوءاً.

تتضمن أهداف الخصخصة تحسين الوضع المالى للحكومة ، والتوضيح لرجال الأعمال أن للحكومة توجهاً أيديولوچياً جديداً، وتحسين كفاءة المشروعات المخصخصة، وإلغاء الاحتكارات، وتوفير المساواة والنوعية الجيدة من الخدمات(٣٢) . تكشف دراسة قامت بها الجريدة اليومية الفايناسيرو EL Finaciero أن الحكومة قد أنجزت الهدفين الأولين لكن الأهداف الثلاثة الأخيرة أهملت تماماً . وتوضح هذه الدراسة أن عدداً كبيراً من الصناعات التى خصخصت قد شهدت

انخفـاضاً فـى كفاءتها وبـقيت الاحـتكارات وتفاقمت المشكلات المالية[٣٣] .

لقد أشير للمكسيك كواحد من أكثر برامج الخصخصة طموحاً فى العالم . فقد بدأت عـمليـة الخصـخصـة فى عـام ١٩٨٢ وكـان يتـوقع أن تكمل فى عـام ١٩٩٣ وخصـخصت معظم مؤسسـات القطاع العام شبـه المستقلة (Parastatals) الرئيسية باستثناء صناعة النفط (PEMEX) وشركة الكهرباء (CFE) ومع ذلك يمـثل هذان القطاعان مقاولان فرعيان للقطاع الخاص . لقد أثمرت الخصخصة ملايين الدولارات من الريع للحكومـة ، لكنهـا قـادت أيضـاً إلى تركـز أعلى للثـروة وإلى زيادة الاحتكارات الخاصة .

كانت الدولة تمتلك فى عام ١٩٨٢ عدداً من المشروعات يبلغ ١,١٥٥ مشروعاً، لكنها كانت تحتفظ مع حلول ١٩٩٢ بـ ١٩٧ مشروعاً فقط [٣٤] . وتقلصت مساهمة الدولة فى الناتج المحلى الإجمـالى من ٢٥,٤٣٪ فى ١٩٨٣ (وهذه كانت قـمة هذه المسـاهمـة) إلى مـا يقدر بـ ٧,٥٪ فى نهـاية ١٩٩٢ [٣٥].وحصلت المكسيك فى أكتـوبر ١٩٩٢ على ١٩,٨ بليون دولاركـثـمـرة لعـمليـة خصـخصـة صناعـات الدولة[٣٦] . وقـد رفع بعض مـوظفى الدولة هذا الرقم فى منتـصف ١٩٩٣ إلى ٢٦ بليون دولار وطبقاً لأحد تقارير البنك الدولى:

«ساء نموذج توزيع الملكية فى الاقتصاد المنحرف والمتمركز أصلاً وزاد الاندماج الرأسى. وقد شاركت مجـموعـة صغـيرة من المؤسسـات المختلطة المحلية فى شراء المشـروعـات العـامة . وتـعكس هذه الحصيلة ، لحد كبـير، نموذج الملكيـة الراهن فى المكسـيك وليس تأثيـرات التـدهور فى حـد ذاته. لم يسـتـخـدم صناع السـيـاسـة المكسـيكيين بعد، كما فى أقطار أخرى التدهور كأداة أساسية لتفادى المزيد من تركز الأصول ولتوزيع الملكية بشكل أكثر اتساعاً فى الاقتصادى . » [٣٧].

كـان النظام المصرفى الذى أمم فى ١ سبـتـمـبـر ١٩٨٢ أحد أكـثـر الصناعـات

المخصخصة أهمية. وتضمنت هذه الخصخصة بيع ١٨ مصرفاً فى ٢٦ شهر تقريباً (انظر القسم حول إصلاح المصارف تحت عنوان إصلاحات القطاع المالى).

عززت عملية الخصخصة من سيطرة النخبة المالية على الاقتصاد الوطنى . ومن الناحية الأخرى ، شارك العمال فى شراء القليل من شركات النسيج . وكما سجل كارلوس ساليناس فى تقريره السنوى الأول:

«ما نحتاجه، فى عالم اليوم المتنافس، هو اتحادات مالية كبرى تستطيع مواجهة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات» (٣٨).

خلاصة القول ، نجحت عملية الخصخصة فى تخفيف عبء المالية عن الحكومة وفى تطمين القطاع الخاص بالتزام الحكومة الأيديولوچى الجديد. وفى ذات الوقت ، أدت هذه العملية إلى زيادة تركز الثروة الموجودة اصلاً فى البلاد . علاوة على ذلك، كان الانتقال الى الخصخصة أبعد ما يكون عن الشفافية فى نظر الكثير من المكسيكيين كما أدت فى نظرهم إلى انتقال واسع للأصول العامة إلى أيدى المقاولين القريبين من الرئيس مقابل دعمهم السياسى له. والمثال الذى يتردد كثيراً شركة الهاتف المكسيكية (TELMEX) التى فشلت فى تحسين نوعية خدماتها والتى تستفيد من معدلات الاحتكار المتزايدة .

١-٣ -٣ الإصلاح الضريبى:

شرعت الحكومة المكسيكية فى ١٩٨٧ فى إصلاح ضريبى رئيسى «وسع»، حسب البنك الدولى، « من القاعدة الضريبية، وبسط نظام الضرائب، وقلل معدلاتها، وحدّث الادارة الضريبية» (٣٩). وأحد أهداف الإصلاح الضريبى كان هو انسجام النظام المكسيكى مع النظم الدولية بهدف تحسين تنافسيتها دولياً . وقد طبق الإصلاح الضريبى تحديداً ضريبياً بحد أدنى يبلغ ٢٪ على أصول الشركات

وألغى الإعفاءات الضريبية لبعض القطاعات وقلص الضريبة الموحدة من ٤٠٪ إلى ٣٦٪ وخفض ضريبة الدخل الشخصى على أغنى المكسيكيين إلى ٣٥٪[٤٠].
مع ذلك، وبالرغم من أن إصلاحات ضريبية هامة قد أحدثت، إلا أن عائدات الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى لم تتغير كثيراً كما لم تستخدم كوسائل لإعادة توزيع الثروة وما تزال ضريبة رأس المال غير معروفة عملياً فى المكسيك، مما يساهم فى المضاربة المالية.

١- ٣ - ٤ النتائج :

نجح إصلاح القطاع العام عموماً فى توازن الميزانية وفى ترشيد مشروعات القطاع العام، وهو إصلاح كان ضرورياً لبلوغ استقرار اقتصادى كلى. لكن هذا تم إنجازه بتكاليف اجتماعية كبيرة . إذ قلصت الخدمات الاجتماعية الأساسية التى يستخدمها الفقراء عموماً، بينما أفاد تراكم رأس المال السريع الاغنياء. كان يجب أن تكون عملية الخصخصة أكثر انفتاحاً وأن تعلن العروض وأن تكفل مشاركة واسعة فيها بهدف توزيع واسع للملكية وعلاوة على ذلك، فقد ارتفعت الأسعار فجأة فى بعض الحالات (مثل شركة الهاتف) - حيث بقيت الاحتكارات- بعد الخصخصة، مما يناقض هدف الوصول إلى تشغيل أكثر كفاءة وتنافسية.

إضافة إلى ذلك ، أسعفت الموازنة المالية بحوالى ٢٠ بليون دولار جاءت من عملية الخصخصة وهو مصدر للريع سيتوقف بحلول نهاية ١٩٩٣ .

١- ٤ إصلاح التجارة والميزان الخارجى:

يسعى إصلاح التجارة إلى إزالة تشوهات السوق فى البضائع التجارية وغير

التجارية ، بينما يفتح الاقتصاد المحلى ويدمجه كلية فى السوق العالمى. وتشمل السياسات التى ينصح بها لبلوغ إصلاح كهذا: إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، وإلغاء الدعم لاستجلاب صناعات منافسة، وتخفيض العملة .

١-٤ - ١ إلغاء حواجز التجارة :

إن تحرير التجارة هو واسطة العقد فى برنامج التكيف حسبما يرى البنك الدولى. وقد قدم البنك الدولى للمكسيك قرضين قيمة كل منهما ٥٠٠ بليون دولار فى ١٩٨٥ و ١٩٨٧ هدفا معاً إلى دعم تقليص الحواجز التعريفية وغير التعريفية ولتبسيط هيكل التعريفة. وقد ذهبت الحكومة فى كثير من الحالات أبعد من مشروطية القرضين . وفى منتصف برنامج تحرير التجارة انضمت المكسيك إلى الجات فى صيف ١٩٨٦.

تسبب تحرير التجارة المفاجئ فى عجز تجارى هائل (٢٢ بليون فى ١٩٩٢) وتجادل الحكومة بأن هذه هى النتيجة المتوقعة من تحرير التجارة وستصحح نفسها آخر الأمر. لكن الاتجاهات الراهنة لم تستمر طويلاً . إذ ارتفع عجز الحساب الجارى ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٢ (يتكون من تجارة السلع والخدمات وتدفقات رأس المال) بنسبة ٩٣٪ بينما انخفض فائض حساب رأس المال (تدفقات رأس المال فقط) ١٩,٨٪ [٤١]. وهكذا، فلو استمر هذا الاتجاه قد يرتفع عجز الحساب الجارى إلى ما يقرب من الـ ٣٠ بليون دولار، حيث سيعجز فائض حساب رأس المال عن تغطيته، أعلنت الحكومة فى اعتراف ضمنى بانزعاجها، عن إجراءات إدارية لتقليل زيادة الواردات تشمل تقليصاً فى حد الإعفاءات الشخصية من الضرائب على الحدود (وهذا عقاب للفقراء أساساً) مع حملة جديدة من حملات «اشترى سلعة مكسيكية»

ومع ذلك، لن تعالج هذه الإصلاحات العجز الهائل على الأرجح .

يقال أن صندوق النقد الدولى مهتم بالعجز التجارى المتزايد ويلح على الحكومة للتقليل من وارداتها [٤٢]. لكنه كف ظاهرياً عن التوصية بتخفيض قيمة العملة، الأداة الأكثر وضوحاً لتصحيح خلل الميزان التجارى.

نجحت المكسيك فى تنويع وزيادة صادراتها غير النفطية مما قلل اعتمادها على صادرات النفط بشكل ملحوظ . إذ تقلصت صادرات النفط من ٨٠٪ من القيمة الإجمالية للصادرات فى ١٩٨٢ إلى ٣٠٪ فقط منها فى ١٩٩١ وترجع نسبة كبيرة من هذا التخفيض إلى حقيقة أن اسعار النفط قد هبطت إلى النصف خلال هذه الفترة . وتم الوصول إلى تنويع الصادرات عبر زيادة الصادرات المصنعة والتى تشكل ٥٤٪ من إجمالى الصادر وتأتى معظم هذه الصادرات من الماكويلادورا التى تسيطر عليها الولايات المتحدة وصناعة السيارات .

كانت ٤٥٪ من واردات الولايات المتحدة من المكسيك من الماكويلادورا، بينما ذهب نحو ثلث صادراتها إلى المكسيك إلى هذه الماكويلادورا [٤٣]. وقد نما عدد الماكويلادور العاملة فى المكسيك من ٥٨٥ فى عام ١٩٨٢ إلى ٢٠٤٨ ١ فى يوليو ١٩٩١، ارتفع عدد المستخدمين فى هذا القطاع من ١٢٧٠٤٨ إلى ٤٩٦١٨٥ خلال ذات الفترة. وبينما تحقق ٥٠٪ من دخل الماكويلادورا فى عام ١٩٨٢ فى المكسيك ، كان ٢٪ فقط من هذا الدخل فى عام ١٩٩٢ [٤٤].

تؤكد الحكومة المكسيكية أن التحكم فى العجز التجارى أمر ممكن لأن تدفق الاستثمارات الأجنبية وعودة الرساميل الوطنية من الخارج كافيان لتمويل هذا العجز ولأن الحجم الاساسى من الواردات يمثل رأس مال وسلع وسيطة تساعد على توسيع القدرة الانتاجية أو زيادة الإنتاج بالطاقة الموجودة حالياً. ومن ناحية أخرى تكشف دراسة حديثة أن الطريقة التى يصنف بها بنك المكسيك الواردات يجعل من الصعب

تحديد ما اذا كانت سلعاً استهلاكية أو رأس مالية أو وسيطة [٤٥]. وتؤثر الأزمة الاقتصادية المتنامية فى المكسيك على طاقة الصناعة على الاستيراد. وقد يؤثر هذا بالإيجاب على الميزان التجارى ، لكنه يعوق امكانية النمو مستقبلاً.

نجح تحرير التجارة فى زيادة وتنويع الصادرات وبالتالى زيادة عائدات الصادر. ومع ذلك لم تعد الصناعات المحلية والمنتجون (بما فى ذلك المنتجين الزراعيين) للانفتاح فقد كانوا غير قادرين على منافسة الواردات الرخيصة. وقد خرج الكثيرون منهم من ساحة الأعمال، بينما تزايدت الواردات. وحسب الحكومة، فهذه الأعمال يجب أن تتعلم المنافسة وهذا هو السبيل للقضاء على المنتجين غير الأكفاء لكن، وبدون خطة لرفع كفاءة الإنتاج المحلى، ستجد المكسيك نفسها تعتمد على الواردات من كل نوع مما يسبب مشكلات خطيرة فى ميزان المدفوعات مستقبلاً.

١- ٤ - ٢ تخفيض العملة :

كان هنالك استقرار نسبى فى سعر العملة منذ توقيع ميثاق التثبيت الأول فى ١٩٨٧ عقب تخفيضات كبيرة وتقلبات عديدة فى أوائل الثمانينيات. ومع ذلك، استمرت الحكومة، حتى بعد ست سنوات من استقرار سعر العملة، تستخدم سعر العملة كهدف، لا أداة، للسياسة الاقتصادية.

تضاعف معظم مواثيق التثبيت الأخيرة التى وقعت فى ١٩٩٢ معدل التخفيض من ٢٠ إلى ٤٠ سنتافو يومياً وهذا يمثل تخفيضاً سنوياً قدره ٤,٦٪. وبعد أشهر من المضاربة على الحد الأقصى للتخفيف وفر هذا شعوراً بالأمان والثقة لدى المستثمرين وأصحاب المدخرات. ومع ذلك، يؤكد الاقتصاديون أن البيزو ما يزال أعلى من قيمته بشكل كبير (تتراوح التقديرات من ٨٪ إلى ٣٠٪ حسب طريقة

حسابه). وقد ظل سعره باقياً حتى الآن بسبب مستوى الاحتياطيات العالى لدى بنك المكسيك (١٢ بليون دولار فى منتصف ١٩٩٣) وبسبب أسعار الفائدة العالية (تقدر برقم يدور حول ال ٦٪ فى ١٩٩٣).

إن قيمة البيزو المغالى فيها هذه Overvaluation لا تتماشى وتوصيات صندوق النقد، كما أنها تسير عكس استراتيجية النمو التصديرية. وبالفعل فتدفقات رأس المال متقلبة، وليست كافية، من ناحية ما، لتمويل عجز الحساب الجارى المتزايد ويشكل هذا ضغطاً قوياً على البيزو. ويشكل تخفيض قيمة العملة ضغطاً تضخمياً ويسبب سخطاً سياسياً. لذا تريد الحكومة المكسيكية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية تجنب أى تخفيض قبل منتصف ١٩٩٤ بأى ثمن. وعوضاً عن ذلك فهى تطبق إجراءات إدارية فى محاولة لتقليل العجز التجارى (مثل تقليص حد الإعفاء فى التجارة الحدودية الحرة من ٣٠٠ دولار إلى ٥٠ دولار للفرد).

وفى النهاية سيعتمد التخفيض أو عدمه على توقعات المستثمرين الأجانب وقد تهبط هذه التوقعات ببساطة إذا كان هنالك أى تأخير فى التصديق على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أو إذا كانت هنالك اضطرابات سياسية ذات صلة بخلافة الرئيس. وقد يسبب هذا تدفقاً كبيراً لصافى رأس المال للخارج، مما يفرض ضغطاً شديداً على البيزو.

١ - ٥ إصلاح القطاع المالى :

« يهدف إصلاح القطاع المالى إلى تحسين كفاءة الوساطة المالية واستخدام الموارد، بما فى ذلك تخصيصها للاستثمار. وتحاول الإصلاحات تقليل التشوهات فى تخصيص الائتمان، جزئياً من خلال إلغاء الرقابة على أسعار الفائدة بهدف تركها ليحددها السوق» [٤٦].

بالإضافة إلى ذلك سعى إصلاح القطاع المالى المكسيكى إلى جذب الاستثمار الأجنبى واستعادة رأس المال الوطنى من الخارج وزيادة المدخرات المحلية .

١- ٥- ١ تخصيص الائتمان :

تم تقييد الائتمان الكلى وضخ ما تبقى أولاً إلى المنتجين الذين يملكون الإمكانية للتصدير بمعدلات فائدة شديدة الارتفاع بالنسبة لمنتجين صغار فى أسواق محلية. ضم النظام المالى المكسيكى لعدة عقود بنوك للتنمية لتمويل المشروعات القطاعية التى تضطلع بها القطاعات الأقل دخلاً من السكان: البانرورال للفلاحين والبانوبراس للأشغال العامة والناسونال فايستانسيرا للصناعة الصغيرة والمتوسطة والبانكو ديل بكوينو كومرسيو لتجارة التجزئة الصغيرة والبانبسكا لمصايد الاسماك .. الخ. نظمت كل عمليات الائتمان فى ظل إصلاحات القطاع المالى عبر البنوك التجارية وبأسعار فائدة تجارية لتلغى معظم دعومات القروض . وأصبح يصعب على القطاعات الأقل دخلاً وعلى نحو متزايد الحصول على إئتمان . وبعض هؤلاء يحق له الحصول على قروض بدون فائدة من برنامج التكافل الاجتماعى(بروناسول) لكن مقدار هذا القرض للمنتج الواحد شديد الانخفاض بحيث يترك المنتجين منخفضى الدخل دون مستوى الكفاف. (انظر دراستنا لشيهواهوا) . وقد أضر هيكل الائتمان هذا بالأعمال المايكرو والصغيرة والمتوسطة والتى توفر ٨٠٪ من الاستخدام فى البلاد كما عزز فى ذات الوقت من الاحتكارات فى الاقتصاد المكسيكى.

١- ٥ - ٢ أسعار الفائدة :

خلقت أسعار الفائدة شديدة الارتفاع والتى ظلت تجذب الاستثمار الأجنبى وتمنع هروب رأس المال مشكلة ائتمان حقيقية للصناعات المحلية التى كان عليها أن تنافس صناعات الولايات المتحدة. تتلقى صناعات الولايات المتحدة قروضاً بأسعار أقل من ٥٪ فى وطنها، بينما تدفع الصناعات المكسيكية أسعار فائدة تبلغ ٣٦-٣٧٪[٤٧]. وبالإضافة إلى ذلك يتلقى المستثمرون من الولايات المتحدة فى المكسيك عائدات أعلى بنسبة ٢٧٢٪ مما يتلقونه فى الولايات المتحدة [٤٨]. وتقدر تكلفة هذا الفرق الإضافى بحوالى ٧٦٢ مليون دولار، وهذا رقم يساوى ثلث ميزانية برنامج التكافل لعام ١٩٩٣ [٤٩]. والمستفيدون من هذه السياسة هم «التكتلات الصناعية والخدمية والتجارية الكبيرة» [٥٠]. فظهرت دورة شريرة. إذ لا يمكن تقليص أسعار الفائدة لأنها ستشجع هروب الرأسماليين، لكن أسعار الفائدة العالية تقود إلى الركود الاقتصادى والركود يعنى تقليص الاستثمار.

يتراوح الفرق بين سعر الإقراض والاقتراض حوالى ٢٥٪ إذ كان يدفع فى ١٩٩٣ للمدخر العادى حوالى ١٢-١٣٪ سنوياً، بينما يدفع المستلف العادى ٣٦-٣٨٪. وهذا علامة على عدم الكفاءة، لأن الجمهور يقدم العون المالى لهوامش أرباح البنوك المرتفعة .

١ - ٥ - ٣ إصلاحات القطاع المصرفى:

هنالك تركز عالى للأصول المالية فى المكسيك. فقد اندمجت البنوك التجارية وبيوتات السمسرة والبنوك الاستثمارية وصرافات تغيير العملة والمؤسسات المالية الأخرى فى «مجموعات مالية» تشكلت حديثاً. وتحوز إثنتان من هذه

المجموعة (Accival Banamax Vamsa - Bancomer) نصف الموجودات المالية.

ويسيطر ١٨٠ ألف من الحسابات الفردية (من جملة ٢٥ مليون حساب فردى) على ٨٠٪ من إجمالى الموجودات فى النظام المالى. وفى غضون هذا قلصت الحكومة من دور بنوك التنمية مثل البانورال Banrural والبانبيسكا لتجبر المنتجين ذوى الدخل المنخفض، والذين منحوا فى السابق قروضاً ذات فوائد منخفضة، إلى التعامل مع البنوك التجارية بأسعار الفائدة الراهنة المرتفعة.

اشترى المستثمرون، أثناء خصخصة النظام المصرفى الوطنى المصارف المكسيكية بأسعار تساوى ضعفى أو ثلاثة أضعاف قيمتها الدفترية لأنهم توقعوا أن يحصلوا على عائدات تساوى أضعاف قيمتها الدفترية خلال سنوات التشغيل الأولى القليلة، وتركز المصارف والمجموعات المالية عموماً على العمل بنظام المحافظ المصرفية لأن الأرباح تكمن هنا لتترك للمستهلك العادى خيارات قليلة. وقد قاد هذا إلى مخاوف تذهب أنه «قد يكون أحد أوجه فشل إعادة هيكلة القطاع المصرفى هى عدم قدرته على الارتباط بالإنتاج الذى يتوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان»[٥١].

١ - ٥ - ٤ الاستثمار والادخار :

كانت الحوافز التى تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبى إحدى العناصر الأساسية فى برنامج التكيف بسبب تدنى مستويات الاستثمار والادخارات المحلية نسبياً. وتعكف الحكومة الآن على تعديل قانون الاستثمار الأجنبى لتسمح بالملكية الأجنبية الكاملة (١٠٠٪) للقطاعات التى كانت تتطلب ملكية مكسيكية بنسبة ٥١٪.

ارتفع تراكم الاستثمار الأجنبى المباشر من ١٠,١٦ بليون دولار فى ١٩٨١ إلى

٣٣.٨٨ بليون فى ١٩٩١ [٥٢]. وبما أن تركز الاستثمار الأجنبى المباشر كان تاريخياً فى الأنشطة التعدينية والاستخراجية، بدأت الدولة تسيطر تدريجياً على هذا القطاع وتوجه الاستثمار الأجنبى نحو التصنيع. ومن ناحية أخرى، فقد حدثت نقلة أخرى فى الاستثمار الأجنبى خلال السنوات الأربع الماضية. فقد وجهت أكثرية تدفقات رأس المال فى السنوات الأخيرة إلى الاستثمار فى الأوراق والسندات حيث اشترت الأصول الموجودة بدلاً من خلق ثروة ووظائف جديدتين.

نجحت الحكومة فى تشجيع عودة رأس المال من خلال العائدات العالية، لكن ظلت بلايين الدولارات التى ما يزال يمتلكها مكسيكيون وراء البحار تمثل مشكلة رئيسية للمكسيك. إذ تتراوح تقديرات رأس المال الهارب فى الفترة ما بين ١٩٧٩- ١٩٩٠ من ٢٥ بليون دولار إلى ٦٦ بليون دولار. ويقدر المعهد المكسيكى للمديرين الماليين أن حوالى ٥ بلايين دولار قد استعيدت فى الفترة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٢، وأن ٣٠ بليون دولار من رأس المال المكسيكى ما تزال فى الخارج. لذا فمعظم الاستثمار الأجنبى هو ببساطة تعويض عن رأس المال وغياب المدخرات المحلية.

١ - ٥٠ - ٥ النتائج :

بينما تؤدى الإصلاحات المالية عملياً إلى جعل القطاع المالى أكثر توجهاً نحو السوق، فهى قد عوقت الاستثمار المنتج، خاصة وسط المنتجين محدودى الدخل. وقد تمخضت محاولات الحكومة لتحرير أسعار الفائدة عن سعر شديد الارتفاع. فلم يعد منخفضوا الدخل والمنتجون الصغار والمستخدمون يتحملون القروض التجارية، مما

جعل من الصعب عليهم أن ينافسوا. وبالرغم من محاولات الحكومة لتحديث القطاع المالى وجعله أكثر قدرة على المنافسة، ما يزال هذا القطاع يتمتع بمزايا خاصة ويخدم مصالح النخب الاقتصادية والسياسية على نحو متزايد. وتكاليف سمسرة البنوك الهائلة هى مثال على عدم كفاءة النظام المالى.

١ - ٦ إصلاحات سوق العمل :

يسعى التكيف إلى الوصول إلى استقرار اقتصادى كلى وإصلاحات هيكلية بدون بطالة عالية. ولكى يصل إلى هدفه هذا فإن التوصية المعتادة هى تخفيض الأجور الحقيقية بجانب إلغاء مؤسسات ولوائح سوق العمل التى تقيد حركة العمل. وتتضمن هذه «المعوقات» المؤسسية المدفوعات المنفصلة والأجور والمكاسب غير الأجرية.

١ - ٦ - ١ سوق العمل المكسيكى :

ثمة نقاش يجرى الآن فى المكسيك فيما يتعلق بقانون العمل الفيدرالى. إذ يريد موظفى الحكومة، من ناحية، تغييره لمواءمة قانون العمل مع وضع اقتصاد السوق الجديد. ويعارضهم معظم العاملين المنظمين لأنهم يتخوفون أن يكون أى تغيير هو تغيير نحو الأسوأ. ومن المرجح جداً أن يغير القانون بعد انتخابات ١٩٩٤. ومع ذلك، فقد أجريت العديد من التعديلات عملياً منذ عدة سنوات مضت.

لسوق العمل المكسيكى بعض الخصوصيات التى يجدر أن تؤخذ بالاعتبار عند تحديد سياسات سوق العمل :

- ليس ثمة تأمين للبطالة .

- جزء كبير من علاقات العمل - الإدارة هى علاقات احتوائية .
- الانتماء للاتحادات الرسمية إجبارى فى معظم الكيانات الاقتصادية .
- استمر الحد الأدنى للأجور يلعب دوراً فى توجيه مراجعات المرتبات، بالرغم من أنه قد فقد أهميته بهذا المعنى .

توفر قوانين العمل المكسيكية مستوى عال من الحماية العمالية . ويرى كبار رجال الأعمال فى هذه الحماية معوقاً للكفاءة. فهم يسعون إلى جعل قوة العمل أكثر «مرونة» - بما فى ذلك التعاقد على الأجر بالساعة وتقليص المكاسب غير الأجرية . وهذا المسعى مكون هام فى استراتيجيتهم لجذب الاستثمار الأجنبى.

كانت الطبيعة الاحتوائية لسوق العمل ملمحاً مهماً لتعزيز برامج التثبيت. "فكسبت" الحكومة دعم قادة العمل الرسميين للاستمرار فى تخفيضات الأجور. وثمة محاولات جد محدودة من جانب هؤلاء القادة لتمثيل مصالح قواعدهم.

«ستستمر سياسة العمل فى استخدام التنظيم الاحتوائى للعمل كأداة للسيطرة على المطالب، بمدى ما يتطلب التكيف الاقتصادى الكلى والتغيرات الهيكلية»[٥٤].

١ - ٦ - ٢ الاستخدام :

لقد نظر للمكسيك كمثال ناجح لبلد شمل التكيف فيه تخفيضاً للأجور الحقيقية بهدف تجنب البطالة الواسعة [٥٥]. وحسب الحكومة، كانت البطالة فقط ٢,٧٪ فى ١٩٩٢، ولو كان هذا دقيقاً، فهو إنجاز هائل. لكن باحثون مستقلون يقدرون البطالة ما بين ٩٪ إلى ١٨٪ [٥٦]. وثمة العديد من الأسباب لإنخفاض أرقام الحكومة. أولاً، تعتبر هذه الأرقام من يعمل ساعة فى

الأسبوع مستخدماً. أو تعتبره كذلك أيضاً إذا قال أنه «سيبدأ بالتأكيد العمل خلال الأسابيع الأربعة القادمة» [٥٧]. إضافة إلى ذلك، تقيس الحكومة البطالة الحضرية فقط بينما المشكلة هي أكبر في المناطق الريفية .

ومن الناحية الأخرى، يستطيع القليلون فقط أن يظلوا متبطلين إلى فترة طويلة الزمن بسبب افتقار المكسيك لنظام أمن اجتماعي فعال. وهم يستطيعون أن يحصلوا بطريقة ما على دخل يكون عادة من الاقتصاد غير الرسمي. وبسبب هذا يقع الموسرون نسبياً فقط في فئة «عاطل» الحكومية، لأنهم يستطيعون تحمل الزمن الضروري للحصول على وظيفة. لذا فإن هذه البطالة المقنعة Underemployment هامة مثلها مثل البطالة لدراسة توزيع العمل والدخل في المكسيك. وللأسف لا توفر الحكومة أي إحصاءات عن البطالة المقنعة، إلا أنها تطال، حسب التقديرات، ما بين ٢٥٪ إلى ٤٠٪ من السكان [٥٨].

خلقت وظائف في بعض الصناعات (خاصة في صناعة الماكويلادورا وقطاع الخدمات)، لكن التسريح الواسع وتراجع الاستثمار عموماً يعني تراجع فرص الاستخدام . ويتوقع أن تؤدي معدلات النمو المنخفضة والمتواصلة في ١٩٩٣ إلى بطالة متزايدة على الأرجح . إذ سيسرح ما يربو على ثلث عمال الدولة أو يتقاعدون خلال عام ١٩٩٣، حيث ستقتطع الحكومة الفيدرالية ما جملته ٤٦٢,٩١٦ وظيفة كجزء من إعادة الهيكلة [٥٩]. وتسرح ٩٠٪ من الأعمال التي تشكل البورصة المكسيكية، العمال نتيجة للركود الاقتصادي وتراجع الأرباح وعدم القدرة على المنافسة في السوق الدولي وفي العولمة [٦٠].

وبالرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي ظلت أعلى من معدلات النمو السكاني منذ وصول ساليناس السلطة، إلا أنها لم تكن كافية لخلق الوظائف لكل الداخلين

لسوق العمل (حيث أن معدل نمو قوة العمل أعلى حالياً من معدل النمو السكانى). إذ يدخل ما يربو على المليون عامل فى قوة العمل سنوياً. ومع ذلك، فقد خلقت ٢٠٨،٥٨٣ وظيفة فقط ما بين ١٩٨٨-١٩٩٢. وهذا يجعل المكسيك تعانى من عجز فـــــى الوظائف يبلغ ٢،٦ مليون وظيفة [٦١]. وقد دخل الكثير من هؤلاء الناس إلى الاقتصاد غير الرسمى.

١ - ٦ - ٣ الاقتصاد غير الرسمى :

للمكسيك تاريخياً اقتصاد غير رسمى واسع، فقد توسع هذا القطاع بسرعة خلال الثمانينيات بسبب الأزمة الاقتصادية والتكيف. لقد نمت النسبة المئوية للاقتصاد غير الرسمى من الناتج المحلى الإجمالى حسب معهد الإحصاء والجغرافيا والإعلام (INEGI) من ١٢،٩٪ فى ١٩٨٦ إلى ٢٢،٥٪ فى ١٩٩١، ويستخدم حالياً ثلث قوة العمل النشطة. ويقدره آخرون برقم أعلى (٣٢٪ من الناتج المحلى و ٥٠٪ من السكان النشطين اقتصادياً) [٦٢].

إن الاقتصاد غير الرسمى شديد الاتساع والتنوع بحيث يستحيل التعميم حول طبيعة هذا القطاع . ويتراوح المشاركون فيها من باعة الشارع إلى مستخدمى الماكويلادورا الذين يعملون خارج مواطنهم لصالح الأعمال الصغيرة. وتقدر متوسط المكاسب الشهرية فى القطاع غير الرسمى بضعف الحد الأدنى للأجور (أو ٢٧٥دولار تقريباً). وقد وفر هذا القطاع مصدراً للدخل لملايين الناس إبان الأزمة الاقتصادية ليقلل من احتمالات التوترات الاجتماعية . ويلح بعض الموظفين الحكوميين فى مكسكو سيتى على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمى بسبب التكاليف العالية على الحكومة من بلايين البيزوات التى تفقدها كعائدات سنوياً. لكن الحكومة

الفيدرالية لا تضع استراتيچية كهذه فى أسبقياتها.

١ - ٦ - ٤ المرتبات :

يؤكد البنك الدولى وصندوق النقد أن تخفيض الأجور الحقيقية من حين لآخر يمكن أن يساعد فى التعويض عن النتائج السلبية لبرامج التكيف على زيادة الاستخدام. ومع ذلك فقد شهدت المكسيك تراجعاً واسعاً ومستمراً فى الأجور الحقيقية خلال الثمانينيات، بجانب التسريحات الواسعة ومستويات البطالة المقنعة (غير الرسمية) العالية. وقد دفع العمال الذين احتفظوا بوظائفهم تكاليف التكيف عبر تراجع قدرتهم الشرائية وتراجع مكاسبهم.

انحدرت مشاركة العمل المأجور فى الناتج المحلى الإجمالى من ٣٦٪ إلى ٢٢٪ خلال الثمانينيات، بينما ارتفعت مساهمة رأس المال من ٥٤٪ إلى ٦٢٪ [٦٣]. إن الحد الأدنى للأجور فى المكسيك هو أحد أقل الأجور فى العالم [٦٤]. إذ كان الحد الأدنى فى نوفمبر ١٩٩٢ حوالى ١٣,٣٠٠ بيزو فى اليوم (٤,٤٢ دولار أمريكى). وانخفض الحد الأدنى الحقيقى ٦٠٪ تقريباً خلال الثمانينيات. وتقدر دراسة قام بها باحثون من جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، الحد الأدنى للأجر الذى يكفى لتلبية الحاجات الرئيسية لأسرة مكونة من خمس أفراد بـ٤٥,٣٢٢ بيزو فى اليوم - أى أكثر من ثلاثة أضعاف الحد الأدنى الراهن [٦٥]. وتكشف أرقام الحكومة أن ٤١,٤٪ من السكان النشطين اقتصادياً يتلقون ما بين الحد الأدنى للأجور إلى ضعفه. ويتلقى ٤٦,٨٪ أكثر من ضعف الحد الأدنى ولا يتلقى ٤,٥٪ منهم أى اجر.

تصاعدت المرتبات التعاقدية إلى أكثر من الحد الأدنى فى السنوات الأخيرة ، لكنها ما تزال غير كافية لاستعادة القدرة الشرائية التى فقدت فى الثمانينيات .

ستستمر المكسيك فى ظل النافتا تستورد رأس المال والتكنولوچيا من الشمال لتستكمل ذخيرتها الوفيرة من العمل الرخيص والموارد الطبيعية . ويجادل معارضو هذه الاستراتيچية أن التكنولوچيا ورأس المال القادم من كندا والولايات المتحدة سيزيدان من الإنتاجية المكسيكية، ويزيدان بالتالى من الأجور . لكن التاريخ القريب فى المكسيك يكشفت أن زيادة الإنتاجية لا تقود دائماً إلى زيادة الأجور. وفى الواقع، فإن النافتا المقترحة ستجمع مع الأجر المنخفض نموذجاً عالى الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك لو تم توجيه التكنولوچيا ورأس المال نحو الإنتاج الرأسمالى الكثيف، ستزيد البطالة، مما يبقى على الأجور منخفضة. ومن الناحية الأخرى، يؤمن معارضو النافتا أنه إذا ما كانت الأجور سترتفع كما يتوقعون، ستفقد المكسيك «ميزتها التنافسية» آخر الأمر- أى العمل الرخيص- لتجعل المستثمرين الأجانب يتحولون إلى بلدان أرخص بحثاً عن أجور أقل.

٢ - تأثير التكيف على الفقراء وتوزيع الدخل :

يشهد معظم المكسيكيون انحدار مستوى معيشتهم منذ ١٩٨٢. ويعيش معظم المكسيكيين تقريباً، حسب الأرقام الرسمية، فى فقر، ويعيش خمس المكسيكيين فى فقر شديد . وفى ذات الوقت يزداد تركز الثروة.

٢-١ الفقر:

٢ - ١ - ١ مستويات الفقر :

يتباين السكان الذين يعيشون فى الفقر لحد كبير: ريفيون وحضريون، أسر كبيرة وأفراد، عاملون ومتعطلون. لذا يصعب التعميم حول شروط الفقر والسياسات التى قد تضر أو تعالج الوضع. فى ذات الوقت وبالرغم من اتساع وانتشار الفقر فى المكسيك، فهو أكثر حدة فى المناطق الريفية ، من ناحية عدد الفقراء ومن ناحية حدة الفقر معاً.

ويصعب قياس أرقام الفقر فى المكسيك ومقارنتها فى فتراتها الزمنية المختلفة بسبب اختلاف مناهج حساب الأرقام واختلاف تعريفات الفقر. وتشير دراسات مختلفة إلى أن النسبة المئوية للفقراء قد تصاعدت منذ ١٩٨٢، حيث أصبح توزيع الثروة يتفاوت باضطراد.

أجريت إحدى الدراسات التى تقارن معدلات الفقر خلال العقود الماضية بواسطة برنامج التكافل (بروناسول) فى ١٩٩١ (٦٧). يعيش نصف المكسيكيين (٤٢ مليون)، حسب هذه الدراسة، فى ١٩٩٠ فى حاله من الفقر، ويعيش ١٨ مليون آخرين فى حالة من الفقر الشديد . وقد لاحظت الدراسة أن عدد الفقراء قد ارتفع فى الفترة، ما بين ١٩٨١- ١٩٨٧ بـ ٩,٢ مليون. كان معدل النمو السكانى الإجمالى يبلغ ٢,١٤ ٪ خلال الثمانينات، وكان نمو الفقر الشديد بنسبة ٤,٤ ٪ ونمو الفقر العام ٥,١ ٪ (٦٨).

يبلغ معدل الفقر وسط العائلات الريفية ٨٠٪ ومعظمهم يرزحون تحت الفقر الشديد. ويقدر أن ٦٠٪ من المكسيكيين يعانون سوء التغذية، ونجد أعلى

تركزات سوء التغذية فى المناطق الريفية ووسط والسكان المحليين(٦٩).

«تلاحظ الدراسة أن النمو الاقتصادى ليس كافياً لاستئصال الفقر والفقر الشديد.. وعندما تتسارع وتيرته فهو يفشل فى امتصاص كل قوة العمل ، فتظل قطاعات السكان مهمشة عن الإنتاج التجارى وتعجز بالتالى عن الوصول للسوق»

«وإذا كانت أرقام الفقر مخيفة، فنتائجه تثير الخوف أكثر .. إذ أصبحت سوء التغذية هى حالة المجتمع العادية» (٧٠).

تقدم دراسة البنك الدولى التى أعدها سانتاجو ليفى تحليلاً مفصلاً للفقر المكسيكى. لكن هذه الدراسة كتبت فى ١٩٨٩ باستخدام إحصاءات تعود إلى العام ١٩٨٤، لذا فأرقامها قديمة نسبياً ولا توفر مقارنة عبر فترات مختلفة وحسب ليفى الذى يستخدم مسح الدخل/ النفقات لعام ١٩٨٤، يبلغ مستوى الفقر الشديد فى ١٩٨٤ حوالى ١٩ مليون فرد و٨١٪ من السكان فقراء باعتدال . وهو يميل إلى عدم الاكتراث بهذين الرقمين باعتبارهما تقديرات مبالغ فيهما بسبب طريقة حسابها.

وتطرح دراسة ليفى، رغم أنها ليست مفيدة كثيراً من زاوية حساب عدد الفقراء، بعض النقاط الهامة حول قياس الفقر وخصائصه فى المكسيك . وتشير إلى ضرورة التمييز بشكل أساسى بين مستويات الفقر الشديدة والمعتدلة وضرورة دراسة خصائص العائلات الفقيرة بهدف تطوير السياسات الملائمة لعلاج الفقر. ويشير أيضا إلى أنه ليس ضرورياً .. أن تؤخذ مؤشرات التغذية كمؤشر على الفقر، إذ قد يكون عدم التعليم هو الذى يجعل الناس يتناولون أطعمة غير مغذية .

إن مستوى الفقر شديد الارتفاع ومتنامى، حسبما تقول معظم الدراسات الحديثة. وهذا يضع «قصة النجاح المكسيكى» محل التساؤل.

٢ - ١ - ٢ برنامج التكافل :

أداة الحكومة الأساسية لتسكين الفقر هى برنامج التكافل الوطنى (بروتاسول)، الذى أطلقه الرئيس ساليناس فى ديسمبر ١٩٨٨. يسعى بروناسول إلى تخفيف الفقر، ويشجع مشاركة المجتمع فى التنمية فى ذات الوقت. وتطرح دفوع البرنامج أن بروناسول هو جزء هام من «الاشتراكية الليبرالية». يجمع الاصلاحات الإقتصادية مع الإصلاحات الاجتماعية مع المشاركة الشعبية. ومن الناحية الأخرى انتقدت المعارضة السياسية بقوة هذا البرنامج كما انتقدته المنظمات غير الحكومية باعتباره أداه حزبية واحتوائية فى يد الرئيس ساليناس يكسب بها التأييد لشخصه وللحزب الثورى ويحافظ بها فى ذات الوقت على الاستقرار الاجتماعى.

يقول دينيس درسر:

«... إنه يبنى ويعزز بعض التصدعات فى نظام البلاد السياسى . ويدار بروناسول باعتباره مال الرئيس الخاص إذ ينتقى المستفيدون منه على أسس شخصية وحزبية سياسية ، وهو مستثنى من وسائل الرقابة أو المحاسبة الديمقراطية ونتيجة لذلك يعزز بروناسول من المؤسسات والممارسات التى تشكل عقبة رئيسية أمام التغيير السياسى فى المكسيك، مثل الرئاسية والمنافسة غير النزيهة بين الأحزاب » (٧١).

وعموماً فمعظم الشكاوى من البرنامج هى سياسية .فذات الناس الذين يجادلون ضد البرنامج بسبب طبيعته السياسية، يجادلون بأن ثمة القليل جداً من الموارد تخصص للبرنامج إذا كان يريد حقاً أن يحقق تقليل الفقر. بالرغم من أن ميزانيته الإجمالية قد صعدت من ٦٨٠ مليون دولار فى ١٩٨٩ إلى ١,٧ بليون فى ١٩٩١، فهى ما تزال تمثل ٢,٢٪ من الإنفاق الكلى للميزانية الحكومية

الفيدرالية[72]. وتقدر سفارة الولايات المتحدة فى المكسيك أن أكثر من ٥٠٪ من مصروفات القطاع العام الرأسمالية قد نقلت عبر بروناسول بسبب طبيعة مسك الدفاتر[73].

وثمة نقد آخر يوجه لبرنامج التكافل ذلك أنه يقيد قدرة الولايات على تحديداحتياجاتها واستراتيجياتها التنموية. يتجاهل البرنامج حكومات الولايات (خاصة عندما تقودها المعارضة) فى تحديد المشروعات والميزانيات. وتقول بعض المصادر أن ممثلى البرنامج أصبحوا أكثر نفوذاً من حكام الولايات أنفسهم. وتجادل الحكومة الفيدرالية أن البرنامج يذهب مباشرة إلى الناس لتحديد احتياجاتهم. ومن ناحية أخرى يجب أن تكون هنالك قنوات فعالة للمشاركة على المستوى المحلى والإقليمى وليس فقط صلات وحيدة مباشرة بين «لجان التكافل» والحكومة الفيدرالية إذا كانت الحكومة تريد فعلاً أن تشجع اللامركزية.

لا يدخل فى مجال هذه الدراسة أن نجرى تقييماً شاملاً لبرنامج التكافل. وبالرغم من جملة المشكلات ذات الطبيعة السياسية للبرنامج فهو ينجز مشروعات تنمية مجتمعية لا تخفى الحاجة لها. لقد كانت هنالك تجارب سلبية وإيجابية من منظور الناس الذين شملتهم دراسات الحالة هنا من ناحية تطبيق البرنامج على الأرض (انظر دراسات شيهواهو وسان ميجيل تيوتنجو).

٢ - ٢ توزيع الدخل:

ساهمت الخصخصة وتفكيك تنظيمات القطاع العام فى تركز الثروة والدخل الواسعين منذ ١٩٨٢ إلى درجة أن بعض المحللين يتحدثون عن عملية «نزح» ونقل واسعة للموارد من أصحاب المرتبات إلى رأس المال ومن الرقابة الحكومية إلى أيدى

«خاصة قليلة» . تلقى الـ ٢٠٪ الأكثر ثراء فى المكسيك فى ١٩٨٣ حوالى ٦٣٪ من الثروة. وتلقوا فى ١٩٩٠ حوالى ٧٢٪ منها، بينما رأى الـ ٣٠٪ الأكثر فقراً نصيبهم ينحدر من ٨٪ إلى ٥٪ خلال هذه الفترة [(٧٤)].

استمر نصيب الرأسمال من الناتج المحلى فى النمو، بينما تقلص نصيب العمل. وهذا نتاج لتناقص الأجور الحقيقية. إذ تراجعت الأجور الحقيقية فى الثمانينيات ٥٠٪ على الأقل وتراجع نصيب الفرد من الدخل ١٢٪ وهذا يعنى أن مكتسبى الأجر قد شهدوا تراجعاً أسرع أربع مرات من معدل التدهور الاقتصادى العام[(٧٥)].

٣ - تقييم عريض لتأثير برنامج التكيف على البيئة

٣-١ نظرة عامة :

عانت المكسيك مشكلات بيئية حقيقية قبل أن يبدأ التكيف. فقد دفعت البيئة المكسيكية ضريبة عقود من التصنيع بدون حماية بيئية ملائمة وضريبة السياسات الزراعية التى شجعت التصدير الواسع للموارد الطبيعية إضافة لإزالة الغابات وتفكك التربة .

٣ - ١ - ١ ضياع التنوع البيولوجى :

المكسيك هى إحدى بلدان «التنوع البيولوجى الواسع» الثلاثة عشر والتى تحتوى مجتمعة على ٦٠٪ من الأنواع فى الكون وترتيبها فى المركز الرابع على مستوى العالم من ناحية العدد الكلى للأنواع. ومع ذلك فهذه االثروة من التنوع

البيولوجي تتآكل باضطراد سريع . وكانت ٦٠٪ من البلاد يوماً ما غابات بقيت منها الآن ٣٣٪ فقط. وتختفى ١٠٠,٠٠٠ هكتار من الغابات المدارية سنوياً. إن التهديد الأكبر للتنوع البيولوجي فى المكسيك هو تغيير الطرق الطبيعية للاستخدامات الزراعية وخاصةً فى تربية الماشية.

٣ - ١ - ٢ تلوث الهواء :

حازت مكسيكو سيتى سمعة سيئة فى السنوات الأخيرة كونها أكثر المدن تلوثاً فى العالم. وفى ١٩٩٢ كان التلوث بالأوزون يتجاوز المعدلات الدولية فى ٣٢٢ يوم من السنة فى المدينة، وقد استهدفت الإجراءات الرامية للحد من التلوث المركبات أساساً ، لكنها لم تعالج مشكلة وجود ٣٠,٠٠٠ صناعة فى وادى المكسيك تعد من الملوثات الرئيسية.

٣ - ١ - ٣ إزالة الغابات وتدهور التربة :

ترجع الأسباب الرئيسية لتراجع الغابات إلى تربية الماشية والاستثمار فى تربية الحملان والزراعة المعيشية. ويجد المنتجون الزراعيون صعوبة متزايدة ، كما سنرى فى دراسة حالة شيهواهوا ، فى العيش من زراعة المحاصيل الرئيسية، ويتحولون إلى تربية الماشية كبديل . وقد أزيلت الغابات بنسبة ١,٥ مليون أكر Akre فى السنة. فقدت شياباس وتاباسكو أكثر من نصف ما تبقى من غاباتها الاستوائية المطيرة التى بقيت من رعى الماشية وصناعة تربية الحملان منذ ١٩٨٠ [٧٦].

٣ - ١ - ٤ الفضلات السامة والصلبة في الماكويلادورات*:

لعل نتائج التحرير الاقتصادي لا تتضح في مكان أكثر مما يتضح في الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة حيث تزدهر صناعات الماكويلادوا وقد ظلت هذه الصناعات الهاربة من قوانين البيئة في الولايات المتحدة تطلق الفضلات السامة في الماء والأرض والهواء على مدى خمس وعشرين عام. وتظهر نتائج هذا التلوث في مستويات تشوه المواليد العالية على طول الحدود.

وقد تضاعف عدد الماكويلادورات على الحدود لأكثر من ثلاث مرات منذ ١٩٨٢ ويبلغ عددها الآن أكثر من ٢٠٠٠ وتنتج أكثر من ثلاث أطنان من المخلفات سنويا[(٧٧)]. وبالرغم من أن هنالك اتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك تلزمها بشحن الفضلات إلى بلد المنشأ ، إلا أن سجلات الحكومة الأمريكية تكشف أن ١٪ من الماكويلادوا في سونورا وباجا كاليفورنيا قد طلبت شحن وإعادة مخلفات خطرة إلى الولايات المتحدة [(٧٨)].

والماكويلادوا هي مؤشر على ما يمكن توقعة من تكامل اقتصادي أكثر مع الولايات المتحدة. وستواصل هذه الماكويلادورات بدون مراقبة بيئية قوية تلويث هواء وأرض ومياه المكسيك وعلى درجة أوسع.

---

* الماكويلادورات Maquiladoras

هي مراكز تجميع السيارات التي أنشأتها الشركات الأوروبية المتعددة الجنسية في المكسيك باستخدام عمال من أهالي البلاد للاستفادة من معدلات الأجور المنهارة فيها وهذه المراكز معزولة عن الاقتصاد الوطني وقد أصبحت هذه المراكز تمثل قطاعاً تابعاً ضخماً فقد زاد عددها من ٦٠٥ مركز سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٠٠ مركز سنة ١٩٩١ و زادت عمالتها من ١٢٠ ألف عامل إلى نصف مليون عامل خلال نفس الفترة.

٣ - ٢ الإصلاحات المؤسسية :

خُفضت ميزانية وكالة الحماية البيئية (SEDUE) بنسبة ٦٠٪ فعلياً فى الفترة ما بين ١٩٨٦-١٩٨٩ كجزء من التنظيم المالى الذى يتطلبه التكيف [(٧٩)]. وقد انخفضت مرتبات العاملين الثابتين ذوى المستويات العليا ٥٠٪ خلال هذه الفترة مما تسبب فى معدلات دورة رأس المال عالية ومستويات خبرة أقل داخل الوكالة. ارتفعت ميزانية عام ١٩٩٠ بنسبة ٣٠٪ فعلياً لكنها ما تزال أبعد من المطلوب لإدارة وكالة رقابة بيئية فعالة .

تحولت «وكالة حماية البيئة» فى ١٩٩٢ إلى Secretari de Deserrollo So- cial (SEDESOL) والتى لم يعد تفويضها يتركز على البيئة وإنما على كل أوجه التنمية الاجتماعية. قام بجانب إعادة تشكيل هذه الوكالة الحكومية، معهد الإيكولوچيا ومكتب محامى البيئة، لكنهما كانا ذوى سلطة محدودة.

تمتلك المكسيك تنظيمات بيئية جيدة نسبياً على الورق ، وتقوم بتحسينها منذ ١٩٨٢ . لكنها تمتلك سجلاً بائساً فى تنفيذ قوانين البيئة . بدأت الحكومة بمساعدة من البنك الدولى بعض الإجراءات لزيادة موارد الوكالة البيئية ولا مركزة عملها فأسندت مسئولية تقييم الآثار البيئية للأعمال الخاصة والولايات . ومن ناحية أخرى تحتاج الحكومات المحلية لكى تكون فعالة إلى تجهيزها بالمعدات لتقوم بتنفيذ اللوائح البيئية . وللأسف لم تعد الكثير من الولايات بشكل جيد للتنفيذ.

٣ - ٣ النافتا والديمقراطية والبيئة :

قادت مفاوضات النافتا حول الإتفاقية الجانبية عن العمل والبيئة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ إلى حملات دعائية واسعة قامت بها الحكومة المكسيكية -

بهدف التأثير على الكونجرس فى الولايات المتحدة أساساً - وهى حملات توضح مدى التقدم الذى حدث فى مجال حماية البيئة فى المكسيك .

تتعارض دعاية موظفى الحكومة المكسيكية مع الواقع: إذ لا يعلم أى شخص ما إذا كان الضرائب البيئية على الاستثمارات الجديدة تنفذ فعلاً، وإذا كان ذلك كذلك، فهى لم تعلن. وتؤمن الجماعات البيئية أنه لن يكون هنالك أى تغيير كبير فى الموقف ما لم يكن هنالك نوع من الرقابة المستقلة على تنفيذ القوانين البيئية من قبل المنظمات غير الحكومية وحركات المواطنين والسكان المحليين. أبعد بعض السياسيين عقب الكوارث البيئية الكبيرة مثل انفجار مستودع الغاز فى ١٩٨٤ فى الضواحى الشمالية لمكسيكو سيتى أو انفجار نظام الصرف وسط مدينة جوادالاجارا فى ١٩٩١ لكن لم يتحمل أى مسئول كبير المسئولية. ولم يضع المبدأ القائل، أن «الملوث» يدفع ثمن التوازن البيئى ويعيده ، موضع التنفيذ.

تواجه الحكومة المكسيكية أيضاً مشكلة حقيقية فيما يتعلق بمصداقيتها فى قضية البيئة ، ولأن الأزمة البيئية يقلل منها على الدوام أو تدارى فإن الجمهور - لم يعد يصدق الدعاية كثيراً.

٣ - ٤ التأثير البيئى للتكيف : ملخص :

أ) أجبر برنامج التكيف، بتعميقه للفقر، الناس على الاستعمال الجائر للموارد الطبيعية النادرة. إذ أصبحت أعداد كبيرة من صغار المزارعين الذين يزرعون المحاصيل الأساسية خارج مجال الائتمان الزراعى، بينما كرست الأرض المنتجة، والتى أصبحت سيطرة العائلات الغنية أو الشركات على نحو مضطرد ، للزراعة الواسعة لمحاصيل التصدير التى تحظى بحوافز مالية وتمويلية . وفى هذا السياق تم دفع فقراء

الفلاحين من شيهواهوا وشياباس إلى الأراضى الحدودية أو الغابات المطيرة أو الأراضى الهامشية بدون موارد كافية بمقاييس الحفاظ على البيئة .

ب) فاقم برنامج التكيف، بزيادته لصادرات الموارد الطبيعية بهدف الحصول على النقد الأجنبى، من إزالة الغابات وتدهور التربة والتصحر وتلوث المياه وقد حدث عبر أشكال عديدة مختلفة إقتلاع أشجار الخشب بدون إعادة زراعتها وإزالة الأراضى الرطبة من أجل مزارع الأسماك والتنقيب على النفط على طول الشواطئ ... إلخ. ألغت حكومة المكسيك أذون تصدير اللحوم والمواشى الحية وقلصت ضرائب تصدير المواشى كما اتفق عليه فى قروض التكيف الذى قدمة البنك الدولى للقطاع الزراعى فى المكسيك فشجعت بالتالى تربية المواشى (٨٠). إن أعمال التنقيب عن النفط فى أراضى سنتلا الرطبة فى جنوب شرق ولاية تاباسكو تدمر مجمل البيئة لتترك آلاف الأسر بدون أى وسيلة لكسب العيش . وتمثل تخفيضات الضرائب وقروض الاستثمار وحوافز أخرى للمستثمرين المحتملين ملمحاً عاماً لعقود شركات الأخشاب والتعدين.

جـ) كان العديد من الشركات الأمريكية خاصة على طول الحدود الشمالية قادرة على التخلص من مخلفاتها السامة فى المكسيك بسبب تحرير قوانين الاستيراد التى فرضها التكيف وبسبب غياب تنفيذ اللوائح البيئية .

وبالرغم من أن البنك الدولى بدأ يشدد على القضايا البيئية فى السنوات الأخيرة إلا أن المشروعات البيئية المطروحة صغيرة نسبياً مقارنة بمجمل الخراب البيئى الذى أحدثة نموذج التنمية الاقتصادى ذاته .

الهوامش

1. Barbosa, Fabio, "EL Saneamiento de las Finanzas, " mimeo, 1993, p. 1. 2. Ibid., p.1.
3. La Jornada February 12, 1993, p.41.
4. La Jornada, March 12, 1993. 17.
5. World Bank, "Project Completion Report: Mexico : Trade Policy Loans I and II, " November 16, 1989.
6. Ibid.
7. Kelash, Paul, "IIE Forecasts Big Trade Boost - but Others More Cautious, "Free Trade Advisory, Vol. 2, no. 7, March 31, 1992, p. 7-8.
8. Calva, Jose Luis, " Zapata on the Eve of the 21 st Century" The Other Side of Mexico, no. 24, jan. - Feb. 1992, p. 6.
9. Ibid ., p. 7-8.
10. Arroyo, Alberto, " Mexico 1989 - 1992, El TLC y la RMALC," mimeo, 1993, p. 3.
11. Productivity and Wages in High- Tech Mexican Manufacturing, Testimony before the Employment, Housing, and Aviation Sub-committee,U.S. House of Representatives, August 5, 1993, p. 9.
12. Dresser, Denise, "El Leviatan Paradojico : el Nuevo Estado Mexicano, " El Financiero, November 27, 1992, vol. 1, no. 10, su-

plemento, p. 1.

13. "United Against the Pact" The Other Side of Mexico, No. 4, January - March 1988, p. 3.

14. Corbo, Vittorio and Patricio Rojas, " World Bank Supported Adjustment Programs: Country Performance and Effectiveness," Adjustment Lending Revisited : Policies to Restore Growth, The World Bank,1992, p. 23.

15. La Uornada, November 1992.

16. Barry, Tom (ed.), Mexico: A Country Guide, Inter - Hemispheric Resource Center, New Mexico, 1992, p. 90.

17. The World Bank, "Mexico : Basic Health Care- Project, "Staff Appraisal Report, Washington, Nov. 8, 1990, p. i i .

18. El Financiero, October 12, 1992, p. 12.

19. Barry, p. 236.

20. The World Bank, "Staff Appraisal Report: Mexico : Basic Health Care Pro- ject ," November 8, 1990, p. 45.

21. Ibid., p. 47.

22. Ibid., p. 2.

23. Ibid., p. 7.

24. Ibid.

25. Salinas de Gortari, Cuarto Informe de Gobierno, Instituto Nacional de Esta- distica, Geografia, e Informatica, 1992, p. 401.

26. The World Bank, Staff Appraisal Report, "Basic Health Care Project, " Nov. 8, 1991, p. 14.

27. INEGI, XI Censo General de Poblacion y Vivienda, 1990, p. 35.

28. Barry, p. 241.

29. Ibid.

30. Ibid.

31. Ibid., p. 242.

32. El Financiero, December 9, 1992, p. 1.

33. Ibid.

34. El Financiero, May 25, 1992.

35. Ibid.

36. El Financiero, December 9, 1992, p. 1.

37. Ibid.

38. Salinas de Gortari, Primer Informe de Gobierno, 1989, in Barry, 1992, p.127.

39.The World Bank, "Program Performance Audit Report: Public Enterprise Reform Loan. ".

40. Kalter Eliot and Hoe Ee,Khor " Meixco's Experience with Adjustment, "One World, One Economy : Mexico, Poland, Ghana and the IMF, Interna - tional Monetary Fund, 1992, p. 5.

41.El Financiero, November 2, 1992, p. 22 and November 3, 1992, p.18.

42. The Mexico Report, No. 3, February 16, 1992, p. 1.

43. Barry, 289.

44. Salinas de Gortari, Cuarto Informe de Gobierno, INEGI, P. 309.

45. El Financiero, October 12, 1992, P. 24.

46. Corbo and Fisher, p. 10-11.

47. Ibid., p. 4.

48. El Financiero, March 18, 1993, p. 1.

49. Ibid., p.5.

50. Ibid., p.5.

51. Quintana, Enrique, " La Apertura Financiera y el TLC, " Memoria, no.45, August 1992, pp. 14 - 15.

52. salinas de Gortari, Cuarto Informe de Gobierno, p. 314.

53. Reyes, Jesus Heroles, "Hacia Una Reforma Laboral, "Cuaderno de Nexos, January 1993, p. 8.

54. Ibid.

55. Corbo and Fisher, p. 11.

56. Whalen, Christopher, The Mexico Report, p. 5; and Barry, p. 98.

57. Ramirez, Miguel, "The IMF Austerity Program 1983 - 1987: Miguel de la Madrid's Legacy, "mimeo, 1988,p. 18.

58. Barry, p. 98.

59. El Financiero, Novermber 12, 1992, p. 28.

60. El Financiero, Novermber 9, 1992, p. 12.

61. La Jornada.

62. Oswald, Ursula, Estrategias de Supervivencia en la Ciudad de Mexico. Uni versidad Nacional Autonoma de Mexico, Centro Regional de Investigaciones Multidisciplinarias, Cuernavaca, Mexico, 1991, p. 40.

63. Oswald, Ursula, p. 48.

64. Barry, p. 98.

65. El Financiero, Novermber 30 1992, p. 38.

66. Ibid., p. 8.

67. La Jornada, September 6, 1992, p. 1.

68. Oswald , 1991, p. 51, citing Consejo Consultivo del Pronasol, El Combate a la Pobreza, El Nacional, 1990, p, 18-27.

69. El Financiero, September 6, 1992, p. 04.

70. La Jornada, September 6, 1992, p. 1.

71. Dresser, Denise, " Neopopulist Solutions to Neoliberal Problems: Mexico's National Solidarity Program, " University of California, San Diego, 1991, p.3.

72. Ibid., p. 5.

73. Barry, p. 99.

74. Oseald, 1991, p. 51.

75. Barry, p. 132.

76. Barry, p. 266.

77. Barry, p. 272.

78. Ibid.

79. World Bank, Staff Appraisal Report: Mexico Environmental Project, March 9, 1992, p. 7.

80. The World Bank, Mexico: Agricultural Sector Adjustment Loan Project Completion Report, November 10, 1992, page 11.

دراسات الحالة

ثالثا: تأثير برامج التكيف الهيكلى على الزراعة فى شيهواهوا

١- خلفية

١-١ - الزراعة المكسيكية:

تجعل أرض المكسيك الجبلية ومناخه القاحل من الزراعة أمراً صعباً فى معظم الأراضى. ومع ذلك فقد لعبت الزراعة تاريخياً دوراً أساسياً فى التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. واليوم، يحتل مستقبل القطاع الزراعى موقعاً مركزياً فى الجدال حول التنمية .

كان ١٪ من السكان يسيطرون عشية الثورة المكسيكية على ٧٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة [١].وقد كانت حقوق الفلاحين فى التحكم فى الأرض وزراعتها ، نظرياً ، هدفاً أساسياً للثورة المكسيكية . وعملياً فقد حاز الفلاحون الذين مُنحوا أرضاً نفوذاً سياسياً فى العقود التى تلت الثورة ، لكنهم ظلوا مهمشين اقتصادياً.

أسس الإصلاح الزراعى عقب الثورة المكسيكية الإيجيدوات (EJIDOS) *

* الإيجيدو هى قطع من الأرض يسيطر عليها ويستخدمها السكان، لكنها مملوكة للحكومة، وبالتالى لا يمكن قانوناً بيعها أو تحويل ملكيتها.

وهى قطع من الأرض يسيطر عليها الفلاحون أنفسهم، لكن لايمكن بيعها أو تحويل ملكيتها، إذ تملكها الدولة. (كانت هذه محاولة من الحكومة لتفادى عودة تركز ملكية الأرض عبر شراء كبار الملاك " الإيجيدوات"). وبالرغم من أن الإصلاح الزراعى قد أقام ...ر٢٨ إيجيدو يستفيد منها ٣ ملايين أسرة ، إلا أن ٨٥٪ من الأراضى التى وزعت ما بين ١٩٥٢- ١٩٨٢ كانت أراضى غير صالحة للزراعة[٢].

وفى غضون هذا تركزت استثمارات الحكومة الكبيرة فى الرى والتكنولوجيات الجديدة عموماً على كبار المنتجين التصديريين. "وبالرغم من أن الإيجيدوات تحتل ٤٣٪ من مساحة الأرض المزروعة وتضم حوالى ٦٠٪ من مزارعى البلاد، فهى ما تزال تنتج أقل من ١٠٪ من ناتج القطر" [٣].

كانت هذه الاستراتيجية المزدوجة ، أى دعم المزراعين الفلاحين وكبار المزراعين التصديريين ناجحة لعدة عقود . إذ انتظم الفلاحون تحت راية الحزب الثورى وأصبحت لديهم آلية لتقديم الشكاوى التى كانت تثمر نتائج إيجابية فى بعض الأحيان . وطالما كانت احتياجاتهم الأساسية محلاً للاهتمام، فقد كانت حقيقة أن الحكومة تستثمر أموالاً أكثر وأكثر فى قطاع التصدير أمراً مقبولاً. تجنبت إجراءات التكيف فى البداية القطاع الزراعى بسبب الحساسية السياسية لهذه القضية. ومع ذلك بدأت الإصلاحات الزراعية التى انطلقت أواخر الثمانينيات فى تحويل المكسيك الريفية تدريجياً. وكان التركيز على تحديث كامل الريف - بما فى ذلك المزارع الفلاحية والإيجيدو. تحولاً دراماتيكياً ، لأنه يعنى إلغاء استراتيجية تقديم الدعم التى امتدت لسنوات والأسباب التى تحددها الدولة وإقراض صغار منتجى الحبوب الأساسية الموجهة للسوق المحلى.

يُؤسس تعديل المادة (٢٧) من الدستور التى أجيزت فى ديسمبر ١٩٩١ لنهاية إعادة توزيع الأرض بواسطة الدولة : إذ يسمح للشركات شراء الأراضى قانوناً

لصالحهم أو بالتضامن مع الإيجيدوات، ويسمح بتقسيم الإيجيدوات وتحويلها إلى ملكيات خاصة . وحسب الاقتصادى الزراعى جوز لويس كالفا فان ما يقف وراء اقتراح تغيير قانون الأرض الزراعية هو الرغبة فى فتح أراضى الإيجيدوات لقطاع الأعمال كجزء من تحديث المكسيك الريفية .

أعيدت الملكية المختلطة للأراضى الريفية الطريق لتركز الأرض . وقد كان لدى ثلاث من أكبر مجموعات الأعمال فى المكسيك (ديلمونت وهيرويز وأندرسون - كليتون) سلفاً خططاً لشراء أراضى الإيجيدو فى وسط المكسيك . وبإمكان الأجانب امتلاك ٤٩٪ من الأراضى و ١٠٠ ٪ من رأس المال فى هذه المزارع [٤].

٢-١ الزراعة فى شيهواهوا :

تضم ولاية شيهواهوا ٢٤٫٧٠٦٫٧٠٠ هكتار يستخدم منها ١٫٢٥٠٫٠٠٠ هكتار تقريباً للزراعة . ويقدر السكان فى ١٩٩٠ بحوالى ٢٫٤٤١٫٨٧٣ نسمة .

خصصت الزراعة المطرية فى شيهواهوا أساساً لزراعة الذرة الشامية والفول ،وهما الغذاءان الرئيسيان فى المكسيك . ويزرع الفلاحون عموماً هذه المحاصيل لاستهلاكهم ولتزويد السكان الحضريين فى مدينة شيهوهوا بها وبالرغم من أن الزراعة المطرية مسئولة عن ٢٠٪ من إجمالى الإنتاج الزراعى و ١٢٪ من إجمالى القيمة الزراعية فى الولاية ، وتوفر وظائف لـ ١٦٪ من قوة العمل (١٣٧٫٢٣٦فرد) ، بجانب الغذاء لسكان مدينة شيهواهوا. وعلاوة على ذلك فهى تقوم على ثلاثة أرباع الأرض الزراعية فى الولاية.

مر محصولى الذرة الشامية والفول خلال العقود الثلاث المنصرمة بتقلبات حادة

فى مستويات إنتاجيتهما. وقد كان هنالك ارتفاع فى إنتاجهما خلال الستينيات والنصف الأول من السبعينيات . ومن ناحية أخرى بدأ هذان المحصولان يهبطان فى ١٩٧٥ عقب مواسم سيئة وتراجع أسعار الربط الحقيقية. وقد تحولت معظم الأراضى التى كانا يشغلانها إلى مراع أو خصصت لزراعة الشعير والذرة الشامية للحيوانات.

وبدءاً من ١٩٨٠ أصبحت الحكومة الفيدرالية تعطى الأولوية لإنتاج الفول والذرة الشامية وهذا يعنى ، بجانب الموسم الجيد ، أن شيهواهوا قد مرت فى ١٩٨١ بسنة قياسية فى هذين المحصولين ، لكن مساندة الحكومة لهذا البرنامج تقلصت وبدأ إنتاج الفول والذرة الشامية يهبط مرة أخرى مع الأزمة الاقتصادية وبدء إجراءات التكيف . فدفع هبوط السعر الحقيقى للفول والذرة الشامية وزيادة أسعار المدخلات وتقلص القروض للمنتجين العديد من الفلاحين المحليين إلى الانتقال لتربية المواشى والتى هى نشاط أكثر ربحية .

إن جبهة كامبزينو الديمقراطية (وهى اتحاد لمنتجى الذرة الشامية والفول يضم حوالى ٣٠٠٠ منتسب) هى أحد أهم المنظمات المستقلة فى شمال المكسيك. وقد تشكلت كثمرة لنجاح حركات اجتماعية قوية تنظمت للمطالبة بزيادة أسعار ربط الفول والذرة الشامية فى منتصف الثمانينيات . كانت استجابة الجبهة لسياسات التكيف التى أضرت بالفلاحين هى التنظيم على مستوى الجماهيرليواجهوا السياسات الرسمية بمقترحاتهم الخاصة. وقد كانت الجبهة ناجحة فى السنوات الآخيرة من خلال تعبئة عضويتها ومنظمات شعبية أخرى فى المطالبة بالائتمان من بنك التنمية الريفية (BANRURAL) والدعم من صندوق الاستثمار الاجتماعي PRONASOL.

٢- سياسات التكيف الهيكلي في شيهواهوا

بالرغم من أن التكيف قد سار ببطء أكثر في القطاع الزراعي عنه في المجالات الأخرى ، إلا أن إدارة ساليناس كانت قد استخدمت بحلول ١٩٩٢ مجموعة من سياسات التكيف لإعادة هيكلة القطاع الزراعي وتحويله إلى منتج أكثر كفاءة في الاقتصاد الدولي. وقد تلقت المكسيك قرضاً للقطاع الزراعي من البنك الدولي في ١٩٨٨ قاد الإصلاحات الزراعية لسنتين ونصف. وقد كانت الأهداف العامة للقرض هي:

١) إلغاء الدعم الشامل للغذاء وتوجيه ما يتبقى من دعم الغذاء للفقراء.

٢) تقليص تدخل الدولة في الأسواق الزراعية بما في ذلك الانتقال من أسعار الربط للحبــوب (باستثناء الفول والذرة الشامية) إلى أسعار السوق.

٣) إلغاء القيود على الصادرات والقيود الكمية على المنتجات الرئيسية.

٤) تقليل دور مؤسسات القطاع العام الزراعية.

٥) تحرير التجارة الزراعية.

٦) إلغاء دعم المدخلات.

٧) تحسين كفاءة الاستثمارات العامة في الزراعة ورفعها بالمعنى الحقيقي.

٨) مركزة وتقليص العاملين في وزارة الزراعة [٥].

وبالإضافة لذلك ، كانت كثير من السياسات التي تمس منتجي الفول والذرة الشامية في شيهواهوا مباشرة جزءاً من قروض قطاعية أخرى . وعلى سبيل المثال ، فقد سعى قرض القطاع المالي إلى تقليص القروض المدعومة من بنوك التنمية ، وسعى قرض تحرير التجارة إلى تقليص التعريفات على الواردات الزراعية، كما اقتضى قرض قطاع المخصبات تدويل أسعارها [٦]. وقد قادت هذه القروض معاً إلى إعادة هيكلة شاملة للقطاع الزراعي.

ستحلل هذه الدراسة تأثيرات أربع سياسات تكيفية رئيسية على منتجى الذرة الشامية والفول فى شيهواهوا:

- تقليص الائتمان.
- إلغاء الدعم على المدخلات.
- تقليص أسعار الربط.
- تحرير التجارة.

ويوضح التحليل الأساليب المتباينة التى أثرت بها برامج التكيف الهيكلي على الزراعة المكسيكية: إذ حفزت إنتاج محاصيل التصدير الواسعة، وقلصت دعم إنتاج الأغذية الأساسية، وزادت تكاليف المدخلات بينما قلصت فى ذات الوقت أسعار الحبوب الأساسية، وشجعت الانتقال إلى تربية الماشية فى الشمال، كما حفزت الهجرة إلى المدن المكسيكية وإلى الولايات المتحدة.

٢-١ تقليص الائتمان :

إن تقليص السلفيات الموجهة للحبوب الأساسية وللأقاليم التى تعتبر أقل إنتاجية هو أحد أهم مكونات سياسة التكيف المرتبطة بالقطاع الزراعى. ولم تنفذ هذه التخفيضات فى الحين والتو نظراً للصراعات السياسية التى قد تفجرها. فنفذت الحكومة الفيدرالية تدريجياً سلفيات " بنك النمية الريفية " عوضاً عن مستويات تسليف صندوق الاستثمار الاجتماعى الأقل .الذى أنشئ الصندوق فى ١٩٨٩. ولأن تغطية الصندوق محدودة جداً، فقد أجبر الفلاحون على البحث عن أشكال بديلة للتمويل. ومع ذلك يبدو أن ثمة إجماع عام وسط مزراعى الجبهة الديمقراطية فى شيهواهوا أن سلفيات الصندوق أفضل كثيراً من سلفيات بنك التمية الريفية لأن الصندوق لايفرض فوائد على قروضه. كذلك يقول الفلاحون أن الصندوق أكثر كفاءة من بنك التنمية الريفية.

وحسب أليچا ندرو ڤازكويز وهوفلاح من الجبهة الديمقراطية :

«علينا أن نحصل على المال بأشكال أخرى إذ أن سلفيات صندوق الاستثمار الاجتماعى لا تغطى كل المصروفات : فنحن نجز الصوف لنبيعه أو نبيع السمك فى النهر أو نبيع الأبقار والخنازير ... الصندوق جيد: فهم يسلفوننا بدون فوائد، وإذا كان علينا أن ندفع فى الوقت المحدد فنحن نستطيع أن نلتمس المال لنجهز ماكيناتنا أو لنشترى الحيوانات. يقرضنا بنك التنمية الريفية أموالاً أكثر، بالتأكيد، لكنك ستنتهى مع الفوائد أكثر إفلاساً مما كنت. إن البنك يجعلنا كمن يدور فى دائرة ، ثم إن قروضه تصل دائماً متأخرة» [(٧)] .

نقص الدين العام للريف ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ استناداً للمدير العام لبنك التنمية الريفية ، الثلث تقريباً[(٨)]. وقد كانت زراعة شيهواهوا المطرية حتى ١٩٨٩ معفاة من تقلبص سلفيات البنك إذ ارتفعت المساحة التى تغطيها سلفيات البنك لزراعة الذرة الشامية ما بين ١٩٨٣ - ١٩٨٩ من ...ر١٩٩ إلى ...ر٢٣٤ هكتار فى ولاية شيهواهوا . لكن البنك قلص فى ١٩٩٠ حينما بدأ برنامج " التحديث " الحكومى ، متوسط المساحة التى تغطيها سلفياته من ...ر٣٠٠ هكتار إلى ...ر١٠٠ هكتار فقط من المساحات المروية بالأمطار . وقد فقد أكثر من ...ر١٠ من فلاحى شيهواهوا قروضهم الزراعية وأصبح عليهم أن يعتمدوا على صندوق الاستثمار الاجتماعى[(٩)]. وبلغت السلفيات الزراعية التى يقدمها البنك فى ١٩٩٢ حوالى ٧ر١١٤ بليون بيزو (٣٨ مليون دولار أمريكى) غطت ...ر٨٢ هكتار، فى حين بلغت جملتها فى ١٩٨٩ حوالى ١٥٨ بليون بيزو (٥٢ مليون دولار) وغطت ...ر٣١٥ هكتار. وهكذا فقد شهدت شيهواهوا تراجعاً فى مساحة الأرض التى تغطيها قروض بنك التنمية الريفية يقارب نسبة ٧٥٪ وتراجعاً بنسبة ٣٧٪

من إجمالي التمويل خلال السنوات الثلاث السابقة [١٠].

كانت هذه التخفيضات أكثر من ضخمة على المستوى الوطني . إذ انخفض إجمالي عدد الهكتارات التي تتلقى قروضاً من بنك التنمية من ٥ر٧ مليون إلى ٣ر١ مليون في الفترة ما بين ١٩٨٧ - ١٩٩٠ . وتراجع عدد المنتجين الذين يتلقون القروض من البنك من ٥ر٢ مليون إلى ...ر..٥ في الفترة ما بين ١٩٨٢-١٩٩٣ [١١].

وفي عام ١٩٩٢ كانت مساعدات صندوق الاستثمار الاجتماعي تغطي فقط ...ر.١٣ هكتار من أراضي الزراعة المطرية في الولاية التي تبلغ مساحتها ...ر..٩ هكتار . وبالإضافة لذلك فقد ارتفع متوسط التكلفة الإنتاجية لهكتار الذرة إلى ...ر..٨ بيزو (٢٦٦ دولار أمريكي)، بينما اقتصر ائتمان صندوق الاستثمار على ...ر.٣٥ بيزو للهكتار (١١٧ دولار بمعدل ٦ هكتارات للمنتج الواحد) [١٢]. وبعبارة أخرى فمنتج الذرة في منطقة الزراعة المطرية في شيهواهوا والذي كان يتلقى قرضاً يبلغ ...ر..٨ بيزو للهكتار بمتوسط ١٢ هكتار(٩٦ مليون بيزو أو ..٣٤ دولار) أصبح يتلقى الآن ومن خلال الصندوق حداً أقصى يبلغ ...ر.٣٥ بيزو للهكتار بمتوسط ٦ هكتارات (١ر٢ مليون بيزو أو ..٧ دولار أمريكي) : أي أقل .٨٪ من المطلوب.

أصبح فلاحو شيهواهوا الذين يواجهون هذه الاستقطاعات الهائلة مجبرين على البحث عن أشكال بديلة للتمويل من أجل استكمال قروض صندوق الاستثمار . ولكل أسرة استراتيجيتها: إرسال أفراد مختلفين من الأسرة للعمل في المدينة أو في الولايات المتحدة، بيع الماشية ، قطع الأشجار لبيعها أخشاب إلخ .

تقول روزا فالفيرد:

" أملك وزوجي وأولادي ٣٨ هكتار ونستأجر ١٥ هكتار والقروض الوحيدة

المتاحة هي ما نتلقاه من صندوق الإستثمار الاجتماعي بفضل الجبهة الديمقراطية ، لكنها تغطي فقط ١. هكتارات . وعلينا أن نمول الهكتارات الباقية ببيع الأبقار أو الأموال الـــتي يبعثها أحد أولادي الذي ذهب مؤخراً إلى الولايات المتحدة " (١٣).

يقول السيد جابينو أورتيجا أنهم تلقوا قرضاً من بنك التنمية الريفية لكن كان عليهم أن يكفوا عن الاستلاف لأن الفوائد كانت عالية جداً. وبالتالي فالقرض الوحيد المتاح لهم هو من صندوق الاستثمار: ...و.٣٥ بيزو (١١٧ دولار أمريكي) لـ ٢. هكتار (لكل أعضاء الأسرة). ولايستطيعون بهذا المبلغ تمويل كامل محصولهم وعليهم أن يحصلوا على تمويل إضافي من خلال القروض الخاصة. لكن، وقبل كل شئ ، يفضلون قروض صندوق الاستثمار الاجتماعي:

" أنا الآن أفضل حالاً لأن صندوق الاستثمار لا يفرض فوائد .ورغم انهم يسلفونني مبالغ أقل ، لكن أنتهي آخر الأمر وأنا أملك أقل أيضاً..» (١٤).

إن تمويل صندوق الاستثمار أبعد من أن يكون حلاً لمشكلات الفلاحين المالية، رغم أنه أكثر شعبية من بنك التنمية الريفية. فالقرض يكفي للإبقاء على الفلاحين على هامش المعيشة ، بدلاً من البحث عن تعظيم إمكانات الزراعة التقليدية.

«إذا كف الصندوق عن مدنا بالقروض، فسيكون علينا أن نزرع فقط لاستهلاكنا الخاص .إننا نستطيع أن نكسو أنفسنا فقط لأن أقاربنا الذين يعيشون في الولايات المتحدة قد أعطونا ملابسهم المستعملة» (١٥).

قسمت سياسة التسليف الجديدة المنتجين إلى مجموعتين: الأكفاء الذين يملكون إمكانية المنافسة دولياً، والذين هم ليسوا كذلك. فيتلقى أولئك الذين يملكون إمكانية التصدير قروض بنك التنمية الريفية / أو القروض التجارية. ويتلقى الباقون (ويضمون مزارعي الذرة الشامية والفول من المنتمين إلى الجبهة

الديمقراطية) قروض صندوق الاستثمار الاجتماعي المعفاة من الفوائد. وبالرغم من أن المزارعين يفضلون هذه القروض لأنه ليس عليهم أن يدفعوا فوائداً، إلا أن مستويات الإقراض متدنية للغاية ، فيصبح عليهم أن يبحثوا عن موارد بديلة لزراعة محاصيلهم.وبعضهم يحصل على قروض تجارية، لكن أسعار الفائدة بالغة الارتفاع قادت إلى إفلاس العديد من المزارعين.

٢-٢ إلغاء دعم المدخلات :

٢-٢-١ المخصبات والبذور والوقود :

صاحب التقليص الكبير في تمويل العمليات الزراعية تراجع في دعم المدخلات بما في ذلك المخصبات والبذور والوقود . وهذا يساهم في تقليل المحصول لأن العديد من الفلاحين لم يعودوا يستطيعون شراء المدخلات الأفضل.

إن الدعم ضروري للارتقاء بالمحاصيل التي تعتبرها البلاد ذات أهمية استراتيجية. وكل البلدان تقريباً تقدم دعماً للأغذية الأساسية لغالبية سكانها : الذرة الشامية والقمح والأرز. وإذا لم يفعلوا ذلك فسينهار إنتاج هذه الحبوب وتفقد البلاد السيطرة على غذائها لتصبح معتمدة على الآخرين ليوفروا أساس غذائها. وقد يأخذ الدعم شكل دعم الأسعار أو معدلات الفائدة المنخفضة أو الخصم على أسعار المدخلات أو المساعدة في التمويل والترحيل والتسويق أو رفع الأسعار التي تشترى بها الدولة. استفاد محصولا الذرة الشامية والفول من عدة أشكال من الدعم في الماضي لأن منتجيها لا يستطيعون وحدهم أن ينافسوا وسط المنتجين الدوليين. ثم أصبح التكيف يلغى تدريجياً آليات الدعم هذه في محاولة للتخلص من المنتجين الذين لايستطيعون المنافسة دولياً.

إن أهمية الحبوب الرئيسية في كل البلدان ليست قضية اقتصادية فقط وإنما هي

أيضاً قضية اجتماعية وثقافية. إذ تشكل الحبوب الرئيسية فى البلدان النامية، فوق كل شئ، المصدر الأساسى للاستخدام والدخل فى الاقتصادات الفلاحية. ويدور تنظيم المجتمع الفلاحى وتقسيم العمل وسط الأسرة حول هذه المحاصيل. وهى هامة ثقافياً أيضاً، إذ تنظم العديد من الإحتفالات الشعبية حول دورة هذه المحاصيل.

كانت الحكومة حتى وقت قريب هى المورد الرئيسى للمخصبات والبذور المحسنة ، عبر شركات الدولة (فيرتميتكس وبرونيز). وقد أجبرها البنك الدولى، مع ذلك، على تطبيق سياسة " أسعار واقعية " وإلغاء أو تقليص الدعم. وقد ارتفعت الأسعار بشكل نسبى ومطلق معاً. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة المكسيكية أن تمضى أبعد من شروط البنك الدولى وتخصخص شركة فيرتيمكس.

كان مطلوباً من الحكومة كجزء من شروط قرض التكيف لقطاع المخصبات أن ترفع أسعار " الأمونيا" التى تدفعها فيرتيمكس إلى بيمكس إلى ٤٠٪ من قيمتها التى استوردت بها وأن ترفع سعر "السلفات" إلى مستوى أسعار الاستيراد [١٦]. وفى الواقع فقد رفع نظام التسعير الجديد الذى أدخل فى أكتوبر ١٩٩١ كل أسعار فيرتيمكس حسب المستويات الدولية [١٧].

ومن السابق لأوانه أن نعرف كيف ستؤثر سياسة التسعير الجديدة على المشتروات . وعلى كل فأسعار المخصبات كانت ترتفع قبل هذه التغييرات ويبدو أن لها تأثيراً مباشراً على المشتروات المحلية . ارتفع سعر سلفات الأمونيا ما بين عامى ١٩٨٤ - ١٩٨٧ بنسبة ١٤٧٧٪ وارتفع سعر سلفات البوتاسيوم بنسبة ٢٥٤٤٪، بينما ارتفع متوسط أسعار الريط فقط بنسبة ٥٤٤٪ [١٨] .لقد هبطت مبيعات المخصبات فى شيهواهوا من ١٩٥ز٨٤٣ طن فى ١٩٨٢ إلى ١٧٥ر٢٥٢ طن فى ١٩٨٨ [١٩].

كذلك انخفضت أيضاً أسعار البذور المحسنة (أنظر الجدول رقم ٤). إذ انخفضت

أسعار هذه البذور فعلاً حتى ١٩٨٦ -١٩٨٧، لكنها صعدت بسرعة من حينها. وتستخدم ٣١٠ ايجيدو فقط من جملة ٩١٢ اجيدو، أي الثلث، البذور المحسنة وتستخدم ٤٧٢ منها، أي أكثر قليلاً من النصف المبيدات الحشرية والنباتية [٢٠].

كان لتراجع استخدام المخصبات الكيماوية أثراً إيجابياً على البيئة . وأكبر مستخدمي هذه المخصبات هم مزارعو زراعة التصدير الواسعة ، الذين ما يزالون عموماً قادرين على شرائها . ولأن صغار المزارعين يفتقرون للموارد الكافية لشراء الكميات المطلوبة من المخصبات ، فهم لايستخدمونها فقط فى مساحات أقل وإنما بكميات أقل للهكتار. ومع ذلك، ولأن صغار المنتجين لايحصلون دائماً على العون الفنى فهم يستخدمون أحياناً مخصبات غير ملائمة أو انتهت صلاحيتها وهذا يضر بالأرض ولايقدم سوى القليل لزيادة ناتج المحصول. وحيث أنه ليس ثمة إرشاد زراعى وتدريب تكنولوجى فى البدائل المقدمة للفلاحين ، ليس أمامهم من خيار سوى استخدام ما يستطيعون من مخصبات إذا أرادوا أن ينافسوا.

ارتفعت أسعار الوقود أيضاً. إذ ارتفع سعر الديزل ما بين عامى ١٩٧٨ - ١٩٨٨ بنسبة ٦٨ر٤٦١٪ وارتفع الجازولين ١٧ر٦٠٧٪ والجرارت الزراعية ١٣ر١٦٣٪ بينما ارتفع سعر الربط للذرة ٨ر٤٤٨٪ فقط [٢١].

وكان لسياسة " الأسعار الواقعية " وإلغاء الدعم التى روج لها التكيف الهيكلى نتائج مباشرة على زيادة أسعار المخصبات والبذور المحسنة والوقود المستخدمة فى الإنتاج الزراعى. إذ زادت تكاليف الإنتاج بشكل كبير أو تراجعت المحاصيل، فى حالة عدم توفير هذه التكاليف. ولأن فلاحى شيهواهوا يعانون سلفاً من تخفيضات الائتمان، لم يعد الكثيرون منهم قادرين على شراء البذور المحسنة أو المخصبات. وهذا يقلل من محصولهم وبالتالى من أرباحهم.

٢-٢-٢ أسعار السلع الاستثمارية الثابتة :

زامن ارتفاع أسعار المدخلات (المخصبات والبذور والوقود) أيضا ارتفاع فى أسعار السلع الاستثمارية الثابتة أيضا. فقاد هذا إلى تدهور المعدات والبنية التحتية الزراعية (الجرارات و الأدوات و.. و.. إلخ) حيث لم يكن هنالك أى تمويل لاستبدالها.

هنالك إحصاءات قليلة جداً حول عملية تفكيك رأس المال decapitalization وسط الكامبيزونات فى الأقاليم التى تروى بالأمطار . ارتفع استخدام الجرارات على المستوى الوطنى فى الفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٨٢ بمقدار ٢٢٠,٥٥ وحدة. لكنها تقلصت فى الفترة ما بين ١٩٨٣- ١٩٨٨ بمقدار ٧,٧٤٦ وحدة. وشيهواهوا هى إحدى أعلى الولايات فى معدلات إستخدام الجرارات - بمتوسط جرار لكل ٥٣,٦ هكتار من الأرض المزروعة، بينما المتوسط على المستوى الوطنى هو جرار لكل ١٣٩ هكتار. ومن ناحية أخرى فقد ساهمت الأزمة الاقتصادية وسياسة التكيف فى عملية تفكيك رأس المال.

«اشترينا الجرار الوحيد الذى حزناه فى ١٩٦٢. والجرار الآخير الذى اشتريناه، استجلبناه من الولايات المتحدة وقد كان رخيصاً لأنه كان خارج الخدمة تقريباً. لقد اشتريناه منذ ثلاث سنوات مضت» (٢٢).

ينتج قسم كبير من المعدات الزراعية فى المكسيك . ومع ذلك فهى أكثر تكلفة من تلك المنتجة فى الولايات المتحدة. لذا فأمام الفلاحين الذين يعيشون قرب الحدود، مثل فلاحى شيهواهوا، فرصا أكبر فى حيازة معدات مستعملة بأسعار أرخص من الولايات المتحدة (يهربونها غالباً أو يدخلونها برشوة موظفى الجمارك) ثم

يستوردونها بدون دفع التعريفة الجمركية . أعلنت الحكومة الفيدرالية فى وقت مبكر من عام ١٩٩٣ فتح الحدود لاستيراد المدخلات والأدوات الزراعية التى تتيح لفلاحى شيهواهوا الحصول على منتجات أرخص (بما فى ذلك الجرارات). ومع ذلك فهم ما يزالون يحتاجون للموارد لشراء سلع جديدة.

٢-٣ تقليص أسعار الربط :

ثبتت الحكومة الفيدرالية أسعار الربط ووحدتها على طول البلاد . ثم بدأ إلغاء هذه الأسعار تدريجياً منذ ١٩٨١ فى كل المنتجات ماعدا الذرة الشامية والفول . وبالرغم من أن أسعار الفول والذرة لم تلغ إلا أنها تراجعت تدريجياً. كذلك لعب تدهور أسعار الربط بالنسبة الفول والذرة دوراً هاماً فى هبوط إنتاج وإنتاجية الحبوب الأساسية .

وبالرغم من أن البنك الدولى سعى إلى أن يضمن الفول والذرة فى اتفاقية إلغاء أسعار الحبوب، إلا أن الحكومة وضعت فى اعتبارها:

«مخاطرة تحرير أسعار الفول والذرة فتصبح أعلى فى فترة حرجة من تكيفها الإقتصادى ، خاصة وأنه كان من المعلوم سلفاً أن استقطاعات دعم الغذاء قد أثرت على الفقراء بقسوة أشد» [٢٣].

ورغم أن المستوى الحقيقى لأسعار الربط قد استعاد بعض ما فقده ما بين ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠، فقد تدهورت مع ذلك بنسبة ٣٩٪ فى حالة الذرة و٢٧٪ فى حالة الفول ما بين ١٩٨١ـ ١٩٩٠ [٢٤].

كان لتدهور الأسعار تأثيراً أشد قسوة فى الأقاليم الأقل إنتاجا مثل منطقة الزراعة المطرية فى شيهواهوا. إذ كان متوسط إنتاج الهكتار من الذرة فى كل البلاد فى الفترة ما بين ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ حوالى ١,٧٣٢ كيلو ، بينما كان ٧٠٤ كيلوا

فقط فى شيهواهوا . أما فى حالة الفول فقد كان متوسطه ٥٤٢ كيلو بينما كان ٣٥٧ كيلو فى شيهواهوا[٢٥] .

ويجعل تراجع أسعار الربط ومتوسط الإنتاجية المتدنى للهكتار لكلا النوعين من الحبوب من زراعتهما عملية أكثر تكلفة مقارنة بأقاليم أخرى مثل جاليزكو . وهذا يفسر جزئياً قوة حركة الكامبيزونات فى شيهواهوا التى تطالب بزيادة الأسعار فى ١٩٨٣، ٨٥ ـ ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨.

ستختفى أسعار الربط للذرة والفول عاجلاً وسيحل مكانها «التسعير بالتراضى» الذى يحدده العرض والطلب أكثر من أى شىء آخر . لقد كان التأثير المشترك لهبوط أسعار الربط وارتفاع أسعار المدخلات هو التدهور الحاد فى شروط التجارة للقطاع الزراعى، وفوق كل شىء شروط التجارة للمنتجين الفلاحين، منتجى السلع الأساسية الذين لم يعودوا قادرين على التعويض عن هذه الخسائر بإنتاجية أكبر.

«بيع الفول والذرة اللتين نحصدهما لشركة كوناسوبو (CONASUPO) التى تدفع لنا الأسعار التى تحددها الحكومة . وعلينا أن نبيع الشعير فى السوق الحر طالما أنه لم يحدد له سعر رسمى، فيدفع لنا مربو الماشية مبالغ ضعيفة مقابلة» [٢٦].

وبالرغم من أن أسعار الربط للفول والذرة تتراجع ، فهى ما تزال أعلى من الأسعار الدولية. ويعتمد منتجو شيهواهوا على أسعار الربط هذه فى التخطيط للمساحة التى ينبغى أن يزرعونها. وقد قررت الحكومة مؤخرا إلغاء أسعار الربط للفول والذرة مع نهاية ١٩٩٣ واستبدالها بقروض مباشرة للمنتجين. ويرى الفلاحون أملاً فى هذه الخطة، لكنهم يخافون، كما فى حالات أخرى، أن يسحب هذا الدعم ويحل مكانه شىء أقل فاعلية.

٢-٤ تحرير التجارة:

سعت المكسيك من قبل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى مما يفسر جزئيا مساندة الدولة لإنتاج الحبوب الأساسية . إذ تركز سياسة التحديث فى ظل إدارة ساليناس على السيادة على الغذاء والتى فهمت باعتبارها القدرة عى شراء كمية الطعام الضرورية لإطعام المجتمع (بدلاً من القدرة على إنتاجها). وهكذا فهم يسعون عبر تحرير التجارة والاستراتيجية الزراعية التصديرية إلى الحصول على نقد أجنبى كافى لاستيراد الأغذية الأساسية التى لا تنتج محلياً. وتكون هذه الواردات أرخص من تلك السلع التى يمكن إنتاجها محلياً، ويوفرون الأموال بالتالى. ومن الناحية الآخرى، فالاستيراد يتطلب استخدام النقد الأجنبى الشحيح، مما يساهم فى زيادة العجز التجارى ويجعل المكسيك أكثر انكشافا أمام تقلبات الأسعار الدولية .

كان لتحرير التجارة تأثيراً سلبياً وإيجابياً على فلاحى شيهواهوا فى آن واحد. إذ يعنى تقليص التعريفات الجمركية على الواردات تدفق الحبوب الأساسية المستوردة الرخيصة التى لا يستطيع المزارعون أن ينافسوها. ومن الناحية الأخرى فهى قد عبدت الطريق أمام الواردات الآخرى الأرخص من المدخلات التى يستفيد منها المنتجون. ولأن المنتجين كانوا فيما مضى يستفدون من المدخلات المدعومة، فالمدخلات المستوردة والأرخص كثيراً ما لا تعوض عن ارتفاعات الأسعار التى استقرت بعد إلغاء الدعم.

استوردت المكسيك فى ١٩٩٠ عشرة مليون طن من الغذاء، تمثل ٣٣٪ من إجمالى الإنتاج [٢٧] . وارتفعت قيمة الواردات الزراعية (الحبوب الرئيسية والزيوت والفواكة والخضروات) فى الفترة ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٠ من ٢,٦٣ بليون دولار أمريكى إلى ٦,١ بليون دولار (أكثر من الضعف). وكانت واردات الغذاء تمثل فى

الفترة ما بين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ أكثر من ثلث المبلغ الذى وفرته إعادة التفاوض حول الديون [٢٨].

وبالإضافة لذلك، استمر عجز قطاع التجارة الرئيسى يتنامى. وانخفضت فى ١٩٩٢ قيمة صادرات الغذاء المكسيكية ٢,١٨٪ بينما زادت قيمة واردات الغذاء بنسبة ٤٤٪ [٢٩] . كان عجز الزراعة فى ١٩٩١ قد بلغ ١ بليون دولار. وارتفع العجز التجارى الكلى بسرعة من ٢,٦ بليون فى ١٩٨٩ إلى ١٨ بليون فى ١٩٩٢ [٣٠].

شمل قسم من تحرير التجارة إلغاء أذون التصدير للحوم والمواشى الحية وتخفيض الضرائب على صادرات الماشية. وقد قاد هذا إلى زيادة تربية المواشى فى شيهواهوا لأن الصادرات أصبحت مربحة أكثر. وفى الواقع فقد فشلت الجهود الرامية لزيادة الصادرات الزراعية فى السنوات القليلة الأولى عقب فرض إصلاح القطاع الزراعى. إذ انخفضت قيمة الصادرات الزراعية فعلياً من ١,٥٣ بليون فى ١٩٨٨ إلى ١,٣١ بليون فى ١٩٩١ [٣١]. ولكن يستثنى من ذلك صادرات الماشية الحية التى نمت قيمتها من ٢٠٠ مليون دولار فى ١٩٨٨ - ١٩٨٩ إلى ٣٥٠ مليون دولار فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ [٣٢].

صادقت مفاوضات الناقتا على استمرار الحماية كواردات الفول والذرة لمدة ١٥ عاما وذلك بسبب الخراب الكبير الذى قد يقع على المنتجين فيما لو ألغيت التعريفات الجمركية فى الحال. ومع ذلك فقد تحدث ذات النتيجة، فقط بمعدلات أبطأ، بدون استراتيجية لزيادة إنتاجية هؤلاء المنتجين أو لتغيير المحاصيل .

«لن نستطيع المنافسة إذا ما ضمنت الذرة والفول فى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. إذ سيكون على الكثير من الناس أن يتوجهوا للمدينة وسيبقى

القليلون فى الريف ليرعوا كبار السن . وسيباع الكثير من الأراضى لأنها لن تكون مربحة لزراعة محاصيلنا .لكن هذا لن يفيد لأن الرأسماليين سيصلون من ثم ويشترون الأراضى وحينها سيكونون هم الوحيدون الذين ينتجون، وستتصاعد الأسعار مرة أخرى» [٣٢].

٣- التأثير العام للتكيف على مجتمع شيهواهوا

قادت سياسات التكيف هذه والتى تؤثر على الفلاحين فى شيهواهوا إلى تراجع الإنتاج والإنتاجية وإلى تغيرات ديموغرافية وإلى تركز الأرض وإلى تراجع عام فى نوعية الحياة فى شيهواهوا . إن الدائرة الشريرة تتكرر: تفكيك رأس المال decapi-talization ـ إنتاجية منخفضة ـ تراجع فى الدخل ـ تدهور مستويات المعيشة ـ هجرة .

٣-١ تغير المشهد الديموغرافى :

ساهم التكيف فى تغيير المشهد الديموغرافى للسكان فى شيهواهوا – وخاصة فى تحضر الولاية. هنالك ٢٢ مجلس بلدى رئيسى للزراعة المطرية في الولاية. وقد كانت هذه المجالس فى ١٩٨٠ مسئولة عن ١٥,٨٪ من إجمالى سكان ٦٧ مجلساً بلدياً. وقد تراجع عدد سكانها بحلول ١٩٩٠ بنسبة ١٣,٨٪. وفى هذا العقد كان لـ ١٦ من هذه البلديات البالغ عددها ٢٢ بلدية معدل نمو سلبى واثنان فقط منها معدل نموهما فوق الواحد فى المائة وقد نمت بلديات جواريز وشيهواهوا، حيث تتركز صناعة الماكويلادورا، بمعدلات ٣,٦٪ و ٢,٨٪ على التوالى خلال هذه الفترة. نمى هذان المجلسان البلديان من ٤٨,١٪ من إجمالى عدد سكان الولاية

في ١٩٨٠ إلى ٥٤,٤٪ ١٩٩٠ [٣٤].

تراجع القطاع الابتدائي(الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك) من ٢٤,٧٢٪ من إجمالي سكان الولاية النشطين اقتصادياً في ١٩٨٠ إلى ١٧٪ في ١٩٩٠ . وخلال ذات الفترة تراجع عدد ملاك الأرض في القطاع الابتدائي أكثر من ٥٠٪ من ٦,٦٩٩ إلى ٣,١٨٨ مالك [٣٥]. ويستخدم هذا القطاع حالياً ١٣١,٦١٠ فرداً، أي ما يقارب عدد الوظائف التي خلقتها صناعة الماكويلادورا في شيهواهوا في الفترة ما بين ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ التي نمت من ٤٧,١٨٧ وظيفة إلى ما يزيد قليلاً عن ١٧٠,٠٠٠ [٣٦]. وبينما هنالك عدد من العوامل التي ساهمت في تحضر السكان، فإن خنق صغار المزارعين اقتصادياً هو أحد أهم هذه العوامل بالتأكيد.

وكما يشرح جابينو أورتيجا فقد أجبر أفراد الأسرة على الذهاب إلى المدينة بحثاً عن عمل، لكن هذا بدوره يخلق مشاكل مالية أكثر على الحقل ، لأنهم يخسرون عمل الأسرة المجاني.

«عندما تكون السنة الزراعية سيئة فإننا نغادر بحثاً عن اللاجوردا (الطعام) في المدينة ، أو على الجانب الآخر (الولايات المتحدة).وبناتي اللاتي يعملن في الماكويلادورا في شيهواهوا هن المسئولات عن بقاء الأسرة ... كنت فيما مضى منتجاً جيداً، والآن مع كل هذه المشكلات ومع حقيقة أنني لا أستطيع أن أضع أموالاً أكثر في الحصاد، فأدائي سيىء. والمال القليل الذي لدي على أن أدفعه للعمال . فيما مضى كانت أسرتي تساعدني أكثر فقد كانوا جميعا في الحقل ... ومنذ أن مضوا جميعاً تقريباً للعمل في المدينة، أصبح عليّ أن أتعاقد مع العمال، وهم يكلفون كثيراً في منطقتنا..»[٣٧].

قاد تشجيع صناعة الماكويلادورا التي بدأت قبل الأزمة وعززها التكيف بجانب إلغاء الحوافز الاقتصادية والدعم واستثمارات الحكومة في الريف إلى تركز سكان

شيهواهوا فى مدن الولاية الكبيرة، وإلى انكماش عدد سكان الريف وإلى إفلاس أو وقف الأعمال الزراعية وتركز الأرض والإنتاج الزراعيين. إذ غير التأثير «الجاذب» الماكويلادورا بجانب التأثير « الطارد » لانهيار الأرباح الزراعية المشهد الديموغرافى فى ولاية شيهواهوا، وساهم فى التحضر السريع للريف. وعلاوة على ذلك من الصعوبة بمكان أن تجد أسرة ليس لها قريب واحد على الأقل يعمل فى الولايات المتحدة ويرسل الأموال من هناك.

«زوجى هنا دائما أثناء موسم الزراعة و لكنه يقضى بقية العام فى العمل فى الولايات المتحدة. فهو وأربعة من الأولاد فى تكساس وكلورادوا ونيومكسيكو يدفعون كل نفقات الأسرة ثم يعودون للمساعدة فى الزراعة. وعندما نعانى نقصاً فى المال يتعاقد زوجى والأولاد للعمل فى بستان التفاح أو يقومون بعمل آخر فى الريف» (٣٨).

٣-٢ تراجع الإنتاج والإنتاجية:

تراجعت إنتاجية منتجى الذرة والفول فى شيهواهوا كنتيجة لمختلف سياسات التكيف التى عرضنا لخطوطها العامة فيما سبق . وهكذا تظل فرصتهم فى المنافسة دولياً تتناقص . وواضح أن الحكومة تحاول إجبارهم تدريجياً على التخلى عن إنتاج الفول والذرة . ومع ذلك لم يقدم لهم حتى الآن أى بديل.

تعتمد المساحة الكلية للزارعة المطرية فى قسم كبير منها على تساقط الأمطار السنوية . ويراوح المنتجون عادة بين إنتاج الفول والذرة، حسب كميات الأمطار . لذا فقد حسبنا المساحة المزروعة وكمية الأطنان المنتجة من النوعين (أنظر الجدول (١٦)) لنلاحظ تطورهما بشكل أفضل ، ثم قسمناها إلى فترتين (١٩٨١-

١٩٨٥و ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) فى الجدول (٧) .

وهذه الأرقام المجمعة لخمس سنوات شديدة الدلالة : إذ ثمة تدهور كبير بين الفترة الأولى (التى تتزامن مع أزمة الديون وإطلاق سياسات التقشف والتكيف الهيكلى) والفترة الثانية فى كل المجالات ما عدا المتوسط السنوى للمساحة المزروعة بالفول.

لم يتراجع إنتاج هذين النوعين الأساسيين من الحبوب بالمعنى المطلق فحسب، وإنما هنالك أيضاً تدهور ملحوظ فى الإنتاجية (العلاقة بين المساحة المزروعة والإنتاج الكلى).

وقد انخفضت إنتاجية الذرة إلى قرابة ٢٥٪ من الفترة الأولى إلى الثانية، بينما انخفضت إنتاجية الفول ٢٠٪. وثمة رابط مباشر ما بين تدنى مستويات الإنتاج والإنتاجية من ناحية وبين الأزمة الاقتصادية وسياسة التكيف من الناحية الأخرى. وقد لعب الانخفاض الحاد فى التمويل الموجه للريف وزيادة أسعار المدخلات وانخفاض أسعار الأغذية وعملية تفكيك رأس مال منتجى شيهواهوا الزراعيين دوره فى تدنى الإنتاج والإنتاجية. وقد تسببت هذه العوامل فى إنخفاض إجمالى مساحة الأراضى المطرية وفى انخفاض حجم إنتاج أهم محصولين من الحبوب ينتجان فى شيهواهوا: الفول والذرة. كما أدت أيضاً إلى انكماش إنتاجية الهكتار. وهذه ثمرة حقيقة أن القليل من المخصبات والكيماويات قد استخدمت لأنها مكلفة ، وأن الموارد المتاحة للزراعة الآلية قليلة وأن ثمن البذور عالية المردود مرتفع بحيث لا يمكن شراؤها.

٣-٣ مستوى المعيشة :

من الصعب قياس التغيير فى مستوى المعيشة عبر السنوات العشر الماضية، لأنه ليس ثمة دراسات كافية للمقارنة عبر فترات مختلفة . وعموماً فقد جلبت

العديد من الخدمات للمناطق الريفية مع نمو البلاد، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها تصل إلى القطاعات الفقيرة.

تتمتع ٤١٨ إيجيدو فقط بالكهرباء من جملة ٩١٢ إيجيدو في شيهواهوا، ويتمتع أقل من نصفها، ٤٤٩ إيجيدو بمياه جارية . ول ١٥٥ فقط منها منافذ على الطرق المعبدة [٣٩].

٣- ٣-١ الرعاية الصحية :

من الصعب تقديم الخدمات الصحية في المناطق الريفية نظراً لتبعثر السكان وتباعد المسافات بين المدن . إن الوضع الغذائي في ٣٢ بلدية من جملة ٦٧ مجلساً بلدياً في الولاية (غالبيتها ريفية) « حرج » . إذ يصل سوء التغذية عند الأطفال قبل سن الدراسة في المناطق الريفية إلى ما بين ٣٠ ـ ٤٠٪ . وقد وصل ٨٠ ـ ٩٠٪ من الأهالي في بعض المناطق المرتفعة من الإقليم إلى مستويات حادة من سوء التغذية. وحسب معهد شيهواهوا للصحة فإن أمراضاً مثل السل الرئوي والسعال الديكي والتي استؤصلت فعلاً من ريف شيهواهوا قد عادت إلى الظهور. وفي الفترة ما بين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ مات ٨١٦ من مواطني شيهواهوا بسبب نقص التغذية ، وهذه زيادة تبلغ نسبتها ١٤٪ مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية. ويعيش معظم المتأثرين بهذه المشكلات في المناطق الريفية التي يفتقر ٦٠٪ منها للخدمات الصحية [٤٠] .

٣-٣-٢ المشكلات الاجتماعية والبرامج الحكومية :

صاحب تدهور الوضع الاقتصادي للفلاحين عموماً في شيهواهوا تدهوراً في

الوضع الاجتماعى، رغم أننا لا نستطيع أن نثبت أنها علاقة عرضية .

وقد كان للتفكك الاجتماعى والعنف الذى جلبه تجار المخدرات وقوات الشرطة وغياب الوظائف تأثيراً قوياً فى المناطق الريفية لشيهواهوا وفى السييرا قبل أى مكان آخر. وهنا تحدث غالبية انتهاكات حقوق الإنسان: القتل، الإرهاب، الاعتقال التعسفى، إحراق الممتلكات إلخ . وفى السييرا تحتل حوادث الموت بأسباب العنف المرتبة الرابعة بين أسباب الوفاة عموماً، والقتل هو السبب الرئيسى للموت وسط الشباب فى السن ما بين ١٥ـ ٢٤ سنة (٤١).

يشمل برنامج التكافل الوطنى كل السياسة الاجتماعية فى ظل إدارة سيالناس . وهدفه الرئيسى هو محاربة الفقر وتشجيع المشاركة الاجتماعية كشرط لتحديث الريف. وقدكان البرنامج بدوره أكثر وضوحاً فى شيهواهوا كمقدم للقروض غير الربحية لمنتجى الفول والذرة الشامية. ويشارك كذلك فى مشروعات تنمية المجتمع والغائب هنا هو السعى المتفق عليه، عبر البرنامج أو أى وكالة أو مؤسسة أخرى، للعمل مع الفلاحين على استراتيجية تنموية بديلة للمستقبل .

ومن المثير أن نلاحظ أن ميزانية الزراعة الفيدرالية قد إرتفعت من ٥٠٣ مليون دولار فى ١٩٨٨ إلى ٨٦٤ مليون دولار فى ١٩٩٠. وفى الواقع فقد كان أحد شروط قرض البنك الدولى للقطاع الزراعى هو زيادة ميزانية الزراعة ٢٠٠ مليون فيما بين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩. ولم يُلبَّ هذا الشرط فى عام ١٩٨٩، لكن تحقق ما هو أعلى من هذا الشرط فى ١٩٩٠. إذن فالحكومة تضع أموالاً أكثر فى القطاع ككل، لكن القليل منها يصل منتجى الفول والذرة فى شيهواهوا.

وبينما يعترف البنك الدولى بأن ثمة «إصلاحات دراماتيكية» قد أنجزت فى الزراعة منذ ١٩٨٧، فهو يصر على تعميق هذه الإصلاحات (٤٢). وأحد المجالات التى رأى أنها تحتاج العلاج هى إنتاج الفول والذرة الشامية. وهكذا، لنا أن نتوقع

أن يتدهور وضع منتجى الجبهة الديمقراطية أكثر خلال السنوات القادمة ، حيث هنالك الكثير من الضغوط على الحكومة لإلغاء كل أسعار الربط.

٤ - البدائل

«الحل لكل هذه المشاكل هو أن تولى الحكومة الريف اهتمامها..»[٤٣] .

والعقبة أمام منتجى الجبهة الديموقراطية هى أن منتجاتهم ليست منافسة دولياً. مع ذلك فثمة القليل من المحاصيل البديلة بسبب طبيعة الأرض ونقص الأمطار. ويوصى موظفو البنك الدولى هؤلاء المنتجين أن ينتقلوا إلى أنشطة أكثر إنتاجية أو محاصيل «مثل الفراولة». وبعيداً عن حقيقة أن الفراولة لا يمكن إنتاجها بشكل منافس على هذه الأراضى، فإن تحولا كهذا يتطلب تمويلاً وتدريباً ومساعدة فنية وتسويقية ، وثمة القليل جداً من المساعدة الحكومية فى هذه المجالات .

وحسب أليجاندرو فزكويز:

> «لم نتلق أبداً أى مساعدة أو نصيحة فنية من أى أحد . إننا نريد فقط أن نجد السبيل لتحسين محاصيلنا » [٤٤].

وستقود السياسة الاقتصادية الراهنة إلى فقر متزايد وإلى الهجرة إلى المدن، بدون برامج شاملة للمساعدة فى إعادة هيكلة النشاط الاقتصادى.

ولأن الجبهة الديموقراطية لا ترى محاصيل بديلة ولأنهم يؤمنون أن إنتاج الحبوب الرئيسية للأمة هو نشاط إنتاجى ذو قيمة (إن لم يكن مربحاً) ، فهى تشجع مواصلة إنتاج الفول والذرة فى مناطق الزراعة المطرية فى شيهواهوا ، لكن بطريقة مختلفة. وتوصى بالسياسات التالية:

٤ - ١ الدمقرطة :

إن إعادة توجيه سياسات الحكومة الفيدرالية ضرورى للحفاظ على وتعزيز الممكنات التنموية للمنتجين الفلاحين. وأحد الشروط الأساسية لعملية إعادة التوجيه هذه هى دمقرطة الإيجيدو والجوار أو المجتمع المحلى باعتباره قلب حياة الفلاح. ويجب أن يضع حداً لسياسات الحزب الرسمى الاحتوائية التى تعتبر الإيجيدو والمنتجين المحليين هم القاعدة الطبيعية لعملياتها.

وهذا يعنى، على المستوى الملموس، أن يشارك الفلاحون، أياً كان وضعهم القانونى، ويساهموا فى السياسات الاقتصادية والإنتاجية والسياسية والإجتماعية - الثقافية فى مجتمعاتهم. ويجب أن يكونوا فاعلين فى كل القرارات التى تمسهم.

٤ - ٢ الاستثمار الحكومى :

يجب أن يكون هنالك اعتراف بأن ثمة دور للدولة في مساعدة فلاحى شيهواهوا الذين تنتج أسرهم الفول والذرة الشامية لقرون ليدمجوا أنفسهم فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد. ويجب أن يكون هنالك استثمار حكومى كبير فى البنية التحتية الريفية، وفوق كل شيء فى مشروعات الرى الصغيرة وفى وسائل جمع وحجز المياه. ومشروعات الرى الصغيرة هذه هى نظم « مساندة » تستخدم فقط فى حالة تأخر (أو انعدام) المطر. وسيقلل هذا من التأثيرات السلبية للمواسم السيئة أو تأخر الأمطار على الإنتاج بشكل كبير.

وبالرغم من أن هنالك إجماع على أن شيهواهوا تفتقر لموارد المياه لمشروعات رى جديدة وكبيرة، فقد كان لانخفاض ميزانية الإدارة الحكومية للزراعة تأثيراً مباشراً على التراجع فى حفر الآبار وبناء مشروعات الرى الصغيرة وبناء السدود الصغيرة

والكبيرة ... إلخ. لقد قلصت هذه الأنواع من المشاريع التى لا تحتاج قدراً كبيراً من الاستثمار لكنها ستحسن كثيراً من الإنتاج الفلاحى. لا تتوفر إحصاءات لهذا التقليص لكن الفلاحين يقولون إن طلبهم يقابل بالرفض عندما يطلبون من الحكومة حفر بئر لهم، والسبب الذى كثيراً ما يقال هو أن هذا «ممنوع» فى هذه المنطقة. ومع ذلك عندما يريد منتج غنى أن يحفر بئراً من موارده الخاصة، لا يظهر هذا المنع.

٤ - ٣ التمويل :

أصبح أمراً ملحاً أن توسع الحكومة من تمويلها لزراعة الحبوب الأساسية وخاصة الفول والذرة الشامية. إذ يجب أن تطور أشكال جديدة للتمويل يستفيد من مزاياها الفلاحون بدون تكاليف السمسرة المالية المرتفعة. ويبدو أن أنسب السبل لبلوغ هذا هى مساندة تكوين حسابات الادخار، التى ينظمها ويديرها الفلاحون أنفسهم بتمويل تقدمه الحكومة والمؤسسات غير الحكومية والمنتجين أنفسهم . وفى الواقع ، يظهر أن الحكومة قد قررت أن تحاول هذه الطريقة من التمويل بدءاً من نهاية ١٩٩٣. كذلك يحمل التحويل المباشر للسيولة من الحسابات البنكية بعض المخاطر، لكن الجبهة الديمقراطية تتطلع إلى تطبيق هذه الخطة .

٤ - ٤ الدعم وأسعار الربط:

يجب ألا يختفى الدعم، فهو موجود حتى فى أكثر الاقتصادات تقدماً. وتعتقد الجبهة الديمقراطية أن زراعة الغذاء الأساسى للبلاد يجب أن يدعم بعدة سبل، مثل أسعار الفائدة المنخفضة وتمديد فترات إعادة الدفع. وهم يؤكدون أيضاً أن المخصبات والمدخلات الأخرى يجب أن تدعم.

وينبغى أن ترفع أسعار المنتجات الفلاحية بشكل كبير لتحسين مستوى معيشة

الأسر الفلاحية وللوصول إلى الاكتفاء الذاتى والسيادة الغذائية ولإعادة تنشيط الزراعة المطرية. ولتفادى انهيار أسعار الحبوب الأساسية، وخاصة الفول والذرة الشامية، ينبغى ألا تضمن فى النافتا. وعلاوة على ذلك يجب أن تبقى الحكومة على كوناسوبو CONASUPO (كوناسوبو هو الوكالة الحكومية المسئولة عن شراء الحبوب الأساسية من المنتجين) نشطة وأن تضمن أن تواصل القيام بوظيفتها كمشترى للأغذية الأساسية وكمنظم للسوق.

٤ - ٥ التدريب:

من الضرورى دعم تطوير التكنولوجيات والبذور الملائمة وزيادة الإنتاج والإنتاجية فى الأراضى المخصصة لإنتاج الفول والذرة الشامية. ويجب أن يعاد تنشيط البحث والإرشاد الزراعى الذى تلص فى ظل التكيف. كذلك يجب تعزيز الروابط بين مراكز البحث والمنتجين ليستطيع الفلاحون الحصول على آخر التكنولوجيات .

وتفعيل البرامج التى تركز على التدريب الفنى والتسويقى هو أمر هام . وهذه هى مسئولية الدولة ، وينبغى أن تكون برامج كهذه جزءاً مكملاً لأى سياسات اقتصادية كلية تمس الإقليم.

٤ - ٦ التكامل الريفى:

تحتاج الأسر الفلاحية فى مناطق الزراعة المطرية فى شيهواهوا للعون ليتمكنوا من القيام بنشاط إنتاجى أكثر تكثيفاً وتكاملاً، يكفل مستوى مناسباً من التغذية ويكفل توليد فائض أولى لتأسيس أعمال زراعية صغيرة فى آن واحد. ويجب أن

يتنوع النشاط الاقتصادى للاقليم، بما فى ذلك تربية الماشية فى الحدائق الخلفية، البساتين العائلية، وإنتاج المعلبات والأنشطة الإنتاجية الصغيرة الأخرى.

ونظراً لأن تربية الماشية للحوم أو الألبان هى أحد الأنشطة القليلة المربحة فى مناطق الزراعة المطرية فى شيهواهوا فينبغى أن تساعد الحكومة الأسر الفلاحية بالسلفيات الميسرة وبالدعم لبناء الحد الأدنى من البنية التحتية اللازمة للتربية. كذلك هنالك ضرورة للاستثمارات قوية للحفاظ على وتحسين الأراضى والمراعى.

يحتكر الإيحيدو وأراضى المراعى المشاع حالياً المربون الأثرياء الذين يستأجرون الأرض ممن يمتلكون حقوق الإيجيدو. وهم يزحمون الأرض بالحيوانات مقابل مبالغ ضئيلة كل عام ، فيسببون الإستخدام الجائر وتدهور الأراضى. يجب أن تقوم الحكومة بتحرك واضح يضمن أن هنالك توزيعاً عادلاً لأراضى المرعى والذى يساهم، فى ذات الوقت ، فى إعادة إنعاش الأراضى.

٤ - ٧ الوظائف :

من الضرورى أن توفر وظائف عبر الصناعات الزراعية ليبقى السكان فى المناطق الريفية . ويملك قسم معقول من قوة العمل الشابة فى شيهواهوا الريفية سلفاً الخبرة فى العمل فى الصناعة. وكلاً من المساعدة والاستثمار العامين والخاصين ضروريان لدراسات الجدوى والتنمية التى تجرى على المشروعات الانتاجية المرتبطة بالإنتاج الأساسى فى الإقليم. يجب أن تدعم الحكومة الفلاحين بالعون الفنى الفعال ليتمكنوا من الدخول فى مشروعات منتجة وليفكروا فى خيارات مختلفة من أجل عودة الإنتاج إلى حالته السابقة.

٤ - ٨ البيئة :

يجب أن تتعاون الحكومة والمجتمعات الفلاحية من أجل استخدام أكثر استمرارية للموارد الطبيعية ولزيادة الإنتاجية التى لاتضر بالبيئة فحسب وإنما تسهم فى الحفاظ على الأرض وتعيد الغابات إلى سابق عهدها وتعيد ملىء خزانات المياه «التحترية». وبعبارة أخرى، تشجيع تنمية متواصلة تترك لأجيال المستقبل قاعدة موارد طبيعية ومشهداً ريفياً أفضل كثيراً مما لدينا الآن.

الهوامش

1- Fussell, Phillip, Mexico in Transliation (Austin: Colorado River Press, 1977) , P. 73. (in Barry, Mexico : A Country Guide, Inter-Hemispheric Resource Center, 1992 P. 154) .

2- Barry, P. 156 .

3- Barry, P. 160 .

4- Calva, Jose Luis, la Jornada, May 4, 1992 .

5- The World Bank, Mexico: Agricultural Sector Adjustment Loan (2918-ME) : Project Completion Report, November 10, 1992, P. II .

6- Ibid., P. 11 .

7- Interview with Alejandro Vazquez, Tejolocachic, Municipality of Matachic, March 1993.

8- Proceso, No . 668 .

9- Figures Provided by the Banrural office in Chihuahua .

10- El Heraldo de Chihuahua, November 24, 1992 .

11- La Jornada, November 12, 1992 Epoca magazine, January 10, 1993 .

12- Interview with the Director General of Rural Development of the Chihuahua state government, November 1992 .

13- Interview with Rosa Valverde, Ranchos de Santiago, Municipality of Guerrero, March 1993.

14- Interview, Don Gabino Ortega, Colonia Ruiz Cortinez, Municipality of Namiquipa, March 1993 .

15- Interview, with Silvestre Vazquez, March 1993 .

16- The World Bank, Mexico: Fertilizer Sector Adjustment Loan (2919-ME) : Supervision Report, June 25, 1992, P. 2 .

17- Ibid.,P. 4 .

18- Calva, 1988, P. 25 .

19- INEGI, EL Sector Agricola en Mexico, 1990, P. 67 .

20- INEGI, Atlas Ejidal del Estado de Chihuahua, 1991, P. 64 .

21- Calva, 1988, P. 22 .

22- Interview with Gabino Ortega, March 1993 .

23- The World Bank, Mexico: Agricultural Sector Adjustment Loan (2918-ME) : Project Completion Report, November 10, 1992, P.7.

24- Calva, 1991, P. 21 .

25- Calva, 1990 .

26- Interview with Rosa Valverde, Ranchos de Santiago, Municipality of Guerrero .

27- "Frente Por El Derecho a la Alimentacion" (mimeo) , February 2, 1992, Mexico, DF, P.2.

28- Calva, Jose Luis, Probables Efectos de un Tratado de Libre Comercio en el Campo Mexicano, Fontamara, 1992, P. 41 - 43 .

29- La Jornada, November 12, 1992 .

30- Salinas de Gortari, Cuarto Informe de Gobierno, 1992 .

31- The World Bank, Agricultural Sector Adjustment Loan Report, 1992, P. 13 .

32- Ibid .

33- Interview with Silvestre Vazquez, March 1993 .

34- INEGI, X and XI General Population Census.

35- Ibid .

36- Diario de Chihuahua, September 16, 1992.

37- Interview with Gabino Ortega, March 1993 .

38- Interview with Martha Hernandez de Gonzalez, Ranchos de Santiago, Municipality of Guerrero, March 1993 .

39- INEGI, 1991, P. 45 .

40- Diario de chihuahua February 25 and May 3 1992

41- Ibid .

42- The World Bank, Agricultural Sector Adjustment Loan Report,

1992, P. 16 .

43- Interview with Gabino Ortega, March 1993 .

44- Interview with Alejandro Vazquez, March 1993 .

رابعاً: تأثير التكيف على فقراء الحضر: النساء والاستهلاك فى سان ميجل تيوتنجو

١- خلفية

١-١ المجتمعات الحضرية الفقيرة فى المكسيك:

انتقل المكيسكيون باضطراد إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل ، حيث تلاشت فرص الحياة الكريمة فى الريف، فأصبحت مكسيكو سيتى مؤخراً أكبر المدن فى العالم. يسكنها حوالى ٢٠ مليون نسمة تقريباً فى المنطقة الحضرية.

وحيث أن المدينة أصبحت مزدحمة ومكلفة ، فقد بدأت الأسر تنتقل إلى أطرافها. وتتشكل أحياء الأطراف عادة عندما يسمح «الموزعون» (المرتبطين غالباً بالمنظمات الرسمية) للأسر الفقيرة بالاستقرار على الأراضى الريفية بدون أى خدمات مقابل الدعم الاقتصادى والسياسى. ولا تشعر هذه الأسر بأى أمان للأرض التى يقيمون عليها ، وقد تنتزع منهم فى أى لحظة بواسطة الملاك الشرعيين . ويجبر المستوطنون على الدفع «للموزعين» تحت ذريعة أن الأموال ستذهب لتمويل الأنشطة التنظيمية للمجتمع وللتعامل مع السلطات. وعندما يواجه الفقراء بغياب السياسات الحكومية لإسكان منخفضى الدخل ، تكون هذه التجمعات بديلاً أمام الفقراء.

ومثلما تقمع الحكومة هذه المجتمعات دورياً ، فإنها أيضاً تعترف انتقائياً بالكثير منها - بل وتشجعها أيضاً المنظمات الحزبية الرسمية، ومع ذلك، يتراجع

التسامح الذى أبدته الحكومة تدريجياً فى وجه النمو المتسارع للمدينة. وقد اتخذت الحكومة سياسات أكثر تشدداً فيما يتعلق بالمستوطنات غير النظامية فى السنوات الأخيرة. وتشمل هذه السياسات الطرد العنيف وإجبار المستوطنين على الانتقال حتى إلى خارج أطراف المدينة وخلق تجمعات شعبية جديدة تفتقر إلى الخدمات أيضاً.

أطلقت حكومة ساليناس استراتيجية مزدوجة فيما يتعلق بالمستوطنات غير النظامية . فمن ناحية حاولت الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية أن توقف كل المستوطنات الجديدة . وفى نفس الوقت بدأت عملية تنظيم واسعة للأرض لتكفل حقوق الملكية ولتضع الأساس لجمع ضرائب الملكية مستقبلاً ولكسب الشعبية للحزب الحاكم . وقد سلمت حكومة ساليناس حقوقاً شرعية للأرض أكثر مما فعلت الحكومتين الماضيتين مجتمعتين .

١ - ٢ سان ميجيل تيوتنجو :

تقع مستوطنة سان ميجيل تيوتنجو فى ناحية أزتابالابا شرق ضواحى مكسكو سيتى. وأزتابالابا هى أكبر وإحدى أفقر نواحى منطقة مكسيكو سيتى الحضرية . استوطنت سان ميجيل فى ١٩٧٢ بواسطة أسر فقيرة إنحدرت أساساً من الريف جنوب شرق المكسيك بحثاً عن فرص أكبر فى المدينة لكنها أجبرت على الابتعاد عن وسط المدينة بسبب الإزدحام والإيجارات العالية ومن حينها نمت سان ميجيل بسرعة: من ٢٧٥ قطعة أرض وكثافة سكانية تبلغ ١٠ أفراد / للهكتار فى ١٩٧٤ إلى ٨٠٦٠ قطعة وكثافة سكانية تبلغ ٥٤٤ فرداً / للهكتار فى ١٩٩٢. وحالياً يقترب سكان سان ميجيل من الـ ٨٠,٠٠٠ .

خُططت المنطقة التى تضم سان ميجيل الآن ، قبل عدة عقود مضت،

كايجيدو[1]. (حوالى ٩٠٪ منها) وأرض مشاع (حوالى ١٠٪) وقد هجر السكان الأصليون المنطقة لأنها لم تكن مناسبة للإنتاج الزراعى. وقد قامت سان ميچيل عندما بدأ الملاك الأصليون بيعها بشكل غير شرعى للمستوطنين (لا يسمح ببيع أراضى الإيجيدو والأراضى المشاع). وقد دفع المستوطنون مقابل قطع أرضهم، رغم أنهم لم يستلموا أوراق شرعية أبداً لأن البيع كان غير قانونى.

وقد بدأوا يتقاتلون من أجل الإعتراف بحقوقهم الشرعية فى الملكية عندما توسعت المستوطنة ورفع المقيمون قيمة منازلهم. فتوصلوا بعد سنوات من الصراع إلى اتفاق مع الحكومة لإضفاء الشرعية على ملكيتهم . فبدأت الحكومة فى أكتوبر ١٩٩١ تشترى الأرض من الملاك الأصليين لإعادة توزيعها لقاطنيها الحاليين وبحلول ١٩٩٤، سيكون لكل المقيمين أوراقهم القانونية لأراضيهم .

لسكان سان ميچيل تاريخ طويل من النشاط السياسى المستقل . والوضع الاقتصادى والاجتماعى يطابق الوضع فى المستوطنات الحضرية الفقيرة الأخرى فى المكسيك ، لكنهم يميلون إلى أن يكونوا أكثر تنظيماً من معظم المستوطنات الأخرى. وطوروا، بسبب هذا، بدائل شاملة لمجتمعاتهم تصلح نموذجاً للمناطق الأخرى.

و«اتحاد مستوطنى سان ميچيل» هو المنظمة الاجتماعية التى قادت العديد من نضالاتهم من أجل الخدمات فى المنطقة وقد احتفل الاتحاد مؤخراً بالذكرى الثامنة عشر لتأسيسه . وبينما يفخر ناشطوهم بمنجزاتهم العديدة عبر السنين، فهم أيضاً غاضبون إذ ما يزال مجتمعهم، بعد ثمانى عشر عاماً من النضال والتضحيات يفتقر إلى خدمات أساسية مثل الصرف ، والمياه الجارية المنتظمة ، والمواصلات المناسبة والأمن العام.

٢- التكيف الهيكلى فى سان ميجيل تيوتنجو

تقيم هذه الدراسة تأثير التكيف على الأسر الحضرية الفقيرة فى سان ميجيل ، أساساً من خلال تجارب النساء . والنساء هن أكثر مجموعات السكان تأثراً بعبء التكيف بجانب أولئك الأكثر نشاطاً فى صياغة البدائل . ونظراً لتقسيم العمل التقليدى فى المكسيك فمعظم النساء يعملن فى البيت يغالبن عدم وجود المياه والكهرباء والصرف الملائم والمرافق العامة الأخرى بجانب التسهيلات التعليمية والصحية المكلفة وغير الملائمة . وقد أجبرت المزيد من النساء على استكمال دخل الأسرة من خلال الاقتصاد غير الرسمى - يعملن فى المنازل كخياطات وكبائعات جائلات أو فى غسيل وكى ملابس الأخرين . وبالإضافة لذلك ، فالنساء عادة هن الأكثر نشاطاً فى التنظيم والمشاركة فى شئون المجتمع .

وبالرغم من أن الفقر أشد قسوة فى مناطق المكسيك الريفية (بسبب عقود طويلة من التحيز الحضرى فى السياسات العامة) ، فثمة إجماع واسع أن فقراء الحضر قد أصابتهم ضربة عملية التكيف الأكثر قسوة ، فهم القطاع الأكثر اعتماداً على العمل المأجور وعلى دعوم المستهلك والخدمات العامة ، وكلها تقلصت فى ظل التكيف.

وتقيم هذه الدراسة تأثير ثلاثة سياسات تكيفية على قاطنى سان ميجيل تيوتنجو .

١/ تقليص الأجور الحقيقية وتراجع فرص الاستخدام .

٢/ تحرير أسعار الغذاء الأساسى .

٣/ تراجع الخدمات العامة : تكاليف متزايدة وأعمال عامة متناقصة.

تشمل تأثيرات هذه السياسات : تراجع الدخل الحقيقى والقدرة الشرائية ، ارتفاع أهمية " القطاع غير الرسمى" وعمل الأسرة، ارتفاع الأسعار النسبية للعديد

من السلع الأساسية والخدمات، وتراجع نوعية الخدمات العامة بينما تتزايد تكاليفها. والتأثير الرئيسى للتكيف على سكان سان ميجيل هو تراجع استهلاك السلع الأساسية.

ونبنى نتائجنا أساساً على المقابلات مع سكان سان ميجيل . وتقوم المعلومات الإحصائية عن سان ميجيل على مسوحات مختلفة أجريت فى ١٩٨١و ١٩٨٧ و١٩٩٢ ومسوحاتنا الخاصة فى ١٩٩٣.

٢- ١ تراجع الاجور والوظائف:

٢-١-١ تراجع القدرة الشرائية :

كان تقليص الأجور الحقيقية ملمحاً مركزياً لبرنامج التثبيت والتكيف الحكومى. وقد أبقت "مواثيق" التثبيت التى وقعتها الحكومة والقطاع الخاص وجمعيات العمال والفلاحين الرسمية والتى هدفت إلى تجميد الأسعار والأجورعلى زيادات الأجور فى معدلات أدنى من زيادات الأسعار.

وقد قلص هذا، بالطبع، من قدرة العمال الشرائية وارتفع الحد الأدنى للأجور خلال السنوات الثلاث الأولى من معاهدة التثبيت بحوالى ٨٠٪ بينما زادت أسعار السلع الأساسية حوالى ٢٥٠٪ [٢].

والتخفيض فى الأجور الحقيقية هو أحد أكثر المشكلات التى تواجهها العائلات فى سان ميجيل حدة. وبالإضافة إلى ذلك دفع تقلص فرص الاستخدام (والذى هو أيضاً ثمرة لمجموعة إجراءات تكيفية)الأسر إلى الاقتصاد غير الرسمى وأجبر المزيد من أعضاء الأسرة على العمل.

لقد حدثت التخفيضات فى الأجور فى كل مستويات المرتبات على المستوى الوطنى ، لكن الخسائر كانت أكبر وسط مكتسبى الأجور الأقل. وقد بدأ سكان سان ميجيل هذا العقد وهم فى وضع متقلقل . لذا ، فقد كان للتخفيضات التالية فى الأجور تأثيراً أكبر نسبياً عليهم . ولأن لسكان سان ميجيل القليل جداً من النفقات المرفهة (غير الضرورية)، إن كان لهم نفقات كهذه ، فتراجع الدخل يجبرهم على تقليص استهلاك السلع الضرورية.

إنخفض الحد الأدنى للأجور من ١٨٣.٥ بيزو للفرد فى اليوم (٧.٤٩ دولار) فى ١٩٨١ إلى ١٢٠..٨٤ بيزو فى اليوم (٣,٩١ دولار) فى ١٩٩٢ [٣]. وهذا يمثل إنخفاضاً بنسبة ٦٪ فى القوة الشرائية خلال هذه الفترة مقارنة مع مؤشر أسعار المستهلك . لكن تكشف الدراسات أن القدرات الشرائية للأسر التى تقتصر مشترواتها على هذه السلع قد انخفضت أكثر.

تجادل الحكومة أن الحد الأدنى للأجور لم يعد مؤشراً ذو صلة، لأن غالبية العمال تكسب أكثر من الحد الأدنى. وبالفعل فقد وجدنا فى سان ميجيل أن النسبة المئوية للعمال الذين يحصلون على الحد الأدنى للأجور أو أقل منه قد انخفضت منذ ١٩٨١. ومع ذلك ، لم تزد هذه الأجور بشكل كاف للتعويض عن فقدان الحدالأدنى للأجور لقدراته الشرائية .

وحسب مسوحات سان ميجيل ، فقد انخفض عدد العمال الذين يحصلون على الحد الأدنى أو أقل منه من ٨٩٪ فى ١٩٨١ إلى ٥٤٪ فى ١٩٩٣. وهناك ٣و٤.٪ آخرين يحصلون ما بين أجر حد أدنى واحد وأجرين وعلى العمال أن يحصلوا على أكثر من ضعف الحد الأدنى الحالى لكى يحافظوا على قدرتهم

الشرائية . وفى مسح ١٩٩٣ كان ٥٧٪ فقط من العمال يكسبون أكثر من ضعف الحد الأدنى ، مما يعنى أن هنالك انخفاضاً فى مجمل القدرة الشرائية فى سان ميجيل. وحسب مؤشرات الفقر على المستوى الوطنى ، فان ٦٧,٩٪ من سكان سان ميجيل تيوتنجو يعيشون فى فقر [٤].

يبدو أن المزيد من أعضاء الأسرة يعملون للتعويض عن الأجور المنخفضة . فقد كان هنالك متوسط ١٫١٧ عامل فى كل أسرة فى مسح ١٩٨١ ، بينما كان المتوسط فى مسح ١٩٩٣ هو ١,٧ عامل للأسرة. ومع ذلك وحتى بمتوسط ١,٧ عامل للأسرة نادراً ما تغطى الأسرة احتياجاتها الأساسية .

وحسب جلوريا باتيستا والتى يعمل زوجها بالعمولة :

" ارتفعت الأسعار خلال السنوات العشر الماضية بسرعة شديدة لدرجة أن ما يكسبه زوجى لا يكفى .. لا أدرى لم انخفضت الأجور كثيراً ، أتصور أن الرؤساء (رؤساء العمال) يدفعون القليل جداً. أعتقد أننا نعمل لنجعلهم أغنى ... لا أظن أننا سنمتلك يوماً تلك الأشياء التى يملكها رئيس زوجى» [٥] .

زاد الانخفاض العام فى الاستثمار عقب ١٩٨٢ العجز فى وظائف القطاع الرسمى . وبالإضافة لذلك وحيث أن الحكومة قد خصخصت صناعات القطاع العام وقلصت بيروقراطية المكاتب العامة ، انكمش جدول رواتب القطاع العام لاغياً آلاف الوظائف ذات الدخل العالى. لقد نظر للمكسيك باعتبارها البلد الذى أصبح بإمكانه تجنب الزيادات الكبيرة فى البطالة عبر تقييده للأجور. وواضح أن رقم البطالة الرسمى فيه قلة تقدير فادحة. لكن، بالإضافة لذلك ، يفسر النمو الكبير فى

الاقتصاد غير الرسمى جزئياً أرقام البطالة المنخفضة .

٢-١-٢ زيادة العمل فى القطاع غير الرسمى :

يتكون الاقتصاد غير الرسمى فى المكسيك أساساً من الباعة الجائلين والأعمال الصغيرة خارج المنزل والعمال «بالقطعة» (وهؤلاء سرحتهم المصانع الكبيرة لتوزيع المخاطر ولخفض تكاليف العمل والتكاليف غير المباشرة). إن الحد الأدنى للأجور منخفض جداً بحيث يفضل العديد من الناس أن يعملوا فى الاقتصاد غير الرسمى لأنهم يجنون عادة أموالاً أكثر من الحد الأدنى للأجور.

المهنة الأكثر شيوعاً فى سان ميجيل، حسبما يشير مسحنا فى ١٩٩٣ هى عامل مصنع (٣٠٪ من السكان المستخدمين). وقد خبر هؤلاء العمال انخفاضاً حقيقياً فى أجورهم خلال العقد الماضى. والمهنة الثانية الأكثر شيوعاً هى «بائع» و ١٠٪ تقريباً ممن شملهم المسح هم باعة جائلون ، وهناك ٥٪ آخرين يعملون فى وظائف ثابتة (يمكن أن تكون منازلهم). وقد زادت فئة البائعين فى سان ميجيل أكثر من الضعف منذ ١٩٨١ (من ٦,٦٪ إلى ١٥٪). وهذا يعبر عن النمو فى الاقتصاد غير الرسمى.

يتباين الوضع المالى بالنسبة للبائعين كثيراً إذ قد تكون المكاسب عالية جداً أو شديدة الانخفاض حسب الموقع والمنتجات المعروضة للبيع واليوم يكسب باعة الشارع فى ميكسيكو سيتى فى المتوسط مرتين قدر أجر الحد الأدنى، لكن هذا المتوسط أقل بعض الشئ فى سان ميجيل ، يذكر العديد من الباعة حرية أن يعملوا لأنفسهم والقدرة على إعالة أسرهم كمكسيين للبيع فى الشارع .وحسب كارلوس جارسياكروز:

«اعتدت أن أعمل فى السوق المركزى، لكنهم استغلونى ... فقد كنت أعمل من الخامسة حتى الثامنة مساء وكانوا يدفعون القليل جداً . تركت العمل هناك وبدأت أبيع الفواكه على الطريق . وهنا العمل أفضل وأقل استغلالاً. لا أكسب الكثير لكننا لا نبقى دون طعام »(٦).

وتقول رينا هيرريرا لوبيز التى تبيع الخضراوات فى سان ميجيل :

« لا أستطيع أن أقول كم نكسب، فأنا لم أحسبها بالضبط ... وكل ما أعرفه هو ألا شئ يتبقى بعد شراء الطعام والملابس والكتب المدرسية ... لكن طالما وصلنا إلى هذا، فشكراً للرب، لقد أصبحت الحياة أسهل. فقد كانت الأمور أفظع منذ أربع سنوات خلت، إذ لم أكن أعرف ماذا أفعل. كان لزوجى وظيفة، لكن من يدرى أين تذهب الأموال . والآن لا نفتقد الفول وخبز الذرة «التورتيلا» للأولاد أبداً » (٧).

عانى الاقتصاد الرسمى، من الناحية الأخرى، العديد من العقبات الكبيرة . فالعمال لا يتلقون المزايا الاجتماعية Benefits - بما فى ذلك الرعاية الصحية - والتى هى جزء من الوظائف فى القطاع الرسمى. ولا ينالون عطلات أبداً ، كما أنهم مكشوفون أمام تقلبات السوق .

وهنا تشرح ماريبيل جوتييريز هيرنان من سان ميجل بعض هذه الصعوبات :

« أنا متزوجة ولدى طفلان : خمس سنوات وسنتين ... أعمل مع زوجى كبائعة فى الشارع . ونحن نبيع الملابس نغادر المنزل فى الخامسة صباحاً ونعمل حتى السادسة مساءاً . ولأن الحالة الاقتصادية سيئة، فنحن لا نبيع الكثير . تصل حصيلتنا ١٠٠,٠٠٠ بيزو (٣٣,٣٣ دولار أمريكى) فى اليوم الجيد، لكنها عادة حوالى ٢٠,٠٠٠ ألف بيزو (٦,٦٦ دولار) . وقد ارتفع الإيجار الذى ندفعه من ١٥٠,٠٠٠ بيزو (٥٠ دولار) إلى

٢٠٠,٠٠٠ بيزو (٦٧ دولار) فى الشهر . ومنذ سنتين ماضيتين كنت أدفع ٥٠,٠٠٠ بيزو فقط (١٦,٦٦ دولار) فى الشهر لكن دخلنا لا يرتفع أبداً لندفع هذه الزيادة»(٨).

يتيح البيع فى الشارع إلقاء نظرة على بعض الجوانب الإيجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمى. فباعة الشارع لا يستطيعون الحصول على المكاسب الاجتماعية Benefits (الرعاية الصحية ، الإجازة المدفوعة .. إلخ) التى تقدم فى سوق العمل الرسمى. وبالإضافة إلى ذلك فهناك استقرار محدود فى دخلهم (المتقلب بشكل كبير من يوم لآخر) مما يجعل التخطيط أمراً صعباً . وعلاوة على ذلك فهم يعملون يومياً . ومن الناحية الأخرى ونظراً للتخفيض الكبير فى الأجور الحقيقية فى القطاع الرسمى، فالقطاع غير الرسمى يوفر أجور أعلى بقدر ضعيف . وبالإضافة إلى ذلك. فهو يوفر لهم حرية أن يعملوا لأنفسهم ، وهى حرية هامة للعديد من الأسر لأنها تتيح لهم مرونة أكثر (مثل أخذ أطفالهم معهم، أو البقاء بجوارهم إذا كانوا مرضى .. إلخ).

٢-١-٣ عمل الأسرة :

أجبر التراجع المستمر فى الأجور الحقيقية المزيد من أعضاء الأسرة للعمل بهدف البقاء . فمعظم النساء فى سان ميجيل يعملن دورياً على الأقل بهدف الإسهام فى دخل العائلة . وكثيراً ما تشارك النساء فى دخل للأسرة، بأى شكل يستطعنه . فالأطفال يبيعون العلكة والحلوى والصحف أو يغسلون زجاج السيارات ليجلبوا مالاً إضافياً . وتقول جلوريا باتيستا على سبيل المثال :

«لى طفل عمره عشر سنوات وهو يخرج ليجمع النفايات ليحصل على مال. وقد يحصل فقط على ٥-٧ آلاف بيزو (١,٦٦ دولار) لكننا نستخدمها لنشترى له أشياءه المدرسية»(٩).

٢-٢ تحرير أسعار الغذاء :

صاحب تراجع الأجور الحقيقية ارتفاعاً فى الأسعار. بل وتكشف الدراسات أن أسعار الأغذية الأساسية قد زادت أسرع من أى سلع استهلاكية أخرى . ولأن الطعام هو الإنفاق الأساسى للعائلات الفقيرة فى سان ميجيل فقد تأثرت بقسوة بإرتفاعات الأسعار هذه. إن ارتفاع أسعار الغذاء هو نتيجة لتخفيض أو إلغاء الدعم أو فوضى سوق الأغذية الأساسية . وكلا هاتين السياستين هما نتاج مباشر للتكيف.

تكلف الكاناستا بيزيكا (سلة السلع الأساسية الضرورية لأسرة مكونة من خمس أفراد) ٤٦٪ من أجر الحد الأدنى فى ١٩٨٣ ، و ٨١٪ من أجر الحد الأدنى فى ١٩٨٨ وأكثر بنسبة ٦١٪ من أجر الحد الأدنى فى ١٩٩٢[١٠]. قد إرتفعت تكلفة سلة السلع الأساسية، حسب دراسة مؤتمر العمال، ٩٥٪ ما بين ديسمبر ١٩٨٨ وفبراير ١٩٩٢[١١].

٢-٢- ١ الدعم :

أ- نظرة عامة :

كان الدعم الشامل قبل التكيف يغطى خبز الذرة (التورتيلا) ومشتقات القمح والفول وزيت البذرة والأرز والذرة وفول الصويا والسكر وكان هناك دعم للحليب[١٢]. ويكلف الدعم غير الموجه (الشامل)فى قمته فى ١٩٨٠ الحكومة بليون دولار فى السنة، حسبما يورد البنك الدولى [١٣].

وقد كان الهدف الأساسى لقرض البنك الدولى للقطاع الزراعى المكسيكى هو إلغاء الدعم الشامل وتوجيه المتبقى للقطاعات الأكثر فقراً. وعلاوة على ذلك فقد تضمن الشرطين التاليين المتعلقين بالدعم:

- تغيير معايير استحقاق الدعم الموجه Targeted.

- ربط دعم خبز الذرة (التورتيلا) بسعر الخبز الحقيقى [١٤].

ألغى كل الدعم الشامل فيما بين ١٩٨٨-١٩٩٠ وبقى فقط خبز الذرة (التورتيل) ودعم الحليب الموجه . كان إحلال دعم التورتيلا مكان دعم الخبز سياسة معقولة ، لأن التورتيلا هى الغذاء الرئيسى للفقراء ، بينما الخبز أكثر شيوعاً وسط عائلات الطبقى الوسطى والطبقى الأعلى . واستهدف دعم الحليب الأسر ذات الأطفال فأصبح مصدراً رئيسياً للغاية للتغذية .

ظل الدعم الشامل لعقود يفيد الأغنياء بجانب الفقراء ويكلف الحكومة بلايين الدولارات . لكن إلغاء الدعم أضر بالفقراء أكثر . ويشجع البنك الدولى الدعم الموجه كوسيلة لتقليص الإنفاق العام ،بينما يبقى على مساعدة القطاعات الأكثر فقراً من المجتمع . قد يساهم الدعم الموجه ، من الناحية النظرية ، فى توزيع أكثر عدالة للثروة، طالما كان يمكن استخدام ما يدخر من إقصاء غير الفقراء عن برنامج الدعم ، فى مكاسب تعود على الفقراء مباشرة لكن هذا يتطلب أن يغطى الدعم الموجه الجديد الفقراء الذين يحتاجونه وأن يشمل المنتجات التى تستخدمها العائلات الفقيرة ، وقد فشل الدعم الموجه فى سان ميجيل فى أن يغطى السكان الذين يحتاجونه مما يعنى أن من استفادوا من الدعم الشامل فى السابق لم يعودوا كذلك . كما أن هذا الدعم ليس كافياً من ناحية المنتجات المدعومة ، إذ لم تعد السلع المدعومة سابقاً التى تشكل الكاناستا بيزيكا (سلة السلع الأساسية) تدعم. وبالإضافة إلى ذلك فقد أصبح نظام الدعم مسيساً وأكثر بيروقراطية.

وحسب أرماندو باترا وهو باحث جامعى ، فإن الدعم الجديد :

« ليس أكثر من مستوى الدعم الضرورى لتفادى الانفجارات الاجتماعية ، أو لإنعاش المناطق والمجموعات الاجتماعية التى كسبتها المعارضة ....

وتقدم (الحكومة) المسكنات لمن يعانون الفقر المدقع، وهى مسكنات لا تستجيب لعلاج الصدمة الذى أوصى به صندوق النقد » [١٥].

ب - دعم خبز الذرة (التورتيلا) :

تغير مستوى وإدارة دعم خبز الذرة (التورتيلا) عدة مرات فى ظل التكيف فى محاولة لتوجيهه بشكل أفضل ومع ذلك فقد تسببت هذه التغييرات فى انكماش تغطية البرنامج وفى تسييسه فى سان ميجيل. إذ استفادت فقط ٩٪ من الأسر التى أجرى عليها المسح من دعم التورتيلا فى سان ميجيل.

بدأت الحكومة فى ١٩٩٤ تناقش إلغاء الدعم الشامل للتورتيلا واستبداله بدعم موجه. وحسب جورج دى لا فيجا دو منجويز منسق لجنة الغذاء الوطنية :

« يستهلك ما يقدر بستة ملايين أسرة مكسيكية توراتيلا مدعومة . وتستطيع ثلاثة ملايين أسرة من العدد الإجمالى للست ملايين أسرة أن تدفع قيمة التورتيلا الحقيقية غير المدعومة - بسبب مستوى دخولها - وأن يحول هذا الدعم إلى ثلاثة ملايين أسرة تحتاجه، لكنها لا تتمتع به الآن... »[١٦].

وفى ١٩٨٦ استبدل الدعم الشامل للتورتيلا بنظام «التورتيبونو» وهو تزويد الأسر الفقيرة بكوبونات يستطيعون بها شراء ٢ كيلو من التورتيلا المدعومة (لكل أسرة من ٥ أفراد). وكانت دعومات التورتيلا الموجهه توزع حتى عام ١٩٨٩ عبر مخازن شركة كونسابو وكان استحقاق الدعم يقوم على مسوحات اقتصادية - اجتماعية بمنزل كل متقدم . وتباع لهم التورتيلا بحوالى ٢٥٪ من سعرها فى السوق[١٧]. ولأن كل الأسر فى سان ميجيل تستحق الدعم ولأن الطبيعة اللامركزية للبرنامج جعلت الحصول على دعم التورتيلا سهلاً، فقد تلقت الغالبية

العظمى من أسر سان ميجيل هذا الدعم .

قلصت الحكومة فى ١٩٨٨ دعم التورتيلا إلى حد أقصى قدره ٢ كيلو فى اليوم ، بغض النظر عن حجم الأسرة. فقد أرادت الحكومة ، بالإضافة إلى رغبتها فى إزاحة عبء دعم التورتيلا حسبما يقول ناشطو سان ميجيل، أن تقلل من سيطرة الحركات الشعبية على توزيع التورتيلا وهكذا فقد غيروا نظام التوزيع أيضاً فى ١٩٨٩ . فأصبح نظام التورتيفيل (وهو نظام بطاقة التكافل) يتبع برنامج التكافل الوطنى. وهو يوفر كيلو جرام واحد من التورتيلا المجانية فى اليوم للأسر التى تكسب أقل من ضعف أجر الحد الأدنى. وفى الواقع فقد استبعدت ملايين الأسر المستحقة للدعم. وحسبما تورد الحكومة فقد استلمت ٣,٥ مليون أسرة بطاقات التكافل فى ١٩٩٠. ومع ذلك، وحسب التصريحات الحكومية فثمة ٦ ملايين أسرة تحتاج البطاقة .

وفى سان ميجيل تتلقى ٩٪ من الأسره التى جرت مقابلتها فى ١٩٩٣ دعم التورتيلا . وتكسب ٦٨٪ من الأسر التى شملها المسح أقل من ضعف أجر الحد الأدنى ، مما يعنى أن الدعم قد فشل فى تغطية حتى ١٥٪ من السكان المستحقين.

أجرت الحكومة سلسلة من المسوحات لتحديد من يستحق «التورتيفيل» . وقد حددت الحاجة للدعم، بدخل الأسرة. ومع ذلك، تكثر أمثلة الأسر التى تلقت بطاقات، لكنها لا تحتاج الدعم . وقد تسلمت أسرة نورما مايرشتاين بطاقة عبر رسول:

«والدى عامل ماهر فى «كرايزلر»، ويتلقى دخلاً عالياً ... لسنا معتادين كثيراً على تناول التورتيلا، فنحن نفضل الخبز . وأمى تقول أنه ليس

عدلاً، لأن هناك أناس يحتاجون فعلاً هذا الكيلو من التورتيلا. ونحن لسنا كذلك . لذا لم نطلبه أبداً ..» [١٨].

وعلى النقيض من أسرة مايرشتاين ، تتحدث أنوسينسيا جارسيا من سان ميجيل عن تجربتها مع برنامج «التورتيفيل» :

« أنفقت شهراً أحاول الحصول على بطاقة تورتيلا وقد ذهبت إلى مكاتب الناحية أيام عديدة.إنتظرت طوال الصباح ثم بلغونى بالعودة صباح اليوم التالى. وعندما عدت بلغونى أنهم سيصلون إلى الجواريسلموا البطاقات . وعندما حضروا أخيراً بعد أسبوعين لجيراننا ، ذهبت أحاول الحصول على بطاقتين ، لكن الرجل قال لى أنه سيواجه مشاكل ما إذا سلمنيها ... وأخيراً قررت أنها لا تستحق كل هذا العناء . أنفقت كل هذا الوقت، مقابل ماذا ؟ كيلو واحد من التورتيلا» [١٩].

تشتكى فرانشسيكا ايسكوبفل أن اسمها لم يضع على قائمة المستحقين «للتورتيفيل» منذ مات زوجها لأن البطاقات تصدر بأسماء الرجال :

«لا أفهم هذا. فالنساء الوحيدات يحتجن العون أكثر ....كل شئ صعب هنا ، فالناس الذين يملكون أكثر يتلقون الدعم الأكثر من الحكومة» [٢٠].

توضح تجربة سان ميجيل تيوتنجو عدم كفاية دعم التورتيلا فهو يغطى أناس لا يحتاجونه ، ويتجاهل نسبة عالية ممن يستحقونه فى سان ميجيل . وقد زاد تحويل البرنامج إلى سيطرة برنامج التكافل (الذى أخذه من أيدى شركة كونستابو) من المعوقات البيروقراطية بجانب تسييس البرنامج .

جـ - دعم الحليب :

يسلم دعم الحليب عبر ليكونسا LICONSA وهى فرع من كونسابو ويوزع من خلال مخازن الحليب المدعوم. يستهدف الحليب المدعوم الأطفال. ويحق للأسر ذات الأطفال أقل من ١٢ سنة والتى تكسب أقل من ضعفى أجر الحد الأدنى أن تتلقى حليباً مدعوماً . ويباع الحليب المدعوم حالياً مقابل ٢٤٠٠ بيزو للأربع لترات (أو ٦٠٠ بيزو للتر). وتتلقى الأسرة ذات الطفل الواحد ٤ لترات فى الأسبوع، وتتلقى الأسر من طفل إلى طفلين من ٢-٨ لترات فى الأسبوع وللأسر ذات الأربع أطفال فأكثر ٢٤ لتراً فى الأسبوع .

ويكلف لتر الحليب فى المخازن الخاصة فى سان ميجيل ٢٠٠٠ بيزو لذا يوفر دعم أسرة من خمس أفراد تستهلك ٨ لترات من الحليب ١١,٠٠٠ بيزو فى الأسبوع، أى ما يقارب أجر الحد الأدنى فى الأسبوع . وبهذا فهو برنامج دعم شديد الأهمية . لا يوفر من نفقات الأسرة فحسب، وإنما يزيد من احتمال استهلاك الحليب ، وهو مصدر هام للكالسيوم والحديد .

فى سان ميجيل ثلاث مخازل لليكونسا) وحسب مسوحاتنا ، تستطيع ٤٤٪ من الأسر الحصول على دعم الحليب . وهذا تحسن كبير يزيد على دعم التورتيلا. ومع ذلك فهو يقصر عن تغطية السكان المحتاجين ، إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن ٦٨٪ من الأسر التى شملتها المقابلات تحصل على أقل من ضعف أجر الحد الأدنى، ولغالبيتهم الساحقة طفل واحد على الأقل دون الثانية عشرة . وتكشف المقارنة بين تغطية دعم الحليب ودعم التورتيلا عن فشل دعم التورتيلا فى سان ميجيل. إذ أن شرط الحصول على أقل من ضعف أجر الحد الأدنى هو ذاته فى الحالتين لكن تغطية دعم الحليب أكبر خمس مرات من دعم التورتيلا.

وتشكو معظم النساء اللاتى يتلقين دعم الحليب من إدارة البرنامج . وقد يكون

التغيير الإدارى ضرورياً، لكن الدعم عموماً مفيد ويجب توسيعه .

تشرح لِتيسيا جونزاليس مشكلاتها مع البرنامج :

« عليك أن تذهب ما بين الخامسة والنصف والثامنة صباحاً، وإلا لن تجد حليباً. ومن الخطر جداً أن تخرج من المنزل وحدك فى الخامسة والنصف ، وبعدها نكون مشغولين بالأطفال . . . ورغم أن الحليب يكلف ٢٤٠٠ بيزو علينا أن ندفع إيجار المبنى وحارس الأمن .. وليكونسا تدفع للحليب فقط» [٢١].

ويمثل دعم الحليب دعماً إيجابياً من ناحية عدد السكان الذين يغطيهم (رغم أن هذا يمكن توسيعه) ومن ناحية أهميته الغذائية .

د - إفطار المدارس المدعوم (للأطفال دون الثانية عشر) :

يوزع «برنامج تنمية الأسرة المتكامل» وجبات مدرسية سابقة التغليف للأطفال الفقراء. وتوزع هذه الوجبات من خلال المدارس أو من خلال لجان الأمهات فى المحيط؟؟. وقد تقلص محتوى الوجبة عبر السنوات الثلاث الماضية، بينما ارتفعت كلفتها.

كانت الوجبة تتكون قبل ١٩٩٠ من ١/٤ لتر حليب وبيضة مستوية وقطعة خبز وموزة وقطعة حلوى. وتتكون اليوم من ١/٤ لتر حليب وبسكويت وقطعة حلوى . وكانت تتكلف بيزو واحد قبل ١٩٩٠ (مبلغ رمزى) وارتفعت بعد ١٩٩٠ إلى ٢٠٠ بيزو (٠,٠٧ دولار) وتمثل وجبات «برنامج تنمية الأسرة المتكامل» قسماً مهماً من تغذية الأطفال فى سان ميجيل . إذ تشترى ٤٤٪ من الأسر التى شملها

المسح الوجبات المدرسية المدعومة، وهى ذات النسبة المئوية التى تتلقى دعم الحليب. ويوزع البرنامج داخل سان ميجيل ٢,٣٢٥ وجبة يوميا. ويوزع ٦٠٠,٠٠٠ وجبة على المستوى الوطنى مما يكشف التغطية العالية نسبياً فى سان ميجيل) (٢٢).

ومع ذلك، وبالإضافة إلى تقليص محتوى الوجبة وزيادة سعرها ، حاولت الحكومة أيضاً أن تلغى التوزيع فى سان ميجيل. وتستعيض عنه بالمطابخ الشعبية التى تديرها النساء فى المجتمع المحلى . وتقدم المطابخ الشعبية وجبات ساخنة للأطفال لكنها تكلف أكثر وتعتمد على عمل النساء المجانى . وقد صارع المنظمون ضد إلغاء وجبات «برنامج الأسرة المتكامل» ونجحوا حتى الآن.

هـ - خلاصة :

كسبت الحكومة ، حسب ما يقول البنك الدولى، توفيرات مالية كبيرة من تقليص الدعم ، مما أدى إلى استثمار عام أكثر فاعلية وقطاع عام أقل تكلفة :

وبالرغم من أن المستهلكين منزعجون من أعباء الإصلاح ، إلا أن توسيع دعومات الغذاء الموجهة قد خففت من آثاره على الناس الأكثر فقراً (٢٣).

ومع ذلك لا تغطى الدعومات الموجهة كل الأغذية الضرورية التى يستهلكها الفقراء الذين يحتاجونها. ولو كانت كذلك لكان هذا أفضل من الدعم الشامل من زاوية التوزيع الأكثر عدلاً للثروة. وتوضح حالة سان ميجيل أن الدعم الموجه هذا قد أسقط أسر فقيرة عديدة عن برنامج الدعم ، وقلل عدد الأغذية الأساسية المدعومة وقلص مستوى الدعومات الباقية .

وبالرغم من أن الإنفاق الحكومى على دعم الحليب والتورتيلا قد ارتفع ما بين

عامى ١٩٩١ - ١٩٩٢، إلا أن البرنامج ما يزال غير كاف بشكل كبير [٢٤].

٢-٢-٢ إنسحاب الدولة من سوق السلع الأساسية :

أ- الشركة الوطنية للمنتجات الغذائية (كونسابو)

تدخلت المكسيك بقوة حتى الثمانينيات فى تنظيم سوق الحبوب الرئيسية من خلال الشركة الوطنية للمنتجات الغذائية (CONSAPO) وقد كان للشركة هدفين رئيسيين منذ إنشائها :

١- تقليص المضاربة فى سوق السلع الزراعية الأساسية ، بهدف حماية مصالح المنتجين الفلاحين ومصالح السكان الحضريين الفقراء .

٢- تنظيم السوق لتفادى تقلبات الأسعار التى تعود للندرة فى الإنتاج الوطنى أو غزو السوق بسلع أقل تكلفة من بلدان أخرى من خلال إدارة التجارة الخارجية والتحكم فى المخزون.

دخلت الشركة ، لتحقيق هذين الهدفين ، فى تسويق السلع الغذائية الأساسية وأصبحت تجهز وتوزع سلع المعيشة.

سعى برنامج التكيف إلى تقليص أو إلغاء دور الشركة الوطنية (كونسابو) فى كل من هذه المجالات، بالإضافة إلى إلغاء الدعم . وحسب تقرير البنك الدولى فقد استلمت الشركة ، قبل التكيف ، ٣٠٪ من كل التحويلات الحكومية ، بينما ذهبت ٥٠٪ من ميزانيتها إلى الإدارة [٢٥]. وكان أحد شروط البنك الدولى للتكيف فى القطاع الزراعى فى المكسيك هو ألا تزيد تحويلات الحكومة إلى الشركة عن ٨٥

مليــون دولار فى ١٩٨٨ [٢٦]. بدأت إعـادة هيكلة الشـركـة فى ١٩٨٣ وشـملت تقليص الميزانيـة وإلغـاء وتقليص الدعـومات وبيع بعض صناعـات الشـركة الوطنيـة وتقليص مجمل أنشطتها .

كانت إعادة هيكلة الشركة الوطنية تعنى تقليصاً كبيراً فى دور الدولة فى شراء وتوزيع الغذاء . فانخفضت مجمل مشترواتها من ١٤,٩٨٦,٠٠٠ طن فى ١٩٨١ إلى ٤ مليــون طن من الغــذاء فى ١٩٩٢ [٢٧]. ولن تشـترى الشـركـة بدءاً من ١٩٩٣ الأرز والقمح لتقصر مشترواتها على الفول والذرة الشامية فقط . وقد بدأت الحكومة مـا بين ١٩٨٨-١٩٩٢ فى خصخصة وإلغـاء هذه المجالات من أنشطة الشركة التى لا تعتبر «استراتيجية وذات أسبقية» . وقد قـاد هذا إلى حل أو خصخصة مصانع منتجة ومؤسسات تجارية مختلفة .

كانت الشركة الوطنيـة تشترى الحبوب الأساسيـة بأسعـار الربط وتوزعـها بأسعـار مدعومة على منافذها المحلية. وفى محاولة لتخفيض تكاليف الإدارة أسست شركة مخازن تديرها المجتمعات المحليـة. وقد أدار هذه المنافذ وعمل فيها المجتمع المحلى الذى يحتفظ بـ ٥٪ من المبيعات لمواجهة نفقات التشغيل .

ب - سان ميجيل :

وما تزال هذه المخازن موجودة فى سان ميجيل ، ولكنها لم تعد تقدم للمجتمع المحلى. مصادر بديلة للسلع الأسـاسيـة منخفضة الثمن . ومع إلغـاء الدعم وتراجع مشتروات الشركة إلى النصف وخصخصة صناعاتها، ارتفعت الأسعار فى مخازن الشركة إلى مستويات مساوية أو أعلى من المخازن الخاصة .

يقول ميجويل بنيتز الذى كان يدير مخزناً محلياً ثابتاً للشركة فى سان ميجيل:

« يجد المواطنون الأسعار فى مخازن الشركة أكثر تكلفة من المخازن الأخرى .. لذا فهم يذهبون إلى المخازن الخاصة ..ولهذا السبب فقد كفت مخازن الشركة عن أن تكون بدائل أمام الطبقات الشعبية»(٢٨).

وتشرح انوسينسيا جارسيا كيف تغيرت الشركة الوطنية للمنتجات الغذائية :

« إن كونسابو (الشركة) ليست سوى اسم .. فبضائعها أكثر تكلفة الآن مما فى المخزن (المنظم) والطعام الذى يبيعونه قذر ، فالأرز نصفه حصى . لكن كان أرخص وأفضل نوعية» .

جـ - النتائج :

ترك انسحاب الدولة من سوق السلع الأساسية بالإضافة الى إلغاء دعم العائلات الفقيرة فى سان ميجيل العائلات الفقيرة تواجه أسعاراً أعلى فى أغلب أغذيتهم الأساسية . وفرت الحكومة أموالاً طائلة بانسحابها من مجالات الإنتاج والتوزيع هذه، لكن الفقراء دفعوا الثمن. وكانت التغييرات الإدارية ضرورية فى الشركة بسبب البيروقراطية التى تكلف بلايين الدولارات . وقد أعلنت المجتمعات المحلية عن رغبتها فى أن تلعب دورها فى تقليص هذه النفقات بإقامة وتشغيل مخازنها الخاصة التابعة للشركة الوطنية . ومع ذلك فهم لا يستطيعون، دون الحصول على أسعار أدنى، أن يقدموا أسعاراً أقل من المخازن الخاصة .

٢-٣ استقطاعات الميزانية وتراجع الخدمات العامة :

كان تخفيض الإنفاق الحكومى الفيدرالى خطوة أساسية فى معالجة عجز الميزانية كجزء من التكيف . وعادة ما يوصى بتقليص الإنفاق أولاً فى مجالات غير منتجة

حتى لا تُعرض إمكانية النمو مستقبلاً للخطر . وهذا يعنى غالباً أن الخدمات الاجتماعية هى أول ما يختفى. وقد عانى التعليم والرعاية الصحية فى المكسيك من تخفيضات كبيرة كجزء من التكيف فى الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٨ فانخفض الإنفاق الحكومى على «التنمية الاجتماعية» (التى تشمل التعليم والرعاية الصحية والإنفاق الاجتماعى والتنمية الحضرية) بنسبة ٣٣٪ وحسب مصادر الحكومة فهذه التخفيضات أصبحت تتصاعد منذ ١٩٨٨، لكنها لم تصل بعد مستويات ما قبل الأزمة [٣٠]. وعلاوة على ذلك، قلص الإنفاق الفيدرالى على المرافق والبنية التحتية العامة ، مما زاد من الأعباء وأثر بقسوة على المجتمعات الفقيرة .

٢-٣-١ التعليم :

تعكس اتجاهات التعليم فى سان ميجيل ما يحدث على المستوى الوطنى إذ يكمل معظم الأطفال المدرسة الابتدائية، لكن أعداد متزايدة من الأولاد فى سن المدرسة الثانوية يتسربون. وأحد أهداف برامج التكيف الهيكلى المقررة هى نقل موارد الحكومة من التعليم العالى إلى التعليم الابتدائى. ومع ذلك ، كثيراً ما تجبر الأزمات الاقتصادية الأطفال على العمل ، وكثيراً ما تصبح نفقات إرسال الأولاد إلى المدارس (الزى والكتب والمواصلات) محظورة على الأسر الفقيرة وسيكون لهذا تأثير شديد السلبية مستقبلاً، عندما يكبر هؤلاء الأطفال الذين أكملوا المدرسة الابتدائية فقط ويحاولون الدخول فى قوة العمل .

تشرح ايرينا فيريللو هم معظم الأمهات فى سان ميجيل :

« زوجى ليس متعلماً وهو سائق حافلة يعمل كثيراً ، لكنهم يدفعون له القليل جداً وأريد أن يواصل أولادى الذهاب إلى المدرسة ليتمكنوا من أن

يكونوا أفضل مما كان أبواهم لكنني منزعجة لأننا ليس لدينا المال لشراء الكتب والأشياء التي يحتاجونها .» [٣١].

انخفضت ميزانية التعليم في الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٩٠. من ٥.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢.٥٪ منه. وبينما تراجع الإنفاق العام زادت تكاليف الكتب والمواد على الأسر.

تقول جلوريا باتيستا :

« لدي ست أطفال . خرج الكبيران من المدرسة الثانوية بعد السنة الأولى. لم نستطيع شراء الكتب فانزعجا ، والآن هما يساعدان في نفقات الأسرة بأداء أعمال غير منتظمة في الشارع... وهذه مشكلة لأنهما ليسا كبيران بما يكفي ليعملا قانونياً ، لذا غالباً ما يدفعون لهما لا شئ .. » [٣٣].

حالياً هناك ١٢ مدرسة ابتدائية و ٦ رياض أطفال عامة ومدرستان ثانويتان في سان ميجيل . ومنذ ٥ عشر سنوات كانت هنالك ٥ مدارس ابتدائية وروضة أطفال ومدرسة ثانوية واحدة . إذن فقد ارتفعت تغطية الخدمات التعليمية كثيراً . وطبقاً لكلارا بروجادا فقد حازت سان ميجيل مدارس مقابل عدد الطلاب أكثر من المناطق المجاورة بسبب النضال من أجل بناء المدارس في الجوار خلال الثمانينيات . ولم تعد القضية هي الدخول إلى المدرسة الابتدائية أو الثانوية ، وإنما التكاليف التي يتضمنها ذلك (تكاليف إرسالهم للمدرسة وتكاليف الفرصة التعليمية معاً).

تقول كاليوس جاسيا كروز :

«كان لي ولدان في الثانوية في ١٩٨٢، كان الأمر صعباً لكنا اجتزناه . الآن لدي ولد واحد في الثانوية لكن يبدو الأمر أكثر صعوبة . فهم يطلبون منك شراء أشياء مكلفة جداً، مثلاً، على أن أشتري له كتاباً بـ ٣٠,٠٠٠ بيزو» [٣٤].

أيينا هيروريرا بائعة فى الشارع وتكسب القليل . ومع ذلك فهى تقدم تعليم أولادها على ما عداه ، بل نجحت حتى فى إرسال أحدهم إلى مدرسة فنية خارج سان ميجيل :

« يذهب معظم المال الذى نجمعه إلى المدرسة ... فقد كانت مصاريف ابنى الأكبر ١٥٠,٠٠٠ بيزو (٥٠ دولار) فى الفصل الدراسى الواحد ... وتطلب المدرسة الثانوية (الحكومية) رسوم «طوعية» تبلغ ٥٠,٠٠٠ بيزو ، لكنها ليست رسوم طوعية فى الواقع . وبالإضافة إلى ذلك ، علينا أن نشترى كل كتبهم التى أصبحت أكثر تكلفة . ففى السنة الماضية فقط تراوحت تكاليف الكتب ما بين ١٠,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠ بيزو، لكنها الآن تكلف ما بين ٢٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠ لكل كتاب .

أتمنى أن يكسب ابنى ما يكفى لمساعدتنا عندما يكمل دراسته (مدرسة فنية)، لكن حتى أولئك المتعلمين لا يكسبون كثيراً هذه الأيام . وأخبرته أنه على الأقل سيكون أمامه خيارات أوسع. وإن لم يجد العمل الذى يريده، بإمكانه دائماً أن يفتح «كشكاً» مثلنا » (٣٥).

النتائج :

فى سان ميجيل مدارس ابتدائية وثانوية كافية لاستيعاب الأطفال فى الجوار. لكن المشكلة هى مشكلة التكاليف. إذ ارتفعت الأعباء التى يتضمنها إرسال الأطفال إلى المدارس كثيراً فى السنوات العشر الماضية. وتعنى الخصخصة التدريجية لنظام التعليم موارد أقل فأقل للمدارس العامة ، مما يؤذى الفقراء أكثر.

٢-٣-٢ الرعاية الصحية :

تغطية الرعاية الصحية :

تبنت الحكومة المكسيكية فى ١٩٧٠ هدف مد كل السكان بالرعاية الصحية بحلول عام ٢٠٠٠ . لكن التكيف كان سبباً فى تخفيضات حادة فى الإنفاق على الرعاية الصحية ، وقد كانت الزيادات فى هذا الإنفاق كبيرة فى السنوات الأخيرة ، لكنها ما تزال لا تغطى الاستقطاعات التى تمت خلال الثمانينيات . وعلى النقيض من البنية التحتية التعليمية ، تعانى سان ميجيل من الافتقار للمراكز الصحية .

تقدم الرعاية الصحية عبر العديد من مؤسسات الدولة . فهى تقدم لمستخدمى القطاع الخاص بواسطة مؤسسة (IMSS) ولمستخدمى القطاع العام بواسطة (ISSSTE) وتغطى خدمات وزارة الصحة الآخرين (غير المستخدمين وكبار السن) . ولصناعات الدولة الكبيرة مثل صناعة النفط خطتها الصحية الخاصة بها. إذن فالخدمات الصحية تغطى، نظرياً ، كل المكسيكيين لكن ، وبسبب استحالة الوصول إلى الخدمة الصحية أو بسبب بؤس هذه الخدمات وبسبب استقطاعات الميزانية ، لا يستطيع العديد من المكسيكيين الحصول على خدمة صحية ملائمة من خلال هذه المؤسسات . فهم إما يذهبون إلى الأطباء الخصوصيين، أو لا يذهبون إطلاقاً.

وطبقاً لإحصاءاتنا فإن السالوبريداد (SSA) ، وهى المؤسسة التى تقدم الخدمات الصحية للأسر غير المستخدمة فى القطاع الرسمى ، تغطى ٤٢,٨٪ من الأسر فى سان ميجيل . وهذه الخدمة شديدة البؤس مما يجعل العديد من الأسر تسعى إلى خدمات خاصة أو مجتمعية محلية إضافية . وتغطى ٢٦,٨٪ من الأسر بواسطة (IMSS) أو بواسطة مؤسسة (ISSSTE) ، وهى من مؤسسات الأمن الاجتماعى الرسمية . وتستخدم ١٧٪ أخرى من الأسر الخدمات الطبية الخاصة . وهذا مكلف نسبياً لكنها أيضاً الخدمة الأكثر سهولة من ناحية الحصول عليها فى سان ميجيل .

فى سان ميجيل مركز صحي حكومي واحد (موجود منذ أكثر من عشر سنوات) ، ومركزان شعبيان يديرهما المجتمع المحلى وثلاث مراكز صحية دينية (تفتح فقط من وقت لآخر) وهناك ثلاثون ممارس خاص . وتكلف الاستشارة فى المراكز الحكومية أو الشعبية ٥,٠٠٠ بيزو (١,٨٧ دولار) بينما تكلف زيارة الممارس الخاص ٢٥,٠٠٠ بيزو (٨,٣٣ دولار) .

تقول ماريبل جوتييرز :

« لدى ابنة فى الخامسة من عمرها تعاني الأنيميا . ويكلفنى التحليل ٧٥,٠٠٠ بيزو (٢٥ دولار)لكل زيارة ، ولأننى لا أملك المال ، لم تتلق الرعاية .... نتلقى خدمات صحية من «السالوبريداد »، لكنهم لا يدفعون للتحليل أو الأدوية .. كما أننا نقف أياماً ليرانا المسئولون ، ثم يقولون لنا تعالوا غداً »[٣٦].

كذلك تقدم وزارة الصحة خدمات بائسة للغاية . تقول جلوريا باتيستا :

«مرضت مرضاً شديداً خلال ولادتى الأخيرة . وقالوا لى أن هذا بسبب برودة المستشفى الشديدة .... وقد كان للعديد من النساء تجارب سيئة فى المستشفى ، لذا فهن يفضلن أن يلدن هنا (فى سان ميجيل) »[٣٧].

قلصت ميزانية مؤسسة (ISSSTE) إلى النصف فى الفترة ما بين ١٩٨٢-١٩٨٨ (من ٢٩ بليون بيزو إلى ١٤,٤ بليون فى ١٩٧٨) . ومع ذلك فقد زادت تغطيتها ، خلال هذه الفترة ، من ٥,٤٦٧,٩٠٠٠ إلى ٧,٤١٥,١٠٠ فرد . ويشير البنك الدولى إلى أن هذا ينم عن «كفاءة» متزايدة . وبينما حسنت المؤسسة من كفاءتها فى بعض المناطق ، فمن غير المرجح أن تتم استقطاعات كهذه بدون آثار سلبية تؤثر على خدماتها ، خاصة أثناء اتساع تغطيتها .

تدافع برامج التكيف عن التحول من الطب العلاجى (المستشفيات ـ الأطباء)

عالى التكلفة ، إلى الرعاية الوقائية (المراكز الصحية والعمال الصحيين) . وهذا التحول سيفيد الفقراء لأنهم الأكثر استخداماً للمراكز الصحية المحلية . ومن ناحية أخرى فموقع المراكز الصحية هو عامل هام: إذ لا تستخدم العديد من الأسر فى سان ميجيل خدمات الدولة بسبب صعوبة الوصول لها . بالإضافة إلى ذلك فالرعاية الوقائية يمكن أن تقلص الحاجة إلى الرعاية العلاجية . إلا أنها ليست بديلاً كاملاً عنها . ففى سان ميجيل ، مثلاً ، ماتزال العديد من الأسر التى تشملها الخدمة الطبية العامة تقول أنها تستخدم الخدمات الخاصة «فى حالات الطوارئ» لأن الخدمات العامة إما بعيدة ، أو تقتضى وقتاً طويلاً .

٢-٣-٣ الخدمات العامة :

حصلت سان ميجيل منذ استيطانها منذ حوالى عشرين عاماً على عدد من الخدمات فى وقت قصير نسبياً . وقد جهزت معظم هذه الخدمات فى الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ، لكن القليل أنجز بعد عام ١٩٨٢. فقد نُفذت نظم الكهرباء والمياه وتعبيد الطرق والمواصلات قبل ١٩٨٢ ، ولم تطور بشكل كبير من ذلك الحين. وكان إنشاء نظام الصرف هو الخدمة العامة الوحيدة التى شُرع فيها منذ ١٩٨. (لم يكتمل حتى الآن) ، والذى يؤكد المقيمون أنه خُطط له بهدف كسب الأصوات فى انتخابات ١٩٩١.

حصل العديد من المقيمين فى السابق على الخدمات العامة بطرق غير شرعية (مثل التوصيل من خطوط الكهرباء العامة). والآن يحصلون عليها رسمياً ، لكن هذا يجلب التكاليف . وقاد التكيف ، بالإضافة إلى دفع المال مقابل استهلاك الخدمات ، إلى معدلات زيادة ملحوظة فى معظم المرافق العامة .

أ- المرافق :

كان على قاطنى سان ميجيل أن يقاتلوا من أجل الحصول على الخدمات العامة القليلة التى حصلوا عليها. إذ لاتتحرك الحكومة عادة حتى تتعرض كل الصحة العامة فى المدينة للخطر. حصل ٩٠٪ من سكان سان ميجيل على الكهرباء، على سبيل المثال . إذ أصبح إمداد المنطقة بالكهرباء أسبقية حكومية لأن السكان يدخلون بشكل غير قانونى على خطوط الكهرباء الأخرى، مما يسبب مشاكل فى توليد الكهرباء فى عدد من الأعمال والمناطق المجاورة الأخرى . وفى الواقع فالعديد من السكان ما يزالون يسرقون خطوط الكهرباء بطريقة غير قانونية ليتجنبوا دفع تكاليفها العالية والتى تتراوح من ...ر٢٠ بيزو (٦٦ر٦ دولار) إلى ...ر٥٠ بيزو (٦٦ر١٦ دولار) كل شهرين حسب الاستخدام .وبينما تعتبر هذه الأرقام غير مكلفة مقارنة بتكلفة الكهرباء الحقيقية ، إلا أنها تمثل عبئاً اقتصادياً حقيقياً على سكان سان ميجيل .تقول رايينا هيررِيرا لوبيز :

« أدفع حوالى ...ر٢٠ بيزو (٦٦ر٦ دولار) كل شهرين للكهرباء . وهذا مكلف لى جداً، إذ كنا ندفع منذ سنتين (فى ١٩٩٠) فى منزلنا القديم ...ر٩ بيزو فقط(٢١ر٣ دولار) كل شهرين» .

مدت شبكة للمياه فى ١٩٨١ بعد أن قام المجتمع المحلى بعمل دراسة جدوى للشبكة (بالاستعانة بمستشارين فنيين). وهكذا فقد حصلت معظم المنازل فى سان ميجيل على حنفيات المياه ، لكن المياه تصل من حين لآخر . ولايزال بعد ١٢ سنة من تجهيز شبكة المياه ليس ثمة خدمة مياه منتظمة .

« تصل المياه التى نستخدمها فى منازلنا كل ثمانى أيام .إنها قذرة جداً ولاتستطيع شربها ... وليس لدينا صرف صحى بعد، لذا لدينا أنهار من المياه القذرة تمر عبر الشوارع » [٣٨].

بدء فى ١٩٩١ تشييد نظام بالوعات ،لكنه ما يزال، بعد عامين، لم يكتمل بعد. وقد أنُجز نظامى المياه والبالوعات فى ظل برنامج «نصف لنصف». وتقدم الحكومات هذا البرنامج (ينظم الآن تحت برنامج التكافل). وتجادل الحكومة أن هذا هو السبيل لإشراك المجتمعات المحلية فى مشروعات تنميتها. ويجادل الكثيرون فى المجتمع المحلى بأنهم أجبروا على تشييد « بنيتهم التحتية العامة» لأنهم فقراء ، فهذه مسئولية الحكومة التى تذعن للأحياء المجاورة الأكثر ثراء . ويجادلون بأن تكلفتهم من زاوية ساعات العمل المهدرة أعلى مما تتكلفه الحكومة على المواد والاستشارات الفنية . فقد أنفقت الحكومة المحلية ، مثلاً ، ...ر٢٥٠ بيزو (٨٣ دولار) لكل أسرة تقريباً على نظام الصرف (البالوعات) فى سان ميجيل، ويقدر السكان أنها قد كلفتهم ...ر٩٠٠ بيزو (٣٠٠ دولار) للأسرة بحساب كلفة العمل .

ب - المواصلات :

تلعب المواصلات فى مكسيكو سيتى دوراً هاماً لأنها إحدى أكبر المناطق الحضرية فى العالم . إذ تتحرك ٣٠ مليون رحلة يومياً ، ٨٠٪ منها بالمواصلات الجماعية ، وقد ظلت المواصلات فى المدينة تُدعم طوال عدة عقود ، فى محاولة لحماية الأسر ذات الدخل المحدود من إنفاق نسبة عالية من دخولهم على المواصلات . إذ كان على الأسرة فى منتصف الثمانينيات ، على سبيل المثال ، أن تنفق تقريباً ٤ر١ من أجر الحد الأدنى لتغطى تكلفة المواصلات المحلية . وإذا كان الدعم قد ألغى، لكان عليهم إنفاق ثلثى أجر الحد الأدنى على المواصلات .

غيرت المكسيك تحت تأثير البنك الدولى من طريقتها فى تحديد مستويات دعم المواصلات . وحيث أن دعم المواصلات كان يقوم فى الماضى على نسبة من أجر الحد الأدنى، أصبحت هذه القرارات تتخذ بعد ١٩٨٢ على أساس احتياجات ميزانية

الحكومة . ويقدر أن سكان التجمعات فى أطراف المدينة (مثل سان ميجيل) ينفقون حوالى ثلث أجر الحد الأدنى على المواصلات .

ارتفعت الأجرة على الحافلات الحكومية فى الفترة ما بين ١٩٨٤ - ١٩٩٢ من ٣ بيزو (٢.و من الدولار فى ١٩٨٤) إلى ٤٠.. بيزو (١٣ر. من الدولار) بينما ارتفعت أجرة المترو من ١ بيزو (٦..ر. من الدولار) إلى ٤٠.. بيزو (١٣ر. من الدولار) . وارتفع أجر الحافلات الخاصة (تسمى بيزيرات لأن أجرتها كانت بيزو واحد) من واحد بيزو إلى ما بين ٥٥. بيزو (١٩ر. دولار) و ١٠٠. بيزو (٣٣ر. دولار) خلال هذه الفترة ،كانت الزيادات فى تكلفة المواصلات واضحة فى المسوحات التى أجريناها فى سان ميجيل. وقد ارتفعت النسبة المئوية من ميزانية العائلة المخصصة للمواصلات من ٦١ر١٩٪ فى ١٩٨٣ إلى ١ر٢٧٪ فى ١٩٩٢.

وبالإضافة إلى معدلات الزيادة لاتحصل سان ميجيل على فرصتها الكافية فى نظام المواصلات العامة . وينفق معظم الناس الذين يعملون فى المدينة حوالى ساعتين فى الذهاب وفى الإياب كذلك .

يتمتع سان ميجيل بنظام الحافلات العامة ، لكن هذه الخدمة شديدة الندرة . وقد توصل سكان سان ميجيل فى ١٩٨٢ إلى اتفاقية مع الحكومة برفع الخدمة إلى ٣. رحلة يومياً فى الاتجاهين . ومع ذلك فهنالك ثمانى رحلات فقط يومياً .

وعموماً فقد اعتمدت الحكومة على خدمة الحافلات الخاصة للتعويض عن خدمتها العامة الهزيلة . وتوفر البيزيرات (الحافلات الخاصة) خدمة أكثر تواتراً لكنها تكلف إلى أى مكان ما بين ١٥. بيزو (٥.ر دولار) إلى ٦٠.. بيزو (٢.ر. دولار) زيادة فى كل رحلة (حسب المسافة). وهكذا تواجه الأسر فى سان ميجيل إما بإنفاق قدر كبير من الوقت فى انتظار الخدمة العامة أو إنفاق قدر كبير من المال للحصول على خدمة أفضل .

٣ - النتائج : تأثير التكيف على المجتمع المحلى :

كانت نتيجة كل هذه السياسات هى تراجع القدرة الشرائية وانخفاض الاستهلاك وزيادة وسائل العيش غير الرسمية . إذ أصبح على العائلات أن تعمل بجد أكثر ولساعات أطول لتحصل على مال قليل، لتشترى السلع والخدمات التى أصبحت أكثر تكلفة . وقد حذفت بنود مثل الملابس والرعاية الصحية من الميزانية فى ظل هذه الظروف .وتراجع استهلاك الغذاء وتغيرت أنماط الاستهلاك ، لتحل محلها تنويعة من السلع الغذائية ذات التكلفة الأقل والأقل تغذية كذلك .

أصبح هذا هو الاتجاه الواضح فى المنطقة الحضرية خلال الثمانينيات . وتقول الباحثة الحضرية أورسولا أوزوالد:

« زادت القطاعات الشعبية فى مكسيكو سيتى، طبقا لمسح معهد المستهلك الوطنى، من استهلاكها من الذرة الشامية بنسبة ١٥٪ واستهلاكها من الفول بنسبة ٤٠٪ فى الفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٨. وقللت فى ذات الوقت من استهلاكها للخبز بنسبة ٧٪ ومن بنكرياس العجول بنسبة ٢٣٪ واللحم بنسبة ٤٢٪ والبيض ٢٢٪. وهذا يعنى رتابة الطعام الذى يثبت على الكاربوهايدرتات.. إن ميثاق التثبيت كان يعنى انهيار اقتصاد الأسرة الشعبية. إذ كلفت السنة الأولى من هذا الميثاق هذا القطاع فى مكسيكو سيتى ٢٢٢ سعراً حرارياً و٧ جرامات من البروتين»[٣٩].

نجد سوء التغذية الأكثر قسوة فى المناطق الريفية ، لكن التكيف قاد إلى مستويات أعلى من سوء التغذية فى المناطق الحضرية أيضاً . وطبقا لتقرير البنك الدولى :

« قـد يكون تزويد الفقراء بالسعرات الحرارية كافياً في المناطق الحضرية ، لكن استهلاك البروتين أقل من الحد الأدني المطلوب. فهناك نقص فادح في المواد المغذية الصغيرة مثل فيتامين الريبوفلافين وفيتامين(ج) والريتينول وسط أطفال ما قبل المدرسة عموما. ومع ذلك فقد كفل توزيع الحليب المدعوم في بعض المناطق الريفية والحضرية قدراً كافياً من الكالسيوم والحديد وفيتامين (ب)[٤٠] .

وطبقاً لمسوحاتنا الخاصة ، يعتمد غذاء الأسر فى سان ميجيل بقدر كبير على التورتيلا والبيض والفول . ورغم أن بعض الأسر تقول أيضاً أنها تستهلك الخضار والفاكهة إلا أن الكميات قليلة نسبياً . ويقل معدل استهلاك اللحم عن مرة فى الأسبوع للأسرة ذات الأربع أفراد ، ويستهلك الفراخ أكثر قليلاً بسبب إنخفاض ثمنها. وقد حاول مسحنا أن يكون فكرة فقط عن متوسط غذاء أسر سان ميجيل ، لا إستكمال تقييم غذائى . وحتى هذا صعب . إذ يصر منظمو المجتمع المحلى والنساء المسئولات عن إجراء المسوح أن العائلات التى إلتقيناها تبالغ فى وصف عاداتها الإستهلاكية لأنهم يخجلون ،مثلاً أن يقولوا أنهم لايأكلون لحماً . ويصر الناشطون الذين عملوا على قضايا التغذية فى سان ميجيل لسنوات أن معظم العائلات لاتستطيع شراء اللحم لوجبة واحدة فى الأسبوع .

تقول إيرينا فيريللو :

« اعتدنا أكل اللحم ثلاث مرات فى الأسبوع . وسنكون محظوظين لو أكلناه الآن مرة فى الأسبوع فى السبت أو الأحد... ونضطر أحياناً للذهاب إلى المستودع لنبحث عما يرمونه فى القمامة... »[٤١].

٤- بدائل تنموية محلية :

٤- ١ نظرة عامة :

استجاب سكان سان ميجيل للأزمة الاقتصادية وإجراءات التكيف بتشكيل مبادرات تنمية محلية شاملة . وقد أطلق الاتحاد النسائى الإقليمى مشروع تنمية بديلة يشمل توزيع الغذاء والرعاية الصحية والدفاع عن البيئة والإسكان فى سان ميجيل . وقد طورت هذه البدائل بواسطة السكان استجابة لاحتياجات المجتمع. وهذه حقيقة هامة ساهمت فى نجاحها .

وقد أديرت معظم تنمية سكان سان ميجيل بواسطة المجتمع المحلى، بدون مساعدة من الحكومة . وقد صاغوا، مع ذلك ، مقترحات ملموسة لمساعدة الحكومة فى كل مجال. والتحدى هو مزاوجة البدائل المحلية مع المساعدة التكنولوجية والتدريبية والتمويلية لتبقى وتستمر هذه البدائل فى المستقبل.

٤ - ٢ الوظائف والدخل :

إن السياسة الأكثر أهمية ، من ناحية تحسين مستوى المعيشة فى سان ميجيل، هى خلق الوظائف وزيادة الدخول . وقد بدأ السكان فى سان ميجيل ينتظمون لإنشاء مشروعات منتجة كبدائل للماكويلادورات. وهم يكونون التعاونيات لينتجوا سلع يبيعونها للمجتمع المحلى وليخلقوا الوظائف للشباب .

٤- ٣ الاسعار والدعومات :

إن الدعم ضرورى للفقراء لأنهم لامصادر دخل بديلة لهم ليدفعوا مقابل السلع الأساسية . ويجب علاج جذر مشكلة القدرة الشرائية التى يواجهها فقراء الحضر -

الافتقار للوظائف ذات الأجر الجيد بجانب الأجور المقيدة - إذا ما أريد للفقر أن يخف أويتلاشى فى المكسيك. وحتى تكون هنالك استراتيجية توليد دخل شاملة للفقراء، يظل الدعم ضرورياً لرفاههم.

ويجب أن تتدخل الدولة لتنظيم سوق الغذاء لتتيح للفقراء الحصول على السلع الأساسية بأسعار مقبولة. ويجب أن تدعم الحكومة تنمية المجتمع وشبكات التوزيع والتسويق الإقليمية لتوفير السلع المنتجة فى الأقاليم للسكان بسعر منخفض ويجب أن تدعم علاقات المستهلك - المنتج المباشرة لتقليل تكاليف السمسرة. وثمة بعض المشروعات الرائدة.

وحتى تتحقق هذه الآليات يجب أن يبقى دعم الأغذية الأساسية التى تسْهم فى الصحة إجمالاً. فدعم التورتيلا ضرورى للأسر الفقيرة ، لكن وكما اتضح فى سان ميجيل فهو غير كاف تماماً من ناحية شموله للسكان. ويجب إعادة تنظيم البرنامج ليغطى عدداً أكبر من الناس، ولامركزة الإدارة، وتوجيه الدعم للنساء اللاتى يشترين ويعددن التورتيلا. ويجب ألا تمركز السيطرة على الدعم لتقليص البيروقراطية وأعباء التسييس . ويقترح سكان سان ميجيل دعماً موجهاً "لسلة السلع الأساسية ".

تقول كلارا بروجادا إحدى قادة إتحاد المستوطنين فى سان ميجيل :

« نوافق على توجيه الدعم للفقراء ، لكن دعم الحليب والتورتيلا ليس كافياً. فالناس يريدون أن تلبى حاجاتهم الغذائية الأساسية، ولايستطيع الفقراء تلبية هذه الحاجات بأجورهم المنخفضة . لذا فالدعم ضرورى كشكل غير مباشر لزيادة الدخل »[٤٢].

٤-٤ توزيع الغذاء:

يشترك المجتمع المحلى داخل سان ميجيل فى توزيع الغذاء بطريقتين . الأولى أنهم أسسوا مراكز إفطار جماعية للأطفال . وهنا يمكن للأطفال الحضور كل صباح لتناول إفطار ساخن ، كامل ومغذى مقابل ..٥ بيزو.ويشمل الإفطار فى سان ميجيل كوباً من الحليب (مع طحين الشعير أو الشيكولاته)، بيض أو لحم (بروتين)، فواكه وتورتيلا أو خبز. وتنتظم هذه المراكز فى كل المكسيك.

تتفاوت تكلفة الإفطار حسب تنظيم المجتمع المحلى. وتقدم سان ميجيل أرخص إفطار فى كل البلاد، فالمتوسط يبلغ ..١٥ بيزو فى أماكن أخرى . وهذا يكفل إفطار مغذياً للأطفال ، ويوفر وقتاً أكبر للأمهات اللاتى لم يعد عليهن أن يطبخن كل صباح .

تقدم الحكومة البنية التحتية لمراكز الإفطار (الأثاث ، الأطباق) وتقدم النساء بقية الخدمات (شراء الطعام و الطبخ والتنظيف والتنظيم) وفى الواقع فالإفطار تدعمه النساء اللاتى يقمن بكل العمل المطلوب بلا مقابل. وبينما تعتاد النساء تدريجياً على هذه المراكز، إلا أنها ما تزال بعيدة عن خدمة كل المجتمع. وطبقا للمسح الذى قمنا به تأخذ ١٢٪ فقط من الأمهات أطفالهن إلى مراكز الإفطار، بينما يشترى ٤٤٪ منهن إفطار المدارس الذى يقدمه برنامج إفطار المدارس. لكن سيكون هذا الفرق متوقعاً لو أخذنا فى الاعتبار موارد الحكومة وموارد النساء فى سان ميجيل.

وفى الواقع فالحكومة تريد أن تحل المطابخ الشعبية محل وجبات المدارس الباردة. ويبدو أنهم يعتقدون أنهم يستطيعون توفير بعض المال عبر استغلال نساء المجتمعات المحلية ، اللاتى يقمن بهذا العمل بلا مقابل .

والاقتراح الذى تقدمه سان ميجيل بتغيير نظام تسيير برنامج إفطار المدارس DIF يقضى بأن تدفع الحكومة للناس المسئولين عن مراكز الإفطار وتقديم تمويل دائرى فى كل مطبخ ليدفعوا به للطعام والمواصلات وتقديم نصائح فى الإدارة وتزويد المطبخ بالأغذية الأساسية عبر مختلف المؤسسات الحكومية المسئولة عن إدارتها.

تقترح نساء سان ميجيل أيضاً قانوناً يكفل كوب حليب لكل طفل دون الثانية عشر من العائلات ذات الدخل الشحيح فى المكسيك .

وبالإضافة لوجبات الإفطار تقدم النساء فى المطابخ الشعبية وجبة رئيسية مغذية خلال ما بعد الظهر .وتكلف هذه الوجبة ...٢ بيزو لكل حصة وتشمل . سلطانية شوربة كبيرة ، وجبة رئيسية (بروتين) وفول. وتشترى النساء الوجبات ويعدن بها إلى منازلهن. ويقترح مجتمع سان ميجيل أن يساند برنامج إفطار المدارس DIF هذا البرنامج بذات الشكل الذى يدعم به وجبات الإفطار.

٤-٥ التعليم :

يقترح المجتمع المحلى إنشاء مدرسة إعدادية عامة ومدرسة فنية فى سان ميجيل ليتمكن الشباب من التدريب لدخول سوق العمل بعد إكمال المدرسة الثانوية. وقد حددوا الأرض سلفاً لبناء المدرستين ، وأرسلوا اقتراحاً بذلك للحكومة .

٤-٦ الرعاية الصحية :

أنشأ المجتمع المحلى المركز الصحى الخاص به فى ١٩٨٥ . وتقدم الخدمة هنا أساساً للنساء والأطفال مقابل ...٩ بيزو للزيارة . ويركز المركز على الرعاية الوقائية

ويستخدم بدائل للطب التقليدى . ورغم أنه يخدم نسبة صغيرة من المجتمع، إلا أنه يقدم مثالاً للرعاية الصحية المحلية منخفضة التكلفة التى يمكن بناؤها مستقبلاً.

شارك المركز فى تنظيم ثلاث حلقات دراسية عن التغذية للنساء فى سان ميجيل: أسباب سوء التغذية والوقاية منه ، تشجيع استهلاك فول الصويا ، الأطفال وسوء التغذية .

والمركز جزء من مشروع رعاية صحية شامل ذو عدة برامج :

١- المساعدة الطبية .

٢- حلقات دراسية لرفع الوعى .

٣- حملات حول جمع القمامة، الكوليرا إلخ .

٤- إعداد مروجى الرعاية الصحية القادرين على معالجة المشكلات تدريب الآخرين .

٥- التطعيم وإكتشاف السرطان وبرامج وزن الأطفال.

وضع المجتمع المحلى إنشاء مراكز صحية فى كل قسم من سان ميجيل (ثلاثة أقسام حالياً) هدفاً له ويسعى للحصول على دعم مالى حكومى لتحقيق هذا الهدف. وبالإضافة إلى ذلك ، فقد اقترحوا إنشاء مستوصف / مستشفى بإخصائيين يستطيعون متابعة المشكلات الصحية الخطيرة والطوارئ. والجزء المهم من هذا الاقتراح أن يكون المجتمع المحلى مسئولاً عن تشغيل المستوصف لتبقى الرعاية الصحية فى أيدى هذا المجتمع .

٤-٧ المرافق :

يجب أن تكون معدلات أعباء المرافق مثل الكهرباء والماء متفاوتة حسب مستوى الدخل . ويجب أن يدفع سكان سان ميجيل مقداراً أقل للوحدة الواحدة من السكان

الأثرياء فى الجوار حتى مستوى معين من الاستهلاك المعقول . وعلى الحكومة أن تزيد من أسعار خدمات المرافق على الصناعات الكبيرة الملوثة للبيئة لتغطى هذا.

٤- ٨ المواصلات :

ساعدت الخصخصة التدريجية لخدمات الحافلات فى المكسيك على تقليل عجز المواصلات الحكومى، لكن بتكلفة عالية على الفقراء الذين يعيشون فى ضواحى المدينة الفقيرة .

ويقترح السكان فى سان ميجيل توسيع خدمات الحافلات ، إذ تأخذ المواصلات بالحافلات الخاصة أكثر من ٢٠٪ من دخل الأسرة .

وقد قُدم اقتراح للحكومة بـ :

- توسيع خدمة حافلات الدولة إلى ٤٤ رحلة يومياً لكل خط .
- تشييد محطتين للحافلات فى قسمين آخرين من المنطقة .

وهم يريدون أن تخضع الحكومة ، بالحد الأدنى - لاتفاقها السابق بزيادة خدمة الحافلات إلى ٣٠ رحلة يومياً لكل خط .

٤- ٩ الدفاع عن البيئة :

قاد نمو سكان سان ميجيل السريع إلى استغلال الأرض سريعاً ، مما ترك - فضاء محدوداً نسبياً للحدائق أو مناطق الاستجمام . ومع ذلك فقد قدم سكان سان ميجيل معاً اقتراحاً باستخدام المساحات المشاع بهدف:

«الوصول إلى نوعية حياة أفضل لسكان سان ميجيل ، والمساهمة فى التجديد الإيكولوجى الذى لا يفيد المنطقة فحسب وإنما كل المدينة . وهذا البرنامج هو جزء

من برنامج أوسع للتنمية الإقليمية المستمرة وللحماية البيئية للسييرا سانتا كاترينا الذى نفذ بمشاركة سكان الجوار فى المنطقة بمساعدة فنية من FOSOVI و AC».[43]

لكن الأهم من ذلك ، تقول كلارا بروجادا :

«تعلمنا أن برامج التكيف التى تفرض على السكان معادية للديمقراطية على نحو فظ .إننا نريد تحسين نوعية حياة السكان المحليين ولكن ليس على حساب استقلالنا السياسى فى وجه الحكومة أو الحزب الحاكم أو أى حزب سياسى آخر. إننا نريد أن نصنع القرارات الخاصة بنا المتعلقة بمجتمعنا ،ونحن نتحرك مسبقاً فى هذا الاتجاه».

الهوامش

١- الإيجيدو: هى قطع من الأرض يسيطر عليها ويستخدمها السكان، لكنها مملوكة للحكومة، وبالتالى لا يمكن قانوناً بيعها أو تحويل ملكيتها.

2. Barry,p. 98.

3. INEGI, Cuarto Informe de Gobierno, 1992.

4. Aguilar, Ruben, and Roelfien Haak, Informe: Mision Evaluadora: Projecto de Autodesarrollo Integral de San Miguel Teotongo, : June 1993, p . 14.

5. Interview, San Miguel Teotongo, March 23, 1993.

6. Interview, San Miguel Teotongo,April 1993.

7. Interview, San Miguel Teotongo, March 23, 1993.

8. Interview, San Miguel Teotongo, March 1993.

9. Interview, San Miguel Teotongo, March 1993.

10. Oswald, Ursula, Estrategias de Supervivencia en la ciuded de Mexico, Universidad Nacional Autonoma de Mexico, Cuernavaca, 1991, p. 108; and Becerril, Andrea, 1992, p. 4.

11. Becerril, Andrea, " A Day's Wage Does Not Buy a Kilo of Meat," The Other Side of Mexico, no. 26, March - April 1992, p. 4.

12. Nabi, Ijaz, 1989 p. 33.

13. The World Bank, Agricultural Sector Lona Review, 1988, p. 2.

14. Ibid., p. 6.

15. Bartra, Armando, in Acosta, Carlos and Guillermo Correa, " Tortillas and Credencial de Pobres, a los Inscritos en el Padron de la Miseria. " Proceso, no. 729, October 22, 1990, p. 23.

16. Corro, Salvador and Guillermo correa, " con Promesas, se Retira la Tortilla a los Necesitados, " Proceso, no. 494, April 21,1986, p.16.

17. Nabi, Ijaz, Poverty Alleviation in Mexico, The World Bank, May 1989, p.

18. Corro y correa, Proceso, no. 732, p. 6.

19. Interview,San Miguel Teotongo, March 1993.

20. Interview,San Miguel Teotongo, April 1993.

21. Interview,San Miguel Teotongo, March 1993.

22. Interview,San Miguel Teotongo,April 1993.

23. The World Bank, Mexico : Agricultural Sector Adjustment Loan (2918-ME), Draft Project Completion Report, November 10, 1992, p. 14.

24." Se Incrementaran los Subsidios a Leche y Tortilla, " La jornada, january 1993.

25. Nabi, Ijaz, Poverty Alleviatin in Mexico,The world Bank, May

1989, p. vi.

26. The World Bank, Agricultural Sector Adjustment Loan (2918 ME): project Completion Report, " November, 10, 1992, p. 2.

27. " Se Incrementaran los Subsidios a Leche y Tortilla, " La Jornada, January 1993; and INEGI, Cuarto Informe de Gobierno, 1992. p. 302.

28. Interview, April1993.

29. Interview, San Miguel Teotongo, March 1993.

30. Aguilar, Ruben and Haak Roslfien, 1993, p. 16-17.

31. Interview, San Miguel Teotongo, March 1993.

32. Interview, San Miguel Teotongo, March 1993.

33. Interview, San Miguel Teotongo, April 1993.

34. Interview, San Miguel Teotongo,April 1993.

35. Interview, San Miguel Teotongo, March 1993.

36. Interview, San Miguel Teotongo, March 1993.

37. Interview, March 1993.

38. Interview,With clara Brugada, San Miguel February 1993.

39. Oseald, Ursual. " Pobreza Perversa y Estrategias de Sobrevivencia, " Pueblo, no. 152, January 1991, p. 28.

40. Nabi, Ijaz, p. 32.

41. Interview, March 1993.

42. Interview, San Miguel Teotongo, April 1993.

43. Plan Urbano - Ecologico de la Colonia San Miguel Teotongo - Plan Barrio- Delegacion Iztapalapa Union de colonos de San Miguel Teotongo, A.C. and Fomento Soudario para la Vivienda, A.D., 1992, p. 14.

خامساً: استخلاصات وبدائل

التقييم

تقود النتائج الإجمالية لهذه الدراسة إلى الإستخلاص التالى: لم يبلغ التكيف بعد أكثر من عقد فى المكسيك، هدفيه الرئيسيين أى النمو الاقتصادى المستمر ووضع الأساس لتخفيف الفقر على المدى الطويل، ومايزال الاقتصاد المكسيكى اقتصاد فورة وأزمة . إذ لم يضع التكيف الأساس لـ ٦٪ من نمو الناتج المحلى الإجمالى والتى كانت الهدف فى مستهل إدارة ساليناس بل وظل الإنعاش هدفاً بعيد المنال . ولم يستجيب الاقتصاد لإجراءات الإصلاح كما خطط لها ، وما تزال العديد من المشكلات الحادة تنتظر العلاج : فالاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى ما يزال منخفضاً ، وعجز الحساب الجارى مايزال كبيراً ، ومايزال نمو الإنتاجية بطيئاً، وتبقى مشكلات اختناقات البنية التحتية . وتتناقص حصيلة الفقراء من الإصلاحات الاقتصادية التى استقبلت بالتهليل بجانب الجهد غير المسبوق والأعباء الاجتماعية العالية التى تحملها الشعب المكسيكى . اندهش العديد من المراقبين بحقيقة أن الاقتصاد المكسيكى ليس اقتصاداً نامياً بقوة ، بالرغم من نجاحها الاقتصادى الكلى المزعوم . ويتعجبون لماذا لم يترجم البرنامج إلى رفاه اجتماعى أفضل لغالبية السكان . يشكل السوق المحلى الراكد أساس هذا المأزق . إذ قاد تقييد الحكومة للأجور وانخفاض مستوى المدخرات المحلية الخاصة وتركز الثروة الشديد إلى وضع تواجه فيه نسبة متزايدة من السكان المصاعب فى تحقيق غاياتهم.

ودراسة حالة سان ميجيل توضح هذا الوضع .

التوقعات : كان الاقتصاد يمر بركود فى منتصف ١٩٩٣ وهو يقترب من فترة السنتين التقليديتين التى يكبح فيهما الاستثمار بسبب تسليم وتسلم الرئاسة . وبعد عشر سنوات من تحمل عملية شد حزام قاسية بدأ الصبر ينفد وسط القطاعات الشعبية ، وبدأ تأييد البرنامج الاقتصادى يتآكل بسرعة .

تهدد هذه النتائج البائسة بجانب اختناقات البنية التحتية وغياب أى عملية ديموقراطية يمكن أن تضفى شرعية على الإصلاحات ما يُنتظر من البرنامج فى السنوات القادمة . وتكسب المطالب التى تنادى بمقاربة مختلفة فى السياسة الاقتصادية أراضٍ جديدة ، إذ يسأل المكسيكيون كم ينبغى عليهم أن ينتظروا ليروا النتائج .

١- ملخص النتائج فى شيهواهوا وسان ميجيل

إن التأثير النهائى لبرنامج التكيف على مجموعات السكان التى شملتها هذه الدراسة هو تأثير سلبى. إذ لم يساهم التكيف فى تحسين مستوى معيشتهم فحسب، وإنما هدد عيشهم ذاته .

واجه صغار المزارعين فى شيهواهوا تقييدات صارمة وفى ذات الوقت كان إلغاء الدعم يعنى أن أسعار منتجاتهم تتدهور فى حين ارتفعت أسعار المدخلات .

ورأى سكان سان ميجيل أجورهم الحقيقية تتراجع طوال العقد الماضى بسبب تقييد الأجور الحكومية . وفى ذات الوقت وبالرغم من افتراض أن الأسعار أيضاً تحت السيطرة ، فقد ارتفعت أسرع من الأجور، وقد قلصت الخدمات الاجتماعية فى حين كانت تكاليفها ترتفع . نتيجة لإلغاء الدعم الشامل وتوجيه ما تبقى منه أن أبعدت العديد من العائلات عن برامج الدعم ، وأجبرت على استكمال دخلها بأى

وسيلة ممكنة .

طور مجتمعا شيهواهو وسان ميجيل بدائل وآليات بقاء (إرسال الأولاد للعمل فى الولايات المتحدة أو بيع الأغذية المجموعة من القمامة خارج المستودعات). ومع ذلك ، لا تستطيع هذه المجموعات بمفردها أن تسن سياسات تنموية بديلة تستند على قاعدة عريضة، ما لم يتم إصلاح الإطار السياسى عموماً ليعطيهم الكلمة فى عملية صنع السياسة بجانب تنفيذ المشروعات.

٢- كيف يمكن إصلاح برامج التكيف

يجب أن تقود السياسة الاقتصادية (والتكيف الهيكلى هو عمودها الفقرى) عموماً إلى :

١ـ نمو متوازن بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى مقابل النمو غير الكاف وغير المتساوى .

٢ـ قلب تركز الثروة والدخل الحادين من خلال توزيع أكثر عدالة لأعباء التكيف.

٣ـ الموازنة مابين التمويل المحلى والخارجى للتنمية .

٤ـ الإنتاج الكفؤ الموجه للسوق المحلى ، وليس للتصدير فقط .

٥ـ تحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية .

٦ـ سياسة استخدام مولدة للدخل .

٧ـ التشاور المتواصل مع الفاعلين الاقتصاديين لخلق إجماع سياسى حقيقى على الإصلاحات الاقتصادية .

وبالرغم من المشكلات المتزايدة فى القطاع الخارجى، إلا أن الاستقرار الاقتصادى

الكلى فى الاقتصاد المكسيكى مهم لوضع الأساس لتنمية مستمرة. ومع ذلك ، فقد أحرز هذا الاستقرار بتكاليف اجتماعية عالية، تهدد توقعات التنمية ذاتها. لقد تغلب السعى وراء الكفاءة الاقتصادية والأرباح قصيرة المدى على الانشغال بمساواة أكبر، مما قاد إلى استقطاب اقتصادى متزايد وسط المجتمع .

٣- القيود التي تمنع تطوير سياسات ملائمة

اختارت الحكومة أن تضغط المرتبات بتأن، بهدف مفترض هو جعل الصادرات المكسيكية منافسة وتقليص التضخم. وبينما تصبح الأسعار مع المستويات الدولية، لا تصبح الأجور كذلك ، وهذه السياسة هى حجر الزاوية فى مشروع استقرار الاقتصاد الكلى وهى تناقص مبادىء السوق الحر التى يقوم عليها التكيف . وتظل البطالة والبطالة المقنعة عالية حتى مع الانخفاض الشديد فى الأجور الحقيقية . وقد عانى الفقراء عموماً، بالإضافة إلى العمال، من استقطاعات الدعم والخدمات الاجتماعية بدون أى تغير إيجابى .

٤- إجراءات التكيف التى يفيد منها الفقراء / تعديل التكيف

أحد المكونات الأساسية التى غابت عن برنامج التكيف هى السياسة المولدة للدخل بالنسبة للفقراء . إن البرامج التعويضية مهمة لحماية القطاعات المكشوفة أمام الآثار السلبية للتكيف vulnerable sectors من الانتقالات التى تشق طريقها ، لكنها لا توفر حلاً لمشكلة الفقر طويلة المدى . تتكىء برامج التكيف على افتراض أن مقاربة السوق بذاتها ستخفف الفقر فى النهاية . والمكسيك هى فقط حالة واحدة من حالات عديدة على اتساع العالم لم يفشل فيها التكيف فى تخفيف

الفقر فحسب ، وإنما علاوة على ذلك ساعد فى تركز ثروة البلاد .

لم يُعدل برنامج التكيف استجابةً للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التى ظهرت وبالرغم من أن اتجاهات العجز التجارى المتنامى وتركز الثروة المتزايد والهجرة الريفية - الحضرية المتصاعدة، قد تفاقمت فى ظل برامج التكيف الهيكلى، إلا أن الحكومة ترفض تغيير مسارها بسبب الخوف من فقدان ثقة اللاعبين الإقتصاديين، وقد كانت الاستجابة الرئيسية لهذه المشكلات هى زيادة ميزانية «برنامج التكافل» . ونعتقد أن هذه الاتجاهات تمثل مشكلات هيكلية أعمق ينبغى التصدى لها كجزء من سياسة واستراتيجية تنموية، وليس فقط كبرنامج تعويضى ومنفصل، وتسعى هذه البرامج، بدلاً عن مهاجمة جذور الفقر، إلي إخفائها .

وكما أوضحنا فى دراسات الحالة ، فثمة سياسات مختلفة يحتويها برنامج التكيف يمكن أن تفيد الفقراء إذا ما خُططت ونُظمت بشكل مناسب و هذا يتطلب أن تنظر لكل سياسة من منظور تأثيرها على الفقراء ، وهذا ما لم يحدث فى المكسيك. فقد نُفذت سياسات التكيف بهدف الاتفاق على التحولات الهيكلية وتراكم رأس المال . وفيما يلى نورد بعض سياسات التكيف التى تحمل إمكان إفادة الفقراء إذا ما قوربت بطريقة أخرى .

٤ ـ١ إن تخفيض التضخم من رقم ثلاثى إلى ١٠٪ سنوياً هو بالتأكيد جزء من التكيف / التثبيت والذى أفاد الفقراء كثيراً. ومع ذلك فقد غطى تقييد الأجور المتواصل على أى مكاسب كهذه للعمال الفقراء .

أ - إن التضخم ليس فقط ظاهرة يخلقها الطلب ، إذ يجب أن يضع عنصر العرض فى الاعتبار فى عملية صنع السياسة . لقد سمح لصناعات معينة فى المكسيك أن تجنى أرباح هائلة ، بينما يواجه عمالها فى نفس الوقت تراجعاً فى

أجورهم الحقيقية إذ يجب أن يقسم عبء التضخم بين الأعمال والعمال من خلال تنظيم الأرباح الزائدة .

ب - لم يواكب الجهود الرامية للحد من التضخم أى انتقال نحو دعم الاستخدام. وفى هذه النقطة ، ونظراً للركود الذى يواجهه المكسيك، على الحكومة أن تركز على برنامج للوظائف بدلا من إعطائها الأسبقية لتخفيض التضخم إلى رقم واحد بأى تكاليف .

٤ - ٢ تملك الخصخصة أيضاً إمكانية أن تخلق أرباحاً مفاجئة من المبيعات وتحرير الموارد الحكومية التى كانت تستثمر فى السابق فى صناعات تفتقر للكفاءة. ومع ذلك، تتضمن الخصخصة أيضاً مخاطرة التخلص من موارد الدخل المستقبلية إذا كانت هذه الصناعة مربحة . لقد تورطت الحكومة المكسيكية فى مشروعات كثيرة مهدرة للأموال لم تفد السكان. وقد ساعدت الخصخصة فى هذه الحالات على تخليص الحكومة من نزح مواردها. ومع ذلك فالخصخصة، خاصة فى الصناعات عالية الربحية أو الاستراتيجية، ليست من مصلحة السكان ككل، ولا الفقراء على وجه الخصوص. وأساساً تتضمن أى عملية خصخصة :.

أ - تقييم النتائج من ناحية تكاليف وأرباح خصخصة كل صناعة، مع التشديد خاصة على أثارها على الفقراء .

ب - عملية منظمة وعلنية تأخذ الخطوات الضرورية (التى تتطلب زمناً أطول) لتشجيع التوزيع الواسع للصناعات المخصخصة بهدف تفادى تركز أعلى للثروة .

لقد ساهمت الخصخصة فى المكسيك بلا شك فى تركز أكبر للثروة، بل قادت الطبيعة السرية للعملية إلى فهم عام بأن الأصدقاء الشخصيين لقادة الحكومة (إن

لم يكن موظفيها أنفسهم) قد استفادوا من علاقاتهم . ومثل سياسات التكيف الأخرى ، فقد سيطرت على عملية الخصخصة الحاجة الملحة للسيولة النقدية والرغبة فى تفادى عملية طويلة قد تتضمن نقاشاً عاماً لقرارات معينة .

٤ - ٣ ويمكن أن يفيد تحرير التجارة فى ذاته ولذاته المستهلكين الفقراء بتزويدهم بسلع استهلاكية أرخص سعراً، كما يمكن أن يكون تأثير مختلط على المنتجين الريفيين الفقراء الذين يرون أسعار منتجاتهم تتراجع، لكن قد تتراجع أسعار مدخلاتهم أيضاً. وكان يمكن أن يتضمن برنامج التكيف خطة لتوجيه الصناعات الأساسية الواعدة مستقبلاً (الصادرات والإنتاج للسوق الوطنى معاً)، لتوفير الحماية .

فقد حمت الأمم المصنعة دائما صناعاتها الوليدة، ويبدو أن ثمة معايير مزدوجة عندما يأتى الحديث عن الحماية المشروعة فى البلدان النامية .

٤ ـ ٤ يحمل الدعم الموجه ، مثل تخفيض التضخم إمكانية واضحة لإفادة الفقراء تحديداً ، إذا ما شمل ما يحتاجونه على نحو كاف ووفر السلع الأساسية التى تحتاجها العائلات الفقيرة ، لكن وكما اتضح فى سان ميجيل لا يغطى الدعم لا السكان الذين يحتاجونه ولا السلع الأساسية التى تحتاجها العائلات الفقيرة . وعلى الرغم من أن توجيه الدعم قد فشل فى تغطية الفقراء بفاعلية فى المكسيك ، فما تزال العديد من المنظمات تؤيد مبدأ الدعم الموجه ، والمطلوب مسح واسع للحاجات مقابل مدى تغطية الدعم لإعادة هيكلة البرنامج بشكل فعال . ولإبطال تسييسه ولتوجيهه بشكل أكثر شمولاً للأسر الفقيرة .

ونظرياً، يحمل أى من هذه السياسات إمكان إفادة الفقراء إذا ما نفذ بنزاهة وإذا ما اتخذت إجراءات معينة لضمان أن يستفيد الفقراء، وهذه الاجراءات لم تتخذ فى

المكسيك ، فكانت النتيجة النهائية تأثيراً سلبيا على المجتمعين الفقيرين اللذين درسناهما .

٥ - سرعة وتسلسل الإصلاحات

أبرز ملامح التكيف فى المكسيك هى تنفيذه فى معظم المجالات بسرعة وقسوة، وقد نفذ تحرير وخصخصة التجارة بإجراءات سريعة بدلاً من أن تصاحبها سياسة تحدد بوضوح كيف يمكن أن تفيد هذه الإجراءات الفقراء سواء من خلال الحماية أو من خلال الاستثمار فى هذه القطاعات.

وقد كانت الحكومة تتقيد من حين لآخر باعتبارات سياسية معينة من مواصلة الإصلاحات بالسرعة والاتساع الذى تريده ، وقد أثر هذا أيضاً على تسلسلها، فنجا القطاع الزراعى، على سبيل المثال، إلى حد كبير من الإصلاحات خلال أول الثمانينات . والآن هم يقومون بإصلاحات كبيرة ، لكن أصبح حتى منتجى الذرة الشامية والفول فى شيهواهوا قادرين على الإبقاء على سياسة أسعار الربط (رغم أنها ستلغى مع حلول نهاية ١٩٩٣). ومع ذلك، وحتى عندما تكون الإصلاحات تدريجية ، وإذا لم يصاحبها مقترحات بديلة للعمال والإنتاج، يكون لها نفس التأثيرات العامة ، إذ تترك المنتجين «غير الأكفاء» بدون وسائل تساعدهم على الدخول فى النظام الاقتصادى الجديد .

تم التحرير بدون وضع قطاعات الاقتصاد الرئيسية على رأس الأولويات . فالمكسيك ما تزال تفتقر إلى خطة تنمية وطنية حقيقية. لقد اتبعت الحكومة تخطيط البنك الدولى للتكيف الهيكلى بدون تكييفه مع الحاجات المحلية.

٦ - برامج العمل الاجتماعى التعويضى

تأسس برنامج التكافل الوطنى «بروناسول» فى نهاية ١٩٨٨ كاستجابة لمستويات الفقر العالية . ويبدو هذا البرنامج من الخارج تعديلاً لبرنامج التكيف ، يضفى نوعاً من «الاجتماعية» على الليبرالية الجديدة . وبينما نجح البرنامج فى دعم آلاف المشروعات التى تفيد الفقراء، مثل مياه الشرب والكهرباء والطرق إلخ . فقد واجه النقد من المنظمات غير الحكومية، وجماعات المجتمع المحلى فى العديد من الجبهات وفيما يلى ثلاث من أكثر الانتقادات شيوعاً :

١ـ إنه برنامج سياسى للفوز بالأصوات الانتخابية لصالح الحزب الثورى. وقد كان تسبيس دعم التورتيلا من خلال برنامج « التكافل » فى سان ميجيل واضحاً تماماً. وقد قال أحد المستخدمين والذى يعمل فى مشروعات برامج التكافل،إذا لم يكن البرنامج سياسياً جداً لكان برنامج تنمية وتدريب ممتاز. لكن تسييس كل مجالات العمل من أعلى المستويات إلى الورش، أثر سلباً على مستوى البرنامج .

٢ـ يساهم فى ثقافة « الرئاسية » والاحتوائية من خلال صلات مباشرة بين الموظفين الفيدراليين ولجان «التكافل المحلية» . وكثيراً ما يتجاوز البرنامج حكومات الولايات والمحليات ، خاصة لو كانت من المعارضة. وطالما كان البرنامج يتمركز فى الحكومة الفيدرالية ويؤسس آلياته الخاصة الموازية خارج ميزانية الدولة وخارج عمليات صنع القرار فى الدولة ، فلن يبقى طويلاً لأنه يمزق العملية الديموقراطية ويبنى تقاليد، احتوائية .

٣ـ إنه منظمة خيرية أكثر منه صندوق استثمار اجتماعى، وعلينا أن نفرق بين «شبكة الأمان» والاستراتيجية الملموسة لتوليد الدخل للفقراء ، وشبكة الأمان ، رغم أهميتها ، لا تستطيع أن تحل محل استراتيجية مولدة للدخل

وأكثر اتساعاً. إن الهدف هو أن تسد الاستراتيجية الأوسع مع الوقت الحاجة لشبكة الأمان .

كل من هذه الانتقادات صحيح ويمكن أن يساهم فى الكشف عن آلية بديلة. وفى ذات الوقت ، وبينما نقر بأخطاء برنامج «التكافل» ، فقد نجح هذا البرنامج فى بعض مشروعات الأعمال والبنية التحتية وبالإضافة إلى ذلك، فقد عبر الفلاح فى شيهواهوا عن تفضيله لقروض برنامج التكافل عن قروض «البانروورال» .

٧ - الآليات التعويضية البديلة والإصلاحات التى تروج لها المنظمات غير الحكومية

وضع البنك الدولى والحكومة المكسيكية تشديداً أكبر فى السنوات الآخيرة على «الاستثمار الاجتماعى» . وهذه خطوة محل ترحيب . وهناك قلق من أن يضخ معظم هذا الاستثمار فى لاتجاه البرامج التعويضية التى تسعى إلى تحسين النتائج السلبية لبرنامج التكيف الهيكلى نفسه . ويجب إن تزاوج الاستراتيجية ما بين التنمية والبرامج التعويضية الضرورية لملايين المكسيكيين الذين لا يستطيعون إن يتجنبوا الكارثة فى ظل الشروط الراهنة مع الاستراتيجيات المولدة للدخل للفقراء .

تأسست صناديق التنمية بواسطة المنظمات المكسيكية غير الحكومية (مؤسسة ديموس [عامة الشعب] وصناديق أخرى) لدعم الإسكان والغذاء والتغذية وبرامج الدفاع عن البيئة وغيرها . وقد جمعت هذه الصناديق منح وهبات عامة وخاصة وكنسية ودولية وهى تقدمها فى شكل منح للمجتمعات المحلية لتمويل المشروعات التى خططت لها هذه المجتمعات نفسها. وهذه المشروعات هى جوانب هامة من تنمية

المجتمع والصحة والرعاية الاجتماعية. كما انها أيضا استراتيجية هامة لموازنة التأثيرات السلبية للتكيف على الدعم والبنية التحتية والبيئة ، وفى مرحلة متقدمة ستقدم هذه المشروعات استراتيجية منتجة للدخل .

وتتضمن المبادىء التى تقود استراتيجية كهذه :.

١ـ أن تقوم على « الاستثمار » بدلاً من «العون» .

٢- الاستثمار فى المشروعات التى صممت وقررت بواسطة المجتمعات المحلية ودعم المبادرات التى تأتى من الناس الذين يفترض أن يخدمهم المشروع.

٣ـ الاستثمار فى المنظمات والجمعيات الديموقراطية التمثيلية .

٤- الاستثمار فى المشروعات المتواصلة sustainable (اقتصاديا وبيئياً). إذ تحمل إمكانية أن تمول نفسها بمرور الزمن.

٨ - النقاش العام للبدائل

ليس من نقاش عام حول هذه البدائل ، إذ تؤكد الحكومة المكسيكية أن التقريظ الذى تلقته من الصحافة الدولية وحكومات الشمال يؤكد أن سياستها تسير على الخط الصحيح وأنها يجب أن تواصل فيها .

إن مجموعات المنظمات غير الحكومية التى تراقب السياسة الاقتصادية والاجتماعية هى ظاهرة حديثة ، ولكنها تنمو يوماً بعد يوم فى المكسيك . فقدتأسس « منتدى المكسيك لريو ٩٢ » كمساهمة من المجتمع المدنى فى السياسات المتواصلة بيئياً، وعملت «الشبكة المكسيكية للعمل على التجارة الحرة» على استراتيجية ثلاثية: مراقبة مفاوضات النافتا والاتفاقيات الموازية لها ، الدخول فى حوار مع السلطات المكسيكية ، تشكيل شبكة عمل مع المنظمات الشقيقة فى كندا

والولايات المتحدة ، ونظم تجمع آخر هـــــو «منتدى المساعدة المتبادلة» منتدى للمنظمات غير الحكومية للإعداد لمؤتمر أوكساكا الدولى حول التنمية الاجتماعية والفقر الذى رعته الحكومة المكسيكية وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء والبنك الدولى فى سبتمبر ١٩٩٣، وهو بدوره مؤتمر تمهيدى يقود إلى قمة العالم حول التنمية الاجتماعية الذى سيعقد فى الدنمارك فى ١٩٩٥.

٩ـ توصيات لتغيير سياسة البنك الدولى

كان البنك الدولى هو الذى يوجه تقليدياً المنظمات غير الحكومية إلى حكوماتها لتناقش هذه القضايا. وثمة مشكلتان فى هذه المقاربة ، *أولاً*، لم تكن الحكومة المكسيكية منفتحة لتضمين رؤى منظمات المجتمع المستقلة فى عملية صنع السياسة. *ثانيًا*، يحاول البنك الدولى بهذه الطريقة أن يبعد عن نفسه أى مسئولية عن السياسات الوطنية بالرغم من أنه من الواضح أن قروض البنك الدولى تتضمن مستوى عالياً من المشروطية . إن المنظمات غير الحكومية لا تسعى ببساطة إلى تجاوز الحكومة والتعامل مباشرة مع البنك الدولى . ومن ناحية أخرى هى لا تريد أن تعتبر شريكة فى سياسات التنمية الأمر الذى يتطلب الاعتراف بآرائها وعملها من قبل الحكومة والبنك الدولى معاً. يجب أن يركز البنك الدولى الصلات مع المنظمات فى الجنوب ، فى إطار تشاور تفاعلى مع السكان المحليين فيما يتعلق بالبدائل . والاعتذار بأن أى تغيير فى سياسات البنك يجب أن يأتى من مجلس الدول الأعضاء فيه ليس سوى تحايل . ويجب الشروع فى مواجهة جدية لسياسات البنك فى عشية الاحتجاجات المتزايدة ضد التكيف. وفى هذا السياق نطرح التوصيات التالية :

١ـ **تغيير عملية صنع السياسة : لجعل العملية تستجيب** للاحتياجات المحلية بدلاً من فرض سلسلة موحدة من السياسات الاقتصادية

الكلية عالمياً . وهذا يتطلب تبادل الأفكار بين مجموعات الناس والمنظمات غير الحكومية والحكومة وبنوك التنمية متعددة الأطراف .

٢ـ الدخول فى مشاورات واسعة : وليس فقط التشاور حول أفضل السبل لتنفيذ سياسات قرتها الحكومة سلفا أو فرضها البنك الدولى ويجب أن تكون مشاورات واسعة تشمل الحكومة المكسيكية ومنظمات المجتمع المحلى والمنظمات غير الحكومية الناشطة أصلاً فى مجال التنمية المحلية .

٣ـ استخدام خبرة المنظمات غير الحكومية : التوجه إلى المنظمات غير الحكومية والاستفادة من خبرتها فى العمل مع المجتمع خاصة فى مجال التنمية الاجتماعية . وهناك عدد كبير من قادة المنظمات غير الحكومية الخبراء فى الإسكان والصحة والتعليم والطعام والتغذية ، من بين مجالات أخرى ، لا يستشيرهم البنك أبداً.

٤ـ توسيع الحصول على المعلومات : السرية ليست سوى فى صالح الريبة . وإذا ما أريد لقروض المشروعات والسياسة أن تخدم المصلحة العامة، يجب أن يُتاح الحصول علناً على المعلومات عنها بما فى ذلك نشر تقييمات نتائجها البيئية .

٥ـ تطوير المشروطية الاجتماعية : إن القروض السيئة هى تلك التى لم تُدفع . وتشمل هذه القروض تلك إلتى تتعفن لانها لا تخدم إحتياجات الناس الذين ترمى إلى إفادتهم . وجمع مؤشرات تنمية الإنسان والدمقرطة ونوعية الحياة كمعايير لنجاح أى برنامج .

٦ـ إعطاء الأسبقية لمحاربة الفقر : إن استثماراً أكبر فى تقليص الفقر وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية أمر ضرورى . ومعالجة الفقر مهمة لاستمرار الاصلاحات الاقتصادية . وسيعتمد التأثير التنموى لأى برنامج

على كفاءته ، وإلى حد كبير، على الإطار المؤسسى الذى يقع فيه وعلى درجة مشاركة السكان المحليين وعلى المحاسبة المتصاعدة للحكومة وعلى الرؤية المستقبلية المناسبة .

٧ـ تفضيل التضمين ، لا الاستبعاد :لم يثمر النمو فرصاً لكسب الدخل للفقراء الذين يشكل العمل أهم موجوداتهم. ومن الضرورى أن يتوسع السوق المحلى من خلال أجور أعلى للعمل وزيادة الطلب . وقد أحدثت سياسات الاستبعاد تدهوراً فى الأجور وفى توزيع الدخل .

٨ـ الاستجابة للمزاج العام : من الصعب متابعة مشروع أو سياسة معينة بدون مساندة المستفيدين المزعومين منها . يجب أن يدخل البنك فى تقييم أكثر جدية وعمقا لنتائج سياسته على مداخيل السكان المحليين . وقد عارض العمال والفلاحون ومستخدمى القطاع العام والمستأجرين ومجموعات النساء والحركات الحضرية إلخ ، تكيف البنك الدولى وسياسات التقشف فى المكسيك ، إذ نظر لها باعتبارها تخدم مصالح النخب السياسية والاقتصادية.

والخروج من المرامى الخيرة على الورق إلى التغيير الحقيقى على الأرض هو التحدى الرئيسى للبنك فى كل هذه المجالات .

لقد كانت مقابلة ممثل البنك الدولى فى المكسيك سهلة جداً أثناء هذه الدراسة . وقد عبر عن اهتمامه بتنمية الروابط مع المنظمات المكسيكية غير الحكومية . وهذا تقدم نرحب به ، رغم أن تقدماً محدوداً قد حدث حتى الأن

أعدت بعض المجموعات فى المكسيك سلفاً بدائل للمجتمعات المحلية أو على المستويات القطاعية ، لكن لم تطور بعد استراتيجية بديلة على النطاق الوطنى . وما نحتاجه هو التزام من جانب البنك الدولى والحكومة المكسيكية بالاستماع إلى

المجموعات المحلية والعمل معها فى تطوير بدائل مستمرة تفيد الفقراء . وتركز «البدائل» الشعبية عموماً على سياسة التنمية المتكاملة وليس على التكيف «فى ذاته» . وهذا دال على الرؤية القائلة بأن التكيف لا يقوم على سياسة تنمية متواصلة ، وإنما بالأحرى ، إطار لإدارة الاقتصاد الكلى.

١٠ - برامج التكيف الهيكلى والعملية الديمقراطية

يمكن لغياب الإصلاح السياسى أن يعوق الإصلاح الاقتصادى . وستكون نهاية ١٩٩٣ أو ١٩٩٤ فترة لتصاعد عدم اليقين ، أولاً حول مصير النافتا وثانياً حول الخلافة الرئاسية .

الحاجة ملحة لدمقرطة النظام السياسى المكسيكى فى وجود أو فى عدم وجود برنامج التكيف . وقد كان غياب الديمقراطية مفيدا فى تطبيق برنامج التكيف لان النظام السلطوى يجد فى تقييد العمل وغياب حكم القانون شروطا ضرورية لتطبيق التكيف .

كذلك أحدث التحرير الاقتصادى المتزايد تناقضاً حاداً بين التحرير الاقتصادى والسلطة السياسية المستمرة التى حثت على ظهور الحركة من أجل الديمقراطية ، وبالرغم من أن الحكومة تولى القليل من الاهتمام للمطالب المنادية بالديمقراطية وسط المجتمع المدنى ، إلا أنها معنية أكثر بصورتها الدولية لأن البلاد تعتمد على الاستثمار الأجنبى على نحو متزايد . وكلما تنتشر أخبار حركة المجتمع المدنى العريضة من أجل الديمقراطية خارج حدود المكسيك ، كلما تصبح الحكومة أكثر قلقا.

وربما يكون برنامج التكيف الهيكلى فى المكسيك قد دفع عملية الدمقرطة قدماً

بدون عمد . إذ بينما تنسحب الدولة من دورها التقليدى كمقدم للرفاه ، أصبحت المجتمعات المحلية والمنظمات التى كانت تتلقى المساعدة من الحكومة تاريخياً أكثر استقلالاً . وقد انبثقت العديد من المنظمات المستقلة خلال العقد الماضى وبدأت المنظمات الموجودة تقيم هياكلها الخاصة فى محاولة لدمقرطتها . وللأسف لم تجد هذه الدمقرطة وسط المنظمات المدنية والمجتمعية نظيرها فى الحقل الانتخابى، بسبب مقاومة الحكومة .

ستهدد الديموقراطية التشاركية الحقيقية بالتأكيد عملية التكيف الجارية ، طالما أن أكثرية المكسيكيين يرون هذه السياسات كنقيض لمصالحهم . وقد عبر مرشحو المعارضة عن عدم اتفاقهم مع الناقتا ومع الطريقة التى نفذ بها التكيف . وتفهم الحكومة والمؤسسات المالية الدولية ، التى تعى بهذا الوضع تماماً ، العواقب الوخيمة المحتملة التى قد تكون للبرلة السياسية على مواصلة البرنامج الليبرالى الجديد.

مقترحات المنظمات غير الحكومية للعملية الديمقراطية

تستنبط المنظمات غير الحكومية « مشروطية » اجتماعية يمكن أن تتصدى للمطالب المتنامية لتقدم المجتمع على المستوى المحلى والتنمية الاقتصادية على المستوى الوطنى . وتتصدى هذه المشروطية لقضايا أساسية مثل حقوق العمل والانتخابات الحرة النزيهة والشرعية والقضاء المستقل . ويعتبر صناع السياسة المكسيكيين ألا علاقة لهذه المطالب بالسياسة الاقتصادية ، لكنها أعتبرت مهمة بما يكفى لتضمن فى مشروطية المجموعة الأوروبية للاعتراف بالبلدان الجديدة فى المجموعة ، بجانب متطلبات OECD لقبول أعضائها . وفى المكسيك نحتاج لمشروطية اجتماعية كهذه لضمان ألا تواصل الحكومة بناء سياساتها للنمو الإقتصادى على قمع الديموقراطية وحقوق الإنسان .

كذلك يتصدى اقتراح المنظمات غير الحكومية للمشروطية الإجتماعية لقضية العدالة الإقتصادية وتشجيع مشاركة المجتمع الواسعة فى عملية صنع السياسة . وتتكون الخطوط القائدة للمنظمات غير الحكومية لبرنامج العمل الجديد من مستويين :

أولاً، هى تسعى إلى تعزيز المنظمات المجتمعية بمساعدتها فى تصميم وتخطيط السياسات التى تتعدى لحاجاتهم الأساسية . وهذا يعنى حل مشكلات المجتمع المحلى وتعزيز النسيج الاجتماعى فى ذات الوقت .

ثانياً، هى تسعى إلى ترسيخ رقابة متزايدة على عملية صنع القرار الحكومى وعلى تنفيذ السياسات وخلق آليات للرقابة المتبادلة فى السياسة الاقتصادية .

قد تكون الحكومة المكسيكية والبنك متخوفان من أن تدهور أى مشروطية اجتماعية (على حقوق العمل والدفاع عن البيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان إلخ،) مناخ الاستثمار فينفر المستثمرون . لكن السياسة الاقتصادية التى تقوم على الأجور وتقييد العمل ليست مناسبة . وما يغيب عن عملية التكيف فى كل المكسيك هو سياسة اقتصادية واجتماعية حقيقية تضع الناس فى المقدمة ، وتتمسك بالتوازن بين الكفاءة والعدل الاجتماعى بهدف تشجيع رفاه المجتمع ككل. وينبغى ألا يتعارض هذان الهدفان .

١/١ المستوى الوطنى

جدول رقم ١ الاقتصاد الكلى

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الناتج المحلى الحقيقى نمو ٪	.٦	١,٢	٣,٦	٢,٦
الناتج المحلى الوطنى				
ترليون بيزو .	٩,٨	١٧,٩	٢٩,٥	٤٧,٤٨
بليون دولار	١٧٠,٧	١٤٨,٨	١٧٥,٥	١٨٤,٤
التضخم ٪	٩٨,٩	٨٠,٨	٥٩,٢	٦٣,٧
متوسط معدل التغيير بيزو لكل دولار	٥٧,٤	١٢٠,١	١٦٧,٨	٢٥٧,٠
هامش التقدير الزائد ١٩٨٨= صفر دولار	٣٨,١	٢٧,٢	١١,٠	٣٥,٤
معدلات الفائدة	٤٧,٤	٥٢,٦	٤٧,٧	٧١,٢
معدل الرابطة الأسمية				
معدل الرابطة الحقيقية	١٦,١ -	٣,٨ -	١,٢	٩,٨
مالية القطاع العام الميزان (الناتج المحلى ٪)	١٦,٩ -	٨,٦ -	٨,٥ -	٩,٦ -
ميزان الحساب الجارى بليون دولار	.٦,٢	٥,٧	٤,٠	٠,٧

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦
٣,٧	٤,٤	٣,٣	١,٢	١,٧	٣,٦
٨٥٢,٨ ٢٨٢,١	٦٧٨,٩ ٢٣٨,٢	٥٠٣,٧ ٢١٠,٦	٣٨٩,٣١٧ ٤,٥	١٩٢,٨ ١٤١,٧	٧٩,٢ ١٢٩,٨
١٨,٨	٢٩,٩	١٩,٧	٥١,٧	١٥٩,٢	١٠٥,٧
٣,٠٢٣,٣	٢,٧٩٧,٨	٢,٤١٣,٥	٢,٢٤٥,٤	١,٣٧٢,٤	٦١١,٤
٠,٦	٦,٥	١١,٦	٨,١	٢٨,١	٢٨,٩
١٩,٨ ٣,٠	٢٦,٠ ٨,٤	٤٠,٦ ٢٩,٩	٥٢,٣ ٢٨,٤	١٢١,٨ ٢,٩ -	٩٩,٢ ١٢,٣
١,٥ -	٤,٠ -	٥,٦ -	١٢,٥-	١٦,١-	١٦,٠-
١٣,٣ -	٧,١ -	٦,١ -	٢,٥ -	٣,٨ -	١,٦ -

تابع جدول رقم ١

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الميزان التجارى بليون دولار	٦,٢	١٣,٧	١٢,٩	٧,١
التغيير فى الاحتياطى المؤسسى بليونات الدولارات	- ٣,٢	٣,١	٣,٢	٢,٣ -
أسعار البترول دولار لكل برميل	٢٨,٨	٢٦,٥	٢٦,٨	٢٥,٣
المحيط الدولى				
الناتج المحلى فى أمريكا (٪)	٢,٥ -	٣,٦	٦,٨	٣,٤
التضخم أمريكا (٪)	٦,١	٣,٢	٤,٤	٣,٦
libor (٪,٠)	١٣,١	٩,٦	١٠,٨	٨,٣

الميزان التجارى

source: Grupo de Econosistas y Asociados (GEA), 1992

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
٣,٧	٧,٢	٠,٣	٢,٦ -	٤,٤ -	١١,١ -
١,٠	٦,٩	٧,١ -	٠,٣	٣,٤	٧,٨
١١,٩	١٦,١	١٢,٢	١٥,٤	١٨,٧	١٤,٦
٢,٧	٣,٤	٤,٥	٢,٥	١,٠	٠,٤
١,٩	٣,٧	٤,٠	٤,٨	٥,٤	٣,١
٦,٨	٧,٤	٨,٥	٩,٧	٨,٦	٤,٥

جدول رقم (٢) بلايين الدولارات

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الميزان التجارى	١٣,٧	١٢,٩	٧,٢	٣,٧
الصادرات	٢٢,٣	٢٤,٢	٢١,٧	١٦,١
المواد البترولية	١٦,٠	١٦,٦	١٤,٨	٦,٣
الخام	١٤,٨	١٥,٠	١٣,٣	٥,٦
أخرى	٦,٣	١,٦	١,٥	٠,٧
غير - بترولية	٢,١	٧,٦	٦,٩	٩,٨
أولية	١,٧	٢,٠	١,٩	٢,٦
مصنعة	٤,٦	٥,٦	٥,٠	٧,٢
واردات	٨,٦	١١,٣	١٤,٥	١٤,٤
سلع استهلاكية	٠,٦	٠,٨	١,٣	١,١
سلع وسيطة	٥,٧	٧,٨	٩,٥	٧,٩
سلع رأسمالية	٢,٢	٢,٦	٣,٧	٣,٤

المصدر : GEA, 1992 .

١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
٧,٢	٠,٣	٢,٦٠ -	٤,٤ -	١١,١-
٢٠,٥	٢٠,٥	٢٢,٨	٢٦,٨	٢٧,١
٨,٦	٦,٧	٧,٩	١٠,١	٨,٢
٧,٩	٥,٩	٧,٣	٨,٩	٧,٣
٠,٨	٠,٨	٠,٦	١,٢	٠,٩
١١,٩	١٣,٨	١٥,٠	١٦,٧	١٩,٠
٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,٨	٢,٩
٩,٧	١١,٥	١٢,٦	١٤,٠	١٦,٠
١٢,٤	٢٠,٣	٢٥,٤	٣١,٣	٣٨,٢
٠,٨	١,٩	٣,٥	٥,١	٥,٦
٩,٩	١٤,٣	١٧,٢	١٩,٤	٢٤,١
٢,٦	٤,٠	٤,٨	٦,٨	٥,٨

جدول رقم (٣) ميزان المدفوعات

بلايين الدولارات

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الحساب الجارى	٥,٧	٤,٠	٠,٧	١,٦ -
الدخل	٢٩,٣	٣٢,٧	٣١,٦	٢٥,٢
النفقات	٢٣,٦	٢٨,٧	٣٠,٩	٢٦,٨
حساب رأس المال	٢,٣ -	٠,٩ -	١,٨ -	١,٨
صافى الدين الداخلى	غ.م	٢,٢	٠,٩ -	٠,١
الاستثمار الأجنبى	٠,٤	٠,٤	٠,٥	١,٥
أخرى	غ.م	٣,٥	١,٤	٠,٢
تغير الاحتياطات	٣,١	٣,٢	٢,٣ -	١,٠

المصدر : . GEA,1992

١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
٣,٨	-٢,٥	-٦,٠	-٧,١	-١٣,٣
٣١,٤	٣٣,٩	٣٨,١	٤٥,١	٤٥,٨
٢٧,٧	٣٦,٤	٤٤,١	٥٢,٣	٥٩,١
-٠,٦	-١,٤	٣,٠	٨,٢	٢٠,٢
١,٠	-٢,٣	٠,٧	١٢,٢	٩,٣
٣,٢	٢,٦	٣,٥	٤,٦	١٢,٣
-٤,٨	-١,٨	-١,٢	-٨,٧	-١,٥
٦,٩	-٧,١	٠,٣	٣,٤	٧,٨

جدول رقم (٤) : الاستثمار الأجنبى المباشر (الرسمى والمسجل) في المكسيك ١٩٨٠-١٩٩١(ملايين الدولارت)

السنة	المتراكم	الجديد	النسبة المئوية للاستثمار الكلى الثابت
١٩٨٠	٨٤٥٨,٨	١٦٢٢,٦	٣,٤٪
١٩٨١	١٠١٥٩.٩	١٧٠١,١	٢,٦٪
١٩٨٢	١٠٧٨٦.٤	٦٢٦,٥	١,٦٪
١٩٨٣	١١٤٧٠.١	٦٨٣,٧	٢,٦٪
١٩٨٤	١٢٨٩٩,٩	١٤٤٢,٢	٤,٦٪
١٩٨٥	١٤٦٢٨,٩	١٨٧١,٠	٥,٣٪
١٩٨٦	١٧٠٥٣,١	٢٤٢٤,٢	٩,٦٪
١٩٨٧	٢٠٩٣٠,٣	٣٨٧٧,٢	١٤,٩٪
١٩٨٨	٢٤٠٨٧,٤	٣١٥٧,١	٩,٤٪
١٩٨٩	٢٦٥٨٧,١	٢٤٩٩,٧	٦,٧٪
١٩٩٠	٣٠٣٠٩,٥	٣٧٢٢,٤	٨,٢٪
١٩٩١	٣٧٣٢٤,٧	٧٠١٥,٢	١٢,٧٪

المصـــدر : Caurto informe del Gobier-no.1992,INEG 1

جدول (٥) : طبيعة الاستثمار الأجنبى (بملايين الدولارات الأمريكية)

	الإجمالى	إجمالى الأوراق المالية	المباشر
فى ظل إدارة ساليناس			
المقدار	١٧٬٧٨٩٫٠	٨٬٠٠١٫٩	٩٬٧٨٧٫١
الإجمالى ٪	٪١٠٠	٪٤٤٫٩٨	٪٥٥٫٠٢
تاريخياً			
المقدار	٤١٬٨٧٦٫٠	٨٬٠٠١٫٥	٣٣٬٨٧٤٫٠٥
الإجمالى ٪	٪١٠٠	٪١٩٫١١	٪٨٠٫٨٩
١٩٩١			
المقدار	٩٬٨٩٧٫٠	٦٬٣٣٢٫٠	٣٬٥٦٥٫٠
الإجمالى ٪	٪١٠٠	٪٦٣٫٩٨	٪٣٦٫٠٢

المصدر : Arruyo, Alberto, Mexico 1989 - 1992
EL TLC Y la RMALC, 1993.

جدول رقم (٦) الحد الأدنى للأجور فى المكسيك

السنة	بقيمة البيزو الراهنة	بقيمته فى ١٩٧٨
١٩٨٠	١٤٠,٧	٩٤,٢
١٩٨١	١٨٣,٥	٩٦,٠
١٩٨٢	٣١٨,٣	١٠٠,٥
١٩٨٣	٤٥٩,٠	٧٤,٩
١٩٨٤	٧١٩,٠	٧٠,٩
١٩٨٥	١ر١٠٧,٦	٦٩,٢
١٩٨٦	٢ر٢٤٣,٨	٧٥,٣
١٩٨٧	٥ر٨٦٧,٢	٨٥,٠
١٩٨٨	٧ر٢٥٣,٠	٤٨,٤
١٩٨٩	٩ر١٣٨,٩	٥١,٥
١٩٩٠	١٠ر٧٨٦,٦	٤٧,٩
١٩٩١	١٢ر٠٨٤,٠	٤٣,٨

المصدر : Cuarto Informe de Gobierno, 1992, INEGI

جدول رقم (٧) مقارنة دولية لتكاليف العمل ١٩٧٧- ١٩٧٨

أجور قطاع الصناعة والمكاسب غير الأجرية (دولار أمريكى/ الساعة)

السنة	المكسيك	الولايات المتحدة	كندا
١٩٧٧	١,٨	٦,٧	٧,٢
١٩٧٨	٢,١	٨,٣	٧,٣
١٩٧٩	٢,٤	٩,٠	٧,٧
١٩٨٠	٣,٠	٩,٨	٨,٥
١٩٨١	٣,٧	١٠,٨	٩,٣
١٩٨٢	٢,٥	١١,٦	١٠,٢
١٩٨٣	١,٩	١٢,١ ٠	١١,٠
١٩٨٤	٢,٠	١٢,٥	١١,١
١٩٨٥	٢,١	١٣,٠	١٠,٩
١٩٨٦	١,٥	١٣,٢	١١,٠
١٩٨٧	١,٤	١٣,٥	١٢,٠

المصدر : Bureau of labor statistics, USA

جدول رقم (٨) الإنفاق الفيدرالى على التعليم

(ببلايين الدولارات) ١٩٨٢-١٩٩١

السنة	بالبيزو الراهن	بقيمة البيزو فى ١٩٧٨	النسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٢	٥٣٩,٠	١٧٧,٥	٥,٥٪
١٩٨٣	٤٩٢,٠	٨٠,٣	٢,٧٪
١٩٨٤	٨٤١,٢	٨٣,٠	٢,٩٪
١٩٨٥	١ر٣٥٧,٢	٨٤,٨	٢,٩٪
١٩٨٦	٢ر٠٨٩,٧	٧٠,١	٢,٦٪
١٩٨٧	٥ر١١٢,١	٧٤,٠	٢,٧٪
١٩٨٨	١٠ر٢٨٧,١	٦٨,٧	٢,٦٪
١٩٨٩	١٣ر٣٨٩,٥	٧٥,٤	٢,٧٪
١٩٩٠	١٨ر٣٦٩,٨	٨١,٨	٢,٧٪
١٩٩١	٢٧ر٠٦٧,٩	٩٨,٢	٣,٢٪

المصدر : Cuarto Informe de Gobierno, INE

GI, 1992 وحسابات المؤلفين.

جدول رقم (٩) الإنفاق الحكومى الفيدرالى على الرعاية الصحية

(بلايين البيزوات) ١٩٨٢- ١٩٩١

السنة	بالبيزو الراهن	بيزو ١٩٧٨	النسبة ٪ من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٢	٣٦٠,٣	١١٨,٦٨	٪٣,٦٨
١٩٨٣	٥٤١,١	٨٨,٣٣	٪٣,٠٢
١٩٨٤	٨٢٥,٥	٨١,٤٠	٪٢,٨٠
١٩٨٥	١,٣٣٠,٥	٨٣,١٧	٪٢,٨١
١٩٨٦	٢,٣٨٨,٠	٨٠,١٦	٪٣,٠٢
١٩٨٧	٥,٢٧٥,٨	٧٦,٣٩	٪٢,٧٤
١٩٨٨	١٠,٩٥٥,٧	٧٣,١٨	٪٢,٨١
١٩٨٩	١٥,٢٦٩,١	٨٦,٠٢	٪٣,٠٣
١٩٩٠	٢١,٦٨٧,٧	٩٦,٤٧	٪٣,١٩
١٩٩١	٣١,٢٩٩,٩	١١٣,٥٠	٪٣,٦٧

المصدر : Caurto Informe de Gobiemo, INEGI, 1992. وحسابات المؤلفين.

ب/ جداول شيموا هوا

جدول رقم (١) : الائتمان الزراعى من البنوك التجارية وبنوك التنمية على المستوى الوطنى

١٩٨٠- ١٩٩١ (بملايين البيزوات بقيمة ١٩٧٨)

السنة	البنك التجارى	البنك التجارى	الإجمالى
١٩٨٠	٤٩,٠٣	٧٠,٠٠	١١٩,٠٣
١٩٨١	٥٧,٠٩	٥٧,٢٥	١١٤,٣٤
١٩٨٢	٤٣,٤٨	٤٨,٩١	٩٢,٣٩
١٩٨٣	٣٢,١١	٣٧,٥٦	٦٩,٦٧
١٩٨٤	٤٠,٣٨	٣٦,٦٢	٧٧,٠٠
١٩٨٥	٣٨,٧٣	٤٠,٤٨	٧٩,٢١
١٩٨٦	٢٦,٥١	٣٤,٥١	٦١,٠٢
١٩٨٧	٢٧,٤٠	٢٥,٨٣	٥٣,٢٣
١٩٨٨	٢٧,٤٠	٢٥,٨٣	٥٣,٢٣
١٩٨٩	٤٤,٣٩	٣١,٨٦	٧٦,٢٥
١٩٩٠	٥٩,٠١	٣٦,١٢	٩٥,١٣
١٩٩١	٦٦,٧٠	٢٣,٤٢	٩٠,١٢

المصدر: Cuarto Informe de Gobierno, 1992, INEGI

جدول رقم (٢) الائتمان من البانروورال إلى منتجى الذرة الشامية والفول المرويان بالأمطار.

السنة	الذرة الشامية		الفول	
	بقيمة البيزو الراهنة	بقيمته ٨٧	بالقيمة الراهنة	بالبيزو فى ٧٨
١٩٨٢	١٤,٩٢٣	٤,٩١٥	٤,٤٥٥	١,٤٦٧
١٩٨٣	٢٠,٣٥٩	٣,٣٢١	٤٨٩٧	٧٩٩
١٩٨٤	٣٨,١٢٥	٣,٧٥٩	٧٤١٩	٧٣٢
١٩٨٥	٨٠,٠٩٧	٥,٠٠٧	١٦٠١٨	١,٠٠١
١٩٨٦	١٤٦,٩١٤	٤,٩٣١	٤٥,٢٧٥	١,٥٢٠
١٩٨٧	٣٢٢,٩٩٩	٤,٦٧٦	١٠٤,٨٣٥	١,٥١٨
١٩٨٨	٧١٥,٧٥٨	٤,٨٣٩	٢٥١,٧٥١	١,٦٨١
١٩٨٩	٧١٧,٦١٩	٤,٠٤٢	١٨٠,٠٨٢	١,٠٨٢
١٩٩٠	٢٥٩,٩٩٨	١,١٥٦	١١٩٠٢١	٥٢٩
١٩٩١	٢٧٤,١٧٢	؟	١١٨,٧١٨	٤١٣

المصدر : أعدها المؤلف باستخدام إحصاءات

Cuarto informe de Gobierno , INEGI, 1992

جدول رقم (٣) أسعار البذور المحسنة

(آلاف البيزوات للطن) ١٩٨٢- ١٩٩٢

السنة	الذرة الشامية		الفول	
	بقيمة البيزو الراهنة	بقيمته فى ٧٨	بقيمة البيزو الراهنة	بقينته فى ٧٨
١٩٨٢	٣٣,٥	١١,٠٣	٣٦,٠	١١,٨٦
١٩٨٣	٧٢,٥	١١,٨٣	٤٢,٠	٦,٨٥
١٩٨٤	١٠٥,٥	١٠,٣٥	٦٣,٠	٦,٢١
١٩٨٥	١٤٠,٥	٨,٧٨	٩٦,٥	٦,٠٣
١٩٨٦	٤٢٠,٧	٨,٠٨	٢٦١,٦	٨,٧٨
١٩٨٧	٥٣٦,٥	٧,٧٧	٨١٢,٦	١١,١١
١٩٨٨	١٧٢٨,٠	١١,٦٨	١٦٧٧,٤	١١,٣٤
١٩٨٩	١٨٠٠,١	١٠,١٤	٢٤١٨,٧	١٣,٦٣
١٩٩٠	٢٢٧٥,٠	١٠,١٢	٣٥٠٠,٠	١٥,٥٧
١٩٩١	٥٧٢٨,٥	٢٠,٧٧	٥٤٦٠,٧	١٩,٨٠
١٩٩٢	٥٧٤٠,٣	١٨,٣١	٥٤٩٥,٨	١٧,٥٣

المصدر : أعدت بواسطة المؤلف بإحصاءات من

Cuarto informe de Gobiemo, INEGI 1992 .

جدول رقم (٤) مبيعات البذور المحسنة

للدورتين الزراعيتين فى موسمى الربيع والخريف (بالطن)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الإجمالى	٨,١٣٧	٤,٩٦٥	٥,٢٥٣	٣,٣١٢	٣,٥٩٢	٣,٨٣٥
الذرة	٤٠٢	١٢٧	١٥٢	١٢٥	٢٥٢	٣١٣
الفول	١٨٠	١٥	٨٨	٢٤	٥٠	٥٧
القمح	٦,٨٠٤	٤,٦٨٨	٣,٩٩٨	٢,٨٠١	٢,٦٩٠	٢,٤٦٤
أخرى	٧٥١	١٣٥	١,٠١٥	٣٦٢	٦٠٠	١,٠٠١

المصدر : INEGI, the Agricultural Sector in Mexico, 1990, P. 64

جدول رقم (٥) تطور أسعار الربط للذرة الشامية والفول

١٩٨١ - ١٩٩٠ (بأسعار ١٩٨٠)

	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٩٠
الذرة	٥,٣٧٣	٢,٩٩٢	٣,٣٠٠
الفول	١٣,١٢٦	٦,٤١٨	٩,٥٩٩

جدول رقم (٦) : إنتاج الذرة الشامية والفول
١٩٨١ - ١٩٩٠

الدورة	الذرة		الفول	
	الهكتارات المزروعة	الأطنان المنتجة	الهكتارات المزروعة	الأطنان المنتجة
١٩٨١	٤٣٦ر١٧٨	٥٨٠ر٧١٥	٢٢٣,٥٧٢	٨٥,١٩٤
١٩٨٢	١٤٦ر٨٤٨	١٠٨ر٢٢١	١٤٦,١٠٦	١١٥,٢٤٠
١٩٨٣	٣١٣ر٩٤١	٢٧٤ر٢٠٨	١٥٢,٦٧٩	٥٦,٩٧٣
١٩٨٤	٢١٦,٠٠٨	١٩٥ر٧٤٥	٢١٠,٨٨٠	٩٠,٦٥٤
١٩٨٥	٣٢٦ر٤٥٧	٢٦٧ر٢٧١	١٤٠,٢٤٩	٦٠,٨٧٩
١٩٨٦	٢١٩ر٤٦٦	٢٠٨ر٠٤٢	٢٣٩,٨٦٣	١٢٢,٢١٨
١٩٨٧	٣٣٥ر٧٦١	٢٥٦ر٨٨٢	١٧٧,٢١٩	٥٧,١٧٦
١٩٨٨	١٦٥ر٥٨٤	٩٤ر٨٦٦	٢٤٩,٨٠١	٨٠,٠٦٧
١٩٨٩	١٤٧ر١٢٠	٦١ر٩٥٠	٩٧,٦٣٥	١٩,٢٨٩
١٩٩٠	١٨٦ر٦٦٣	١٧٩ر٦٦٨	١٩٩,٣٤٥	٨٢,٢٣٠

المصدر : أعد بواسطة الكاتب باستخدام أرقام قدمتها

(SARH Delegatioin in the State of Chihuahua)

جدول رقم (٧) مقارنات متوسط المساحة المزروعة والأطنان المنتجة
من الذرة الشامية والفول فى الأراضى المطرية
١٩٨١ - ١٩٨٥ - و ١٩٨٦ - ١٩٩٠

	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
الأراضى المزروعة بالذرة	٢٨٧,٨٩٠ هكتار	٢١٤,٨٣٠ هكتار
الأراضى المزروعة بالفول	١٧٤,٦٩٧ هكتار	١٩٢,٧٧٢
الأراضى المزروعة بالنوعين	٤٦٢,٥٨٧ هكتار	٤٠٧,٦٠٢
إنتاج الذرة	٢٨٥,٢٣٢ طن	١٦٠,٢٨١ طن
إنتاج الفول	٨١,٧٧٠ طن	٧٢,١٩٤
إنتاج النوعين	٣٦٧,٠٠٢ طن	٢٣٢,٤٧٥

الأرقام قدمها :

(SARH Delegation in Chihuahua, 1991)

جدول رقم (٨) مقارنة متوسط الإنتاجية سنوياً فى إنتاج الذرة
والفول فى الأراضى المروية بالأمطار فى شيهواهوا لسنوات
١٩٨٠ - ١٩٨٥ و ١٩٨٦ - ١٩٩٠

	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
إنتاجية الذرة	٩٩٠ كجم / هكتار	٧٤٦ كجم / هكتار
إنتاجية الفول	٤٦٨ كجم / هكتار	٣٧٤ كجم / هكتار

أعد بواسطة الكاتب ببيانات من :

SARH Delegation in Cluhuahua,

جداول سان ميجيل تيوتنجو

جدول (١) نمو سان ميجيل تيوتنجو(١٩٧٠ - ١٩٩٢)

	السكان	LOTS	هكتار / نسمة
١٩٧٠		٩	٠,٢٤
١٩٧٤		٢٧٥	١٠. -
١٩٧٧		٢,٤٨٠	٩٣,٠٠
١٩٨٠	٣٩,٢٠١	٥,٩٤٤	١٥٣,٠٠
١٩٨٤	٤٧,٢٨٦	٧,٠٣٠	١٨٥,٠٠
١٩٩٢	٦٦,٩٢٠	٨,٠٦٠	٥٤٤,٠٠

المصدر : مسح سان ميجيل (١٩٩٢)

جدول (٢) المهن فى سان ميجيل ١٩٨١ - ١٩٩٣

	١٩٨١	١٩٩٢
عامل مصنع	٢٨,٦٪	٣٠,٦٪
نجار	٧,٢٪	٢,٢٪
عامل بناء		٨,٩٪
بائع	٦,٦٪	١٥,٦٪
عمال منازل	٣٦,١٪	٩,٩٪
منازل أخرين	٤,١٪	٦,٣٪
مستخدم حكومة	٥,٩٪	٣,٦٪
ميكانيكى		٢,٧٪
شرطى		١,٧٪
مستخدم		٥,١٪
سائق حافلة		١,٩٪
عامل مستودع		١,٢٪
تباع (على الناقلات)		١,٢٪
فنى		١,٢٪
أخرى		١,٤٪
	٩٩,٥٪	١٠٠٪

المصدر مسوحات سان ميجيل ١٩٨١ - ١٩٩٣

جدول (٣) الدخل النسبى ١٩٨١ - ١٩٩٢ : الأفراد

	١٩٨١	١٩٩٣
أجر الحد الأدنى أو أقل	٨٩.١٪	٥٣.٨٪
أكثر من الحد الأدنى	١٠.٩٪	٤٠.٥٪ (٢-١ × الحد الأدنى) ٥.٧٪ (أكثر من × ٢)
	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : مسوح سان ميجيل : ١٩٨١ - ١٩٩٣

جدول (٤) دعم الشركة الوطنية للمنتجات الغذائية (كونسابو)
كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى (١٩٨٢ - ١٩٨٦)

السنة	الدعم كنسبة مئوية من الناتج المحلى
١٩٨٢	٠.٦٢٪
١٩٨٣	١.٠١٪
١٩٨٤	٠.٩٤٪
١٩٨٥	٠.٤٥٪
١٩٨٦	٠.١٨٪

المصدر : Poverty Allevitaion in Mexico, 1989

جدول رقم (٥) : الأسعار المحددة للأغذية الأساسية بالسعر الراهن للبيزو *

	يناير ١٩٨٢	نوفمبر ١٩٨٦	١٩٩٢	الزيادة ٪ (٨٢-٩٢)
التورتيلا	٥,٨٠	١٢٥,٠	٧٥٠,٠	٪١٢,٨٣١
الخبز	,٥٠	١٩,٠	١٥٠,٠	٪٢٩,٩٠٠
الفول (كجم)	٢١,٤٠	٢٨٣,٠	٢ر٥٠٠,٠٠	٪١١,٥٨٢
الحليب (لتر)	١٤,٥٠	١٨٨,٠	١ر٨٠٠,٠	٪١٢,٣١٤
البيض (كجم)	٣٢,٦٠	٥٧٥,٠	٤ر٠٠٠,٠٠	٪١٢,١٧٠
السكر (كجم)	١٣,٥٠	٢٣٨,٠	١ر٦٠٠,٠٠	٪١١,٧٥٢
الزيت النباتى (لتر)	٤٣,٠٠	٧٨٥,٠	٢ر٥٠٠,٠٠	٪٥,٧١٤
اللحم (كجم)	١٣٦,٣٨	١٥٦٠,٠	١٨ر٠٠٠,٠٠	٪١٣,٠٩٨
أجر الحد الأدنى	٢٨٠,٠٠	٢ر٤٨٠,٠٠	١٣ر٣٠٠,٠٠	٪٤,٦٥٠

* أرقام ١٩٩٢ هى الأسعار فى مخزن كونستابو للسلع التى تباع فيه وماعدا ذلك هى أسعار السوق

المصدر : Paverty Alleviation in Mexico , 1998

وحسابات المؤلف لعام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٦) التغير فى الأسعار الحقيقية لسلع غذائية أساسية منتقاة (١٩٨٢-١٩٩٢) بأسعار البيزو في ١٩٧٨

	أسعار ١٩٨٢	أسعار ١٩٩٢	الزيادة الحقيقية
التورتيلا	١,٩١	٢,٣٩	٪٢٥,١٣
الخبز	,١٦	,٦٤	٪٣٠٠,٠٠٠
الفول	٧,٠٤	٧,٩٧	٪١٣,٢١
الحليب	٤,٧٨	٥,٧٤	٪٢٠,٠٨
البيض	١٠,٧٤	١٢,٧٦	٪١٨,٨١
السكر	٤,٤٥	٥,١٠	٪١٤,٦١
الزيت النباتى	١٤,١٦	٧,٩٧	٪٤٣,٧١-
اللحم	٤٤,٩٢	٥٧,٤٠	٪٢٧,٧٨
أجر الحد الأدنى	٩٢,٢٣	٤٢,٤٢	٪٥٤,٠٠

المصدر Paverty Alleviation in Mexico , 1998
وحسابات المؤلف لعام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٧) : الإنفاق الفيدرالى على التنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم وبرنامج التكافل) (بملايين البيزوات)

السنة	بالسعر الراهن للبيزو	بأسعار ١٩٧٨
١٩٨١	٥٦٢,٩	٢٩٤,٦
١٩٨٢	٨٩٤,٤	٢٩٤,٣
١٩٨٣	١,١٩٠,٠	١٩٤,٧
١٩٨٤	١,٩٧٤,٠	٢٠٥,٧
١٩٨٥	٣,٢٩٠,٥	١٧٦,٩٢
١٩٨٦	٥,٢٧١,٢	٢٠٥,٧
١٩٨٧	١١,٩٩٥,٧	١٧٣,٧٢
١٩٨٨	٢٣,٧٢٧,١	١٦٠,٤
١٩٨٩	٣١,٣٣٢,٣	١٧٦,٥
١٩٩٠	٤٤,٤١٦,٢	١٩٧,٦
١٩٩١	٦٥,٠٩٧,٦	٢٣٦,١

المصدر :

INGI, Cuarto Informe de Gobierno , 1992 .

جدول رقم (٨) : تغطية الخدمات الصحية فى سان ميجيل

نوع التغطية	١٩٨١	١٩٩٣
مؤسسة IMSS / ISSSTE	٪٤١,٨٧	٪٢٦,٨
أخرى (سالوبريداد)	٪٥٧,٢٨	٪٤٢,٨
لا تتمتع بأى خدمات / خاصة / مجتمع محلى	--	٪٣٠,٤
الإجمالى	٪٩٩,١٥	٪١٠٠

المصدر : مسوح عام ١٩٨١ ، ١٩٩٣

جدول رقم (٩) : الأسر التى تتمتع بالدعم فى سان ميجيل

نوع التغطية	لا	نعم	الاجمالى
الحليب	٪٤٤	٪٥٦	٪١٠٠
التورتيلا	٪٩	٪٦١	٪١٠٠
الإفطار المدرسى	٪٤٤	٪٥٦	٪١٠٠
الإفطار الشعبى	٪١٢	٪٨٨	٪١٠٠

المصدر : مسوح عام ١٩٩٣

ببليوجرافيا

1- Acosta, Carlos and Guillermo Correa, " Tortillas and Credencial de Pobres, a Los Inscritos en el Padron de la Miseria, " Proceso, no. 729. October 22, 1990, pp. 20 - 23.

2- Arroyo, Alberto, " Mexico 1989 - 1992, El TLC y La RMALC, " mimeo, Mexico, 1992.

3- Atlas Ejidal del Estado de Chihuahua, 1991.

4- Barry, Tom (ed.) . Mixico : A Country Guide, Inter - Hemispheric Education Resource Center, New Mexico.1992.

5- Calva, Jose, Luis, Crisis Agricola Y Alimentaria en Mexico Ed . Fontamara, Mexico, 1988.

6- Calva, Jose Luis, " Competitividad de Mexico en Granos Basicos con Estados Unidos y Canada", (mimeo) 1990.

7- Calva, Jose Luis, Probables Efectos de un Tratado de Libre comercio en el campo Mexicano, Ed. Fontamara, 1991.

8- Calva, Jose Luis, " Zapata on the Eve of the 21st Century, " The other Side of Mexico, no. 24, Jan0 - Feb. 1992. p.6.

9- Corbo, Vittorio, Stanley Fisher, and Steven B.Webb, Adjustment Lending Revisited: Policies to Restore Growth , The World Bank, Washington, 1992.

10- Correa, Guillermo, " Con Los Tortivales, Ovalle Exhibio el Real Objetivo del Pronasol : Los Votos, " Proceso, no. 733, No-

vember 19, 1990, pp. 22-25.

11- Corro, Salvador and Guillermo Correa, " Con Promesas, Se Retira la Tortilla a los Necesitados, " Proceso, no. 494, April 21, 1988, pp, 16-19.

12- Corro, Salvador and Guillermo Correa, " Derrohe en el Reparto de Tortivales, Entre los que no lo Necesitan, "Proceso, no .732, November 12, 1990, pp. 6 - 10.

13- Dresser, Denise, " El Leviatan Paradojico: El Nuevo Estado Mexicano,El Financiero, November 27, 1992, vol . 1, no. 10, Supplement, p. 1.

14- Dresser, Denise, "Neo-popular Solutions to Neoliberal Problems: Mexico's National Solidarity Program, " University of California. San Diego,1991.

15- " Frente Nacional Por El Derecho a la Allmentacion. " mimeo, Mexico , February, 1992.

16- Gercia Bedoy, Humberto, Neoliberalismo en Mexico : Caracteristicas, Limites y consecuencias, Centro de Reflexion Teologica, Mexico, 1992.

17- Grupo de Economistas y Asociados, "Mexico Hacia 1994: Escenario Economico, " July 1992.

18- Instituto Nacional de Estadistica, Gegrafia y Informatica, X y XI Censos Generales de Poblacion y Vivienda.

19- International Monetary Fund, " One World. One Economy : Mexico Poland, Ghana and the IMF, " IMF, Washington, 1991.

20- Kelash, Paul, " IIE Forecasts Big Trade Boost - But Others More Cautious, " Free Trade Advisory, vol. 2, no. 7, March 31, 1991.

21- Levy, Santiago, " Poverty Alleviation in Mexico, " The World Bank, Washington, 1991.

22- Monge, Raul, " El Comercio Ambulante en la Capital : Cadena de Baneficios, Desde el Vendedor Hasta Los Funcionario, "Proceso, no. 818, July 6, 1992, pp. 20 -23.

23- Oswald, Ursula, Estrategias de Supervivencia en la Ciuded de Mexico, Universided Autonoma de Mexico, Centro Regional de Investigaciones Multidisciplinarias, cuernavaca, 1991.

24- Plan Nacional de Desarollo : 1989 - 1994, Secretaria de Programacion y Presupuesto, Mexico, 1989.

25- Quintana , Enrique, " Apertura Financiera y TLC, " Memoria, no. 45, August 1992, pp. 14 - 15.

26- Ramirez, Miguel, " The IMF Austerity Program 1983 - 1987 : Miguel de la Madrid's Legacy, " mimeo, 1988, p. 18.

27- Reyes Esparza, Ramiro, " El Acuerdo Educativo esta por consituirse, " Memoria, no 45, August,1992, p. 28 - 30.

28- Reyes, Jesus Heroles G.G., "Hacia Una Reforma Laboral, "

Cuaderno de Nexos, no, 55, January 1993, pp. 5 - 9 .

29- Salinas de Gortarii, Carlos, " Cuarto Informe de Gobierno," Instituto Nacional de Estadistica, Geografia e Informatica, Mexico, DF, 1992.

30- " United Against the Pact, " The Other Side of Mexico, no. 4, January - March 1988, p. 3.

31- United Nations Development Fund, Human Development Report 1992, Oxford University Press, Tercer Mundo Editores, Colombia,1992.

32- World Bank, Mexico : Agricultural Sector Adjustment Loan (2918 - MF) Project Completion Report, November 10, 1992, p. ii.

33- World Bank, Mexico : Fertilizer Sector Adjustment Loan (2919-MF) ;Supervision Report, June 25, 1992, p. 2.

34- World Bank, Mexico : Basic Health Care Project, Staff Appraisal Report, November 8, 1990.

35- World Bank, Project Completion Report : Mexico : Trade Policy Loans 1 and 11 , November 16, 1989.

36- World Bank, Program Performance Audit Report : Public Enterprise Reform Loan, 1991.

37- Periodicals Consulted :

El Financiero , Mexico, D.F.

La Jornada, Mexico, D.F.

38- Surveys of San Miguel Teotongo:

Corona, Rocio, and Ricardo Hernandez, *En La Sierra de Santa Catarina*, UPREZ and Equipo Pueblo, 1987.

39- De la Granja, Bernardo,*Programa de DesarrolloUrbano en San Miguel Teotongo*, Universidad Nactional Autonoma de Mexico, 1983.

40- Equipo Pueblo, *Encuesta de San Miguel Teotongo*, 1993.

41- Union de Colonos de San Miguel Teotongo, A.C. and Fomento Solidario para la Vivienda, A.C., *Plan Urbano-Ecologico de la Colonia San Miguel Teotongo : Plan de Barrio, Delegacion Iztapalapa*, mimeo, 1992.

التكيف الهيكلى فى المكسيك

من منظور جماهيرى

تُقيِّم هذه الدراسة تأثير سياسات التكيف الهيكلى على الاقتصاد الوطنى وعلى قطاعى المجتمع المكسيكى من منظور جماهيرى ، وبينما تعترف بأن التكيف والتثبيت قد حققا نجاحا نسبيا على مستوى الاقتصاد الكلى macro فى المكسيك ، تركز الورقة على الأكلاف الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج ، بتركيز خاص على الفقراء وعلى التنمية المتواصلة والعادلة.

وبعد تحليل السياسات وتأثيرها على كل قطاع ، توصى الدراسة بمقارنة بديلة ، وتقود نتائج الدراسة إلى الاستخلاص التالى :

لم ينجز التكيف بعد عقد
الزمان هدفيه الرئيسيين فى المكس
بعد ، أى النمو الاقتصادى المتواص
ووضع الأساس لتخفيف الفقر
على المدى الطويل .

رقم الايداع ٤٨٢٤ / ٩٥
ISBN 977 - 5617